

الأعمال الخاصة

مرسى عطا الله



مهرجان القراءة للجميع

عشر
سنوات

2000



التفسير في عصر مبارك

من فلسفة الصدمات الكهربائية إلى منهج التأني والحساب الدقيق



الهيئة المصرية
العامة للكتاب

التغيير فى عصر مبارك

لوحة الغلاف

اسم العمل الفني: بورتريه السيد الرئيس
التقنية: تصوير فوتغرافى ملون
المقاس: ٣٥ × ٥٠ سم

للكاميرا سحر خاص لايمكن إغفاله بحال من الأحوال، .. وقد
مر التصوير الفوتغرافى بمراحل عديدة، وإلى عهد قريب كان
المصور يقوم بتلوين التصوير يدوياً، مستخدماً ألوان الدفاتر
الورقية، وهى ألوان معالجة كيميائياً بحيث تمتزج مع جيلاتنا
الصور الفوتغرافية، وتثبت تلقائياً متحدية عوامل التعرية من
رطوبة وحرارة وما شابه، .. والآن وصل التصوير الملون إلى
درجة عالية من الجودة لايمكن إنكارها. وفى الصورة المنشورة
للسيد الرئيس دلالة واضحة على ما وصل إليه التصوير الملون
من تقنية لاتبارى ودرجات لونية تفوق الخيال روعة ورصانة.

محمود الهندى

التغيير في عصر مبارك

من فلسفة الصدمات الكهربائية

إلى

منهج التآني والحساب الدقيق

مرسى عطا الله



مهرجان القراءة للجميع ٢٠٠٠
مكتبة الأسرة
برعاية السيدة سوزان مبارك
(الأعمال الخاصة)

الجهات المشاركة:

جمعية الرعاية المتكاملة المركزية

وزارة الثقافة

وزارة الإعلام

وزارة التعليم

وزارة الإدارة المحلية

وزارة الشباب

التنفيذ : هيئة الكتاب

التغيير في عصر مبارك

مرسى عطا الله

الغلاف

والإشراف الفني:

الفنان : محمود الهندي

المشرف العام :

د. سمير سرحان

على سبيل التقديم

«كتاب لكل مواطن ومكتبة لكل أسرة، تلك الصيحة التي أطلقتها المواطنة المصرية النبيلة «سوزان مبارك» في مشروعها الرائع «مهرجان القراءة للجميع ومكتبة الأسرة، والذي فجر ينابيع الرغبة الجارفة للثقافة والمعرفة لشعب مصر الذي كانت الثقافة والابداع محور حياته منذ فجر التاريخ.

وفي مناسبة مرور عشر سنوات على انطلاق المشروع الثقافي الكبير وسبع سنوات من بدء مكتبة الأسرة التي أصدرت في سنواتها الست السابقة «١٧٠٠» عنواناً في حوالى «٣٠» مليون نسخة لاقت نجاحاً واقبالاً جماهيرياً منقطع النظير بمعدلات وصلت إلى «٣٠٠» ألف نسخة من بعض إصداراتها.

وتنطلق مكتبة الأسرة هذا العام إلى آفاق الموسوعات الكبرى فتبدأ بإصدار موسوعة «مصر القديمة» للعلامة الاثرى الكبير «سليم حسن» فى ١٦ جزءاً إلى جانب السلاسل الراسخة «الابداعية والفكرية والعلمية والروائع وامهات الكتب» والدينية والشباب، لتحاول أن تحقق ذلك الحلم النبيل الذى تقوده السيدة: سوزان مبارك نحو مصر الأعظم والأجمل.

د. سمير سرخان

هذا الكتاب.. لماذا؟

لابد أن أعترف بأن اختياري لمنهج التغيير في عصر مبارك عنوانا لهذا الكتاب يرجع في الأساس إلى وجود احساس عام يطالب الرئيس بأن يكون عام ٢٠٠٠ الذى تستهل به قرنا جديدا وألفية جديدة هو عام الإنطلاق نحو التغيير الواسع والشامل من أجل ضمان عملية التجديد الضرورية لدماء العمل الوطنى.

وليس معنى ذلك أن سنوات حكم الرئيس مبارك الـ ١٩ (١٩٨١ - ٢٠٠٠) كانت خلوا من التغيير وإنما كانت هناك حسابات وضرورات فرصت منهج التريث والحذر والتأنى لكى تجيء نتائج الإصلاح السياسى والإقتصادى والإجتماعى الشاملة بأقل نتائج ممكنة وأقل خسائر متوقعة تحت رايات الإستقرار اللازمه لتجنب العمل الوطنى مخاطر الآفة المزمنة المتمثلة فى ارتباك البرامج والخطط والمشروعات مع كل تغيير يحدث فى المستويات القيادية المنوط بها مهمة انجاز هذه البرامج.

والآن وقد عبرنا مع مبارك - وتحت أقصى درجات الأمان - كل مراحل الإصلاح بنجاح فقد بات من حق الجماهير أن تتطلع الى التغيير بمنهج جديد يكون أسرع إيقاعا وأكثر ملاءمة لمتطلبات التجديد بفكر جديد ودماء جديدة مع بداية قرن جديد.

وأظن أننا فى الطريق.

وأظن أيضا أن التغيير سوف يتم بكل أدوات الحساب العلمى الدقيق وليس بأسلوب الصدمات الكهربائية الذى كان سائدا قبل عصر الرئيس مبارك!

التغيير قادم بعد أن نضجت كل أسبابه ومقتضياته السياسية والاقتصادية والنفسية.

وتلك مجرد إشارة ودعوة لمطالعة الصفحات التالية.

« المؤلف »

كلمة البداية

ليس هناك ما هو أصعب من أن يحاول الكاتب اختصار مسيرة بناء واستقرار وتنمية وطن بأسره في سطور فصل من كتاب يضطر فيه إلى إختزال أحداث وإختصار مواقف والإكتفاء بمجموعة عناوين، خصوصاً وأنه من غير الممكن أن يتحدث أحد - بأمانة - عن الرئيس مبارك بعيداً عن بصماته التي تغطي كل شبر من أرض مصر.

وربما يكون مفيداً أن أشير في البداية إلى بعض الجوانب المهمة في شخصية الرئيس مبارك والتي جمع كل الذين عملوا معه أو تعاملوا معه، على أنها ثوابت راسخة في منهج تعامله مع القضايا والأحداث في جميع مواقع المسؤولية التي تولّاها سواء في الحياة العسكرية أو الحياة المدنية، لأن التدقيق في قراءة هذه الجوانب يساعد على فهم فلسفة الصبر والصمت والهدوء التي تحكم ركائز سياسة مصر في عهده.

ولعل أبرز سمات الرئيس أنه يضع المصلحة العامة فوق أى اعتبار آخر، فلا مجال للاستلطاف أو الهوى، ولا مساحة للانفعال أو الغضب، لأن الأمر فى البداية والنهاية يتعلق بمصلحة شعب ومصير أمة.

ثم إنه رغم صراحته المعهودة وقلبه المفتوح الذى يتسع لجميع الآراء والاتجاهات، إلا أن هذه الصراحة لديها نقطة ضوء أحمر فى داخله، عندما يتعلق الأمر بما تستوجب المصلحة كتمانها أو عدم إذاعته إلا فى التوقيت المناسب، وهو ذات المنهج الذى يحكم اعتبارات ومواصفات الاختيار للمناصب الكبيرة، حيث يحتفظ وحده بسرها وليس بمقدور أحد مهما كان قريبا منه، أن يعرف توقيت اقدامه على أى تغيير لأن ذلك يعتمد على حساباته الدقيقة التى يجريها وحده فى ضوء ما لديه من معلومات وتحت مظلة من الصبر وهدوء الأعصاب.

وقد يتصور كثيرون - أحيانا - أنهم قد كشفوا ما ينتوى الرئيس أن يفعله اعتمادا على عبارة قالها فى حديث أو مداعبة ألقى بها فى اجتماع عام، ثم سرعان ما يكتشفون أنهم لم يخدعوا أحد سوى أنفسهم، لأن منهج الحكم فى عصر مبارك لا يسمح بظهور فئة «العالمين ببواطن الأمور»!

وأىضا أن كثيرين توهموا فى البداية أنهم يستطيعون أن يتنبأوا برد فعله تجاه حدث بعينه، أو أن يتنبأوا بما ينتوى عمله مستقبلا، ثم اكتشفوا أنهم يحرثون فى البحر، لأن مبارك تحكم قراره إزاء كل حدث

اعتبارات متغيرة، فما يصلح في موقف معين قد لا يصلح لمثله قياساً على الظروف المحيطة ومقتضيات الصالح العام للوطن والمواطن المصري.

* * *

والحقيقة أن هذه الصفات الفريدة التي تحملها شخصية الرئيس مبارك والتي جعلت منه زعيماً في وطنه ورجل دولة على مستوى العالم كله ليست وليدة اليوم، ولا هي فقط من مقتضيات المنصب الرفيع الذي يشغله، وإنما هي جزء أساسي من تكوينه الشخصي وبناؤه النفسي على امتداد مشوار عمله.

ان كل رفاق المشوار خصوصاً في مرحلة حياته العسكرية يجمعون على أنه كان متميزاً وسط كل زملائه بالالتزام الدقيق بالمواعيد حتى أنه عندما أصبح في موقع القائد بدءاً من قائد أسراب ومروراً بقائد الكلية الجوية ورئيساً للأركان وقائداً عاماً للقوات الجوية، كان الذين يعملون معه قد اعتادوا أن يضبطوا عقارب ساعاتهم عند موعد حضوره الذي لم يتأخر عنه ولو لثانية واحدة في أي يوم.

وكان هناك إجماع بين كل الذين تعامله معه في سلك العسكرية المصرية أنه يملك مقومات قيادية فريدة لأنه يجمع بين الحزم والجدية ولديه حرص وإصرار على الوصول برجاله إلى أرفع مستويات الأداء القتالي ودون إغفال للبعد الإنساني، فهو في النهاية صديق للجميع يفتح قلبه لهم ويحاول أن يحل مشاكلهم أولاً بأول.

ولعل التقرير السرى الذى كتبه عنه قائد الكلية الجوية عام ١٩٥٩ اللواء مذكور أبوالعز عن الفترة من أول يوليو عام ١٩٥٨ وحتى نهاية يونيو ١٩٥٩ هو خير شاهد على أن مقومات القيادة قد ولدت مع مبارك مبكرا.. فالتقرير يقول بالحرف الواحد: أن الضابط الطيار محمد حسنى مبارك يقوم بواجبه على أكمل وجه كأركان حرب للكلية الجوية وكقائد سرب فى الوقت نفسه، ولديه دراية بالأعمال الإدارية، وقدرته على الاشراف كبيرة جدا، ويمتاز بالضبط والربط، وهو ضابط ممتاز من جميع الوجوه وأتوقع له مستقبلا باهرا.

ولأن المسألة ليست مجرد مصادفة، وإنما تنطلق من عطاء لا ينقطع، فقد اتجهت إليه عين الرئيس الراحل جمال عبد الناصر فى أصعب أوقات الهزيمة بعد نكسة يونيو ١٩٦٧ ولم يجد سواه لكى يسند إليه مهمة إعادة بناء القوات الجوية من نقطة الصفر، وتكليفه بقيادة الكلية الجوية لكى يدخل فى سباق مع الزمن من أجل إعداد جيل جديد من الطيارين المقاتلين الذين سيتحملون عبء محو عار الهزيمة ونيل شرف النصر ورد الاعتبار.

ولعل ما حققه اللواء محمد حسنى مبارك من انجازات تفوق الخيال فى موقع قائد الكلية الجوية فى الفترة ما بين نوفمبر ١٩٦٧ إلى يونيو ١٩٦٩ «أقل من عامين» هو الذى دفع الرئيس عبد الناصر إلى أن يرتقى به إلى موقع أكثر تقدما، لكى يكمل ما بدأه فى الكلية الجوية، وذلك باسناد منصب رئيس أركان القوات الجوية إليه فى ٢٣ يوليو ١٩٦٩ خلال أصعب مراحل القتال الشرى فى أثناء حرب الاستنزاف،

والتي تروى سجلاتها أن مبارك كان أول من اكتشف خطة الخداع والاستدراج التي تنفذها الكمائن الإسرائيلية لقواتنا الجوية في أثناء حرب الاستنزاف وأنه عرض الأمر على الرئيس عبد الناصر.. ومنذ هذا التاريخ لم تقع طائرة مصرية مقاتلة واحدة في أي كمين جوى.

ولا أظن أنه يخفى على أحد من الذين عاشوا وعاشوا هذه الفترة العصبية من تاريخ مصر في أعقاب هزيمة يونيو ١٩٦٧ وخلال مراحل الاستعداد الجادة لحرب أكتوبر أن الرئيس الراحل أنور السادات عندما بدأ الاستعداد الحقيقي والنهائي للمعركة بادر باتخاذ أول وأهم قرارات التغيير في القوات المسلحة بإسناد قيادة القوات الجوية إلى اللواء محمد حسنى مبارك في ٢٣ إبريل عام ١٩٧٢ بالاضافة إلى تعيينه نائبا لوزير الحربية. ثم جاءت بعد ذلك خطوة التغيير الواسعة على مستوى قمة المؤسسة العسكرية بأكملها في أكتوبر ١٩٧٢ بتعيين الفريق أحمد اسماعيل على وزيراً للحربية بعد إقالة الفريق أول محمد أحمد صادق.

وقد كشف الرئيس السادات ملابسات هذا التغيير بعد أن تحقق النصر العظيم في أكتوبر ١٩٧٣ وقال بالحرف الواحد: «ان عينى لم تقع على غيره عام ١٩٧٢ لكى يتولى قيادة قواتنا الجوية ويقودها إلى النصر وشرف الثأر من هزيمة عام ١٩٦٧».

* * *

وكما كانت معظم درجات الصعود السابقة على سلم المسئولية بغير طلب أو سعى من جانبه، فوجيء باختيار الرئيس السادات له في ١٦ إبريل عام ١٩٧٥ ليكون نائبا لرئيس الجمهورية.

وكانت أسباب السادات في هذا الاختيار الذي فاجأ به الجميع وأولهم مبارك، واضحة وضوح الشمس في ذهنه، وقد حددها بنفسه قائلا: «لقد اخترته نائبا لي ليس لكونه طيارا أو قائدا للقوات الجوية، أو أحد قادة أكتوبر، فكل هذه الاعتبارات لم تغب عن بالي.. ولكنى اخترته قبل هذه الاعتبارات لأنه يمثل جوهر الإنسان في وطننا وهو المقاتل المصرى بأصالته وقدراته وخبرته.. وفي كل حياته كان يواجه الموت بل يفتح الموت ليحمي لنا الحياة.. وباختصار فإنه يمثل جيل أكتوبر الذي أريد له أن يتقدم نحو مواقع القيادة العليا للدولة حتى يصبح هذا الجيل ممثلا ومعبرا عن روح وبيئة ومناخ السادس من أكتوبر.. يوم تخطت قواتنا المسلحة باسم الشعب والأمة كل عوائق وأسوار المستحيل».

وإذا كانت كل درجات الصعود على سلم المسؤولية في طول مشوار حياته قد جاءت انعكاسا لتقدير قاداته ورؤسائه وكانت دائما تجنيه بشكل مفاجيء ليس واردا على ذهنه، فإن القدر كان يخفى له مفاجأة أكبر لكي يصعد إلى موقع رئيس الجمهورية بعد استفتاء شعبى أسفرت نتيجته عن ٩٨,٦٤ ٪ من مجمع الذين أدلوا بأصواتهم في ١٤ أكتوبر ١٩٨١.

كانت نتيجة الاستفتاء وأيضا نسبة الحرص على المشاركة في التصويت بصورة لم تشهدها أية انتخابات سابقة، بمثابة اعلان واضح من شعب مصر على ضرورة الخروج بسرعة وأمان من تداعيات حادث المنصة الذي راح ضحيته الرئيس السادات يوم ٦ أكتوبر ١٩٨١.

وكانت نتيجة الاستفتاء تعكس بوضوح ثقة الجميع في القائد الجديد الذي تعرفوا عليه كأحد أبرز رموز حرب أكتوبر وأكثرهم تعبيرا عن القدرة على التعامل مع أعلى المناصب وأشد الأزمات.

وبقينا فإن السنوات الست التي قضاها نائبا للرئيس، زادت من تعرف الناس عليه خصوصا أن أدائه السلس الهادىء أعطى انطبعا صادقا بقدرته الهائلة على تحمل المسؤولية.

وربما لهذه الأسباب مجتمعة لم يشعر الناس بأية هزة أو قلق مع قدوم رئيس جديد - كما هو متوقع دائما، خصوصا وان حادث المنصة كان من البشاعة التي يمكن أن تزلزل الجبال الصامدة - فقد نقل الرئيس الجديد مبادئه التي آمن بها طوال مشوار حياته إلى ميدان السياسة وأصبحت ملامح سياسته واضحة بغير لبس: الجدية والطهارة والاستقامة وتطابق القول مع الفعل والعمل بروح الفريق، والالتزام بالقانون وعدم المحسوبية وتواصل الأداء بلا انقطاع والاعتماد على التخطيط.

ورغم صعوبة التركة التي ورثها، فإن أحدا لم يشعر بأننا نواجه المستحيل، وكذلك لم يشعر أحد بأن الرئيس الجديد يبيع الأوهام ويزرع الآمال الفارغة .. وإنما كان منهج تعامله مع التركة الموروثة باتزان وعقلانية بعيدا عن التهويل أو التهويل.

وبغير ضجيج بدأ مبارك يبعث من خلال أعماله ومواقفه وتصرفاته رسالة إلى عقول وضمائر الناس مفادها أن الغاية الكبرى عنده هي إعادة بناء مصر لكي تكون دولة قوية.

وبالحساب الدقيق الذى درج عليه طوال حياته راح مبارك يوازن بين المتطلبات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، التي تشكل ركائز النهضة الكبرى المرجوة لمصر.

وكان لا بد من البدء بالاطمئنان إلى توفير أجواء الاستقرار التي بدونها يستحيل الحديث عن ديمقراطية سياسية أو نهضة اقتصادية أو اصلاح اجتماعى أو بعث ثقافى وحضارى .

ومن أرضية الاستقرار الأمنى أعطيت الأولوية للاستقرار الاجتماعى والسياسى والاقتصادى معا من خلال معادلة صعبة توفق ما بين حق الشعب فى حياة ديمقراطية سليمة وحتمية الاسراع باصلاح اقتصادى حقيقى يرتفع فوق حساسية التمسك بالقوالب والأصنام والأنماط التقليدية دون أن يمس العقد الاجتماعى الذى يحمى ويصون حقوق الغالبية العظمى من محدودى الدخل .

وبات واضحا لكل ذى عينين - فى الداخل الخارج - أن سياسة مبارك الداخلية تستهدف إحداث توازن دقيق بين الحرية السياسية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية ودون أن يكون لأحدهما غلبة أو أولوية على الأخرى .

وهكذا تجنبت مصر - بسرعة فائقة - مخاطر الانزلاق إلى الفوضى التى كان يراهن بعض المتشائمين فى الداخل وبعض الكارهين فى الخارج على حدوثها كتداعيات منطقية لحادث المنصة المشئوم !

وعبرت مصر مازق الاصلاح الاقتصادى بمهارة أصبحت حديث العالم والمؤسسات المصرفية الدولية التى كانت تتشكك فى قدرة أى دولة على تحقيق الاصلاح الاقتصادى بعيدا عن روشتاتها التى دفعت شعوب كثيرة ثمنا باهظا من استقرارها الأمنى والاجتماعى بسببها .

ومن العبور الصعب للإصلاح الاقتصادي بدأ الانطلاق الرهيب إلى عصر المشروعات القومية العملاقة التي أعادت رسم خريطة عمرانية تنموية وسكانية جديدة لمصر بعد انحسار وتكدس في الشريط الضيق للوادي القديم لعدة آلاف من السنين.

ومن حسن الطالع أن خطوات بناء ورسم خريطة عمرانية جديدة لمصر يجيء مواكباً لانتهاى مبارك من رسم خريطة سياسية دبلوماسية جديدة لعلاقات مصر بالعالم الخارجى.

ولم يكن هناك بالفعل أى فاصل أو فارق فى منهج تعامل مبارك مع كل القوى السياسية فى الداخل على أساس أن الجميع مصريون وشركاء فى تحمل المسئولية. جاء تعامله فى الساحة الخارجية بتأكيد الحرص على التعاون مع الجميع.

ولم يعد هناك أحد فى العالم يتردد فى شهادته الصادقة بأن مبارك رجل سلام يؤمن بالحوار والتفاوض ويلتزم بالشرعية والمواثيق الدولية ويتفادى منهج المغامرات والاهتزازات الخطرة فى التعامل مع أصعب المشاكل وأعنى التحديات الخارجية.

وأظن أنه لا يوجد أحد فى مصر يمكن أن يتردد فى الاعتراف بأن مبارك هو رجل «سلام الداخل» الذى يؤمن بالحوار ويلتزم بالشرعية ويحترم سيادة القانون ويتفادى المغامرات والاهتزازات الخطرة مهما تجاوز البعض ومهما كان حجم الشطط فى الممارسة والأداء الديمقراطى.

وربما لهذا لم يكن مستغرباً أن يقول الشعب كله - تقريباً - نعم لمبارك فى استفتاءات ١٩٨١، ١٩٨٧، ١٩٩٣، ١٩٩٩.. مع أن من حق

أى إنسان أن يقل «لا، دون أن يخشى على نفسه من الاتهام بالعمالة أو
التضييق على رزقه أو تلفيق التهم التى تضعه خلف غياهب السجون .

.....)

.....)

وبالتغيير المتواصل المتدرج والمحسوب ... وبكل ضمانات الاستقرار
اللازمة لصنع النجاح .. تتواصل المسيرة ويزداد الأمل!

وهذا هو جوهر ومضمون الفصول التالية من كتاب لم يصنعه
اجتهادى ككاتب وإنما صنعه أحداث ووقائع وانجازات ونجاحات تشهد
لنفسها وللعصر الذى ولدت فيه .. عصر مبارك الذى انتقل بمصر من
فلسفة التغيير بالصدمات الكهربائية إلى منهج التغيير بالتأنى والتدرج
والحساب الدقيق.

الفصل الأول

فلسفة التغيير

تزاحمت على رأسى أفكار عديدة لم أستطع أن أنتصر لأحدها على الآخر لى تكون موضع هذا الكتاب خصوصا وأنها - جميعا - تمثل شجونا عامة ويربط بينها خيط أساسى هو تحديات العمل الوطنى فى الداخل ونحن فى بداية الألفية الثالثة التى فرضت علينا ضرورات التغيير الذى يقدر على مجاراة لغة العصر، ويحقق التواصل الضرورى بين أجيال متتابعة لابد أن تتحمل نصيبها من مسئولية العمل العام فى جميع المجالات ضمانا للتقدم وطلبا للتطور وتجنبنا لأى جمود أو تصلب يمكن أن يصيب دولاب العمل العام الذى يحتاج بين الحين والحين إلى شرايين وعروق جديدة تضمن تدفق الحيوية فى جسد العمل الوطنى.

وأعتقد أن فلسفة التغيير التى أشار إليها الرئيس مبارك أخيرا أكثر من مرة، وأكد فيها أن التغيير ليس مجرد طفرة وقتية مرتبطة ببداية

ولاية جديدة وإنما هي عملية مستمرة لمواكبة متطلبات المرحلة المقبلة،
تعنى استشعاراً صادقاً لحجم وضخامة التحديات التي يفرضها علينا -
وعلى غيرنا - واقع العولمة الذي لم يعد بمقدور أحد أن يقف منه
موقف المتفرج أو أن يملك شرف انتظار ترقب ما سوف تأتى به الأيام
مستقبلاً.

ان الرئيس مبارك - فى اعتقادى - أراد أن ينبه إلى أن عمليات
التغيير التى بدأت وسوف تستمر، تمثل إشارة استراتيجية بالغة الأهمية
خلاصتها أننا إزاء رياح عصر «العولمة» التى بدأت تهب علينا، ولا بد
أن نتعامل معها بمنطق «المواجهة» وليس بمنطق «الاختباء» وأن نقطة
البداية تنطلق من مدى قدرتنا على الاسراع باستكمال البناء الراسخ
الذى يوفر المناعة الذاتية لاقتصادنا فى الداخل.

والحقيقة أن الرئيس مبارك لم يكن ليوجه هذه الصيحة لولا ثقته فى
أننا قطعنا شوطاً طويلاً على الطريق الصحيح الذى يمكن أن يوفر لنا
هذه المناعة الذاتية تحت رايات السلام والاستقرار، من خلال تلك
الحزمة المترابطة من المشروعات القومية العملاقة التى تركز إلى بنية
تحتية متطورة وسياسات اقتصادية مستقلة.

وفى ظنى أن التغيير الذى يريده مبارك هو دعوة صريحة للارتقاء
بأساليب ووسائل عملنا حتى نستطيع أن نقتحم سوق المنافسة العالمية
من أرضية القدرة والتكافؤ.

إن إقامة المشروعات العملاقة إنجاز كبير ما فى ذلك شك، كما أن
تحرير السياسات الاقتصادية وإعادة بناء البنية السياسية يمثل خطوة

غير مسبوقة، ولكن الحلم الكبير نحو عصر النهضة، هو الشعار الذى رفعه الرئيس مبارك قبل سنوات يحتاج إلى ما هو أكثر من ذلك وأعمق.

ان قدرتنا على اقتحام ساحات المنافسة العالمية تحت ظلال العولمة، وتحدياتها تحتاج إلى إعادة نظر شاملة فى كثير من أساليب ووسائل عملنا فى الداخل، وأهمها سرعة البدء فى تحديث وتطوير برامج التدريب للأيدى العاملة القادرة على زيادة معدلات الانتاجية والارتفاع بدرجة جودتها إلى مستوى المواصفات القياسية العالمية .. وهذا هو أحد دواعى التغيير.

ثم أن هدف تطوير صناعتنا الذاتية فى الداخل لكى تمتد إلى أفاق المنافسة الاقتصادية فى الخارج يحتاج إلى تطوير شامل فى أساليب الإدارة وحسن اختيار المديرين القادرين على الإبداع وتحتضن العقول المبدعة القادرة على أن تتفرغ بعيدا عن أية مشاكل أو عراقيل لكى توظف ما فى عقولها من علوم وأفكار فى خدمة الارتفاع بحجم الإنتاج والإرتقاء بمستوى المنتج القادر على المنافسة فى أسواق التصدير.. وذلك ينبغى أن يكون لب وجوهر أى تغيير.

وليس عيبا أن نمارس مع أنفسنا - واجب نقد النفس والذات - وأن نقول صراحة أننا ينبغى أن نتعامل مع تحديات العصر بأدوات العصر، وأنه ليس من المعقول أن يظل بين حزمة القوانين التى تحكم ساحة العمل وعلاقة العامل بمنشأته ما يسمح بأن تكن المطالبة بالحق سابقة على أداء الواجب، أو اعتبار الأخذ بالتأهل المهنى والعلمى والتكنولوجى

كشروط للعمل والتوظيف وكأنه مساس بالبعد الاجتماعي وغير ذلك من الشعارات التي أفرزت واقع البطالة المقنعة السلبية المتفشية في عديد من المرافق والمؤسسات الانتاجية الخدمية على حد سواء.. تلك كلها تصب في الأهداف الحقيقية للتغيير.

ان أحداً لا يطالب الدولة بأن ترفع وعاء الدعم الذي توفره لمساعدة غير القادرين لأن ذلك يمثل منهاجاً اجتماعياً لا تراجع عنه، ولكن هناك فرقاً كبيراً بين أن يتم توفير الدعم لخدمة التعليم والصحة ورغيف الخبز وسائر الخدمات الأساسية الأخرى، والسماح باستنزاف رصيد كبير من الدخل العام في تغطية نفقات مرتبات وأجور لفتات لا تعمل ولا تنتج.

وإذا كان يحسب لعصر الرئيس مبارك أنه قدم للعالم نموذجاً فريداً في القدرة على الأخذ بالأسلوب المتدرج للوصول إلى الأهداف والغايات التي كان الكثيرون يعتبرونها من المستحيلات، مثل الإصلاح الاقتصادي الذي نفذته مصر بغير خسائر اجتماعية مثلما حدث لدول عديدة، إلا أن هدف تحديث وتطوير نظم الإدارة ووسائل الانتاج للدخول إلى عالم المنافسة في سوق التصدير العالمية. لا يحتمل أي قدر من الإبطاء.

وأظن أننا ينبغي أن ندرك أننا أمام سباق رهيب لن يفوز بإحدى جوائزه إلا الأكثر تدريباً والأسرع وصولاً إلى خط النهاية، ليكون ضمن مجموعة الأوائل.. ومن ثم فإن أي تغيير ينبغي أن يكن للأفضل، ذلك لا يتحقق إلا باعطاء الأولوية للأكفاء المبدعين والأطهار.

* * *

وربما يدفعني تسلسل الحديث إلى طرح سؤال مهم هو:

هل يمكن أن يكون هناك تغيير لا يرتبط بالسياسات والتوجهات التي يستهدفها الحكم، كما يردد بعض من يحاولون اختصار معنى التغيير في أنه مجرد استبدال وجوه بوجوه؟

ثم هل يمكن أن يحصر صاحب القرار حركته في إطار بعض الدعوات «المزاجية» التي يطلقها البعض هنا أو هناك؟ بل لعل ذلك يكون مدخلي لسؤال أكثر أهمية هو:

ماذا لو لم نكن قد بنينا السد العالي لمجرد أن هناك من كانوا يشكون في جدوى إقامته؟.. وماذا لو أن تباطأنا في اتخاذ القرار الصحيح في التوقيت الصحيح بسرعة البدء في مجموعة المشروعات القومية العملاقة وعلى رأسها مشروع توشكى؟.

ولست هنا في معرض التراشق مع الذين عارضوا فكرة بناء السد منذ البداية. أو الذين شكوا في أهميته وفائدته بعد الانتهاء من تشييده، ولكني أرى في «الحديث» فرصة المناقشة الهادئة حول متطلبات الحوار والتفكير، والمناقشة بشأن القضايا العامة خصوصا عندما تكون في حجم مشروع السد العالي الذي تتوالى معجزاته.. أو في حجم مشروع توشكى الذي يتعرض لتشكيك مماثل منذ لحظة طرحه كفكرة وما زال التشكيك مستمرا رغم ما أذيع عن دراسات الجدوى التي شاركت فيها أعظم بيوت الخبرة العالمية في هذا المجال.

لو أنه كان على الأمم والشعوب أن تنتظر حتى ترى النتائج الطيبة أو السيئة قبل أن تصدر قرارها بالبدء فى بناء أى مشروع، لما كان قد تم بناء أو إقامة أى شىء، لأنه ليست هناك مساحة أوسع من مساحة الجدل.

وتاريخ النظريات الفلسفية يدل على أن الناس على تعاقب الأجيال قد استطاعوا أن يثبتوا صحة كل شىء وعدم صحته فى آن واحد، وأنهم مثلما نجحوا فى اثبات صحة نظريات فلسفية بعينها نجحوا أيضا فى إثبات زيفها، وأن الذين نادوا بالديمقراطية منذ زمن طويل وأكدوا بالبراهين ضرورة وجودها هم أنفسهم الذين أثبتوا استحالة وجودها بالكيفية الصحيحة أو تطبيقها التطبيق الصحيح.. ونفس هؤلاء الفلاسفة هم الذين أثبتوا انفصال قبائل الجنس البشرى وانفرادها بسمات ثم عادوا فأقاموا الدليل على اختلاطها.

لم يكن أحد الفلاسفة القدامى مخطئاً عندما قال بعد أن أمضى عمره كله فى دراسة وبحث المذاهب الفلسفية. «أنه من الواضح عندى أن كل الأدلة مشكوك فيها»!

ومعنى ذلك أن الإنسان يستطيع أن يثبت صحة أو عدم صحة الشىء نفسه إذا كانت الكلمات التى يستعملها غير واضحة وغير دقيقة.

ولكن الذين يتصدون نيابة عن شعوبهم فى اتخاذ القرارات المهمة والمصيرية من نوع ما فعل جمال عبد الناصر عندما قرر بناء السد العالى، ومن نوع ما فعل أنور السادات عندما اتخذ قرار حرب أكتوبر، ومن ما فعل حسنى مبارك بدخول عصر المشروعات العملاقة وفى

مقدمتها مشروع توشكى .. كل هؤلاء لا يملكون ترف الانتظار والتريث حتى ينفذ مولد الجدل الفلسفى بين من يملكون اثبات صحة الشئ أو عدم صحته .

إن القضايا المصيرية الكبرى يتحدد قرارها بعيدا عن الجدل الفلسفى بالاستناد إلى الحساب العلمى الدقيق فقط .

وفى الحساب العلمى لا توجد تلك المساحة الواسعة من مساحات الجدل الفلسفى .

وظنى أن كل ما جرى من تغيير - حتى الآن - وما هو قادم - وليس بالقليل - يخضع أولا وأخيرا للحساب العلمى الدقيق بعيدا عن جدل فلسفى يثار هنا أو هناك أو مشاعر وانطباعات ذاتية يرددها هؤلاء وهؤلاء .

* * *

ولعل الحديث عن الحساب العلمى الدقيق الذى يحكم منطقة صناعة القرار فى مصر. يدفعنى إلى إثارة موضوع بالغ الأهمية فى تحديات العصر، وأعنى ثورة الاتصالات ومعجزة الانترنت.

إن العالم كله مصاب حاليا بنوع من جنون «الدهشة» بسبب «الانترنت» هذا الأخطبوط الذى ربط الدنيا من أقصاها إلى أقصاها ببعضها البعض، وجعل الذين انبهروا بعد الجلوس أمام شاشته يتساءلون فى استغراب وعجب، كيف كانت الحياة تسير قبل ظهور هذا الاختراع المدهش؟

وهذا الانبهار بالانترنت، ليس فيه أى قدر من المبالغة، لأنه لم يكن فى أكثر أحلام البشرية جنونا من يتصور إنك تستطيع وأنت جالس على الأريكة فى غرفة المعيشة بمنزلك أن تقوم باستحضار العالم كله على الشاشة التى أمامك لكى تحصل على أدق المعلومات وتتعرف على آخر الأنباء وتستمتع بقراءة كل التعليقات والتحليلات التى يكتبها كبار الكتاب والمتخصصين حول أى قضية سواء كانت عالمية أو تخص قطرا بعينه.

ان «الإنبهار» هنا كلمة لا تعبر تعبيراً كاملاً عن مشاعر وأحاسيس من يتعاملون مع الإنترنت ويجدون أن بإمكانهم فى سهولة ويسر أن يدخلوا إلى قلب أعرق الجامعات فى العالم، وأن يخرقوا معامل ومراكز البحث العلمى والأكاديمى بمجرد أن يدوس المرء على أحد الأزرار فى شبكة الإنترنت.

لك أن تتخيل أن قائمة العناوين المتفرقة التى يوفرها لك «الإنترنت» بخدماتها على امتداد الدنيا كلها، تشمل من بين ما تشمل العناوين التالية: صحف - مجلات - أخبار - معلومات - تحليلات وتعليقات - مدارس - معاهد - جامعات - مراكز تجارية - مركز أبحاث - فنون بكل مجالاتها - علوم بكل تخصصاتها - أديان - عقائد - نظريات - بيع - شراء - بنوك - بورصات - شركات طيران - شركات ملاحه - فنادق - مراسلات - جغرافيا - تاريخ - عمليات جراحية فى مختلف التخصصات - أحدث النكات - أحدث الشائعات - مظاهرات - اضطرابات - طرائف ومعلومات ... الخ.

إنها ثورة لم يشهد لها التاريخ مثيلاً، وكما أن للثورات فوائدها ، فإن لها أيضاً مخاطرها ومحظوراتها التي تعتبر في ثورة الانترنت مخاطر مميتة ، ومحظورات تتجاوز كل الحدود المرعية بالنسبة للقيم والتقاليد والأخلاق والأمن القومي .

وإذا أخذنا الجانب الإيجابي من ثورة الإنترنت، فليس من شك أنه يتوافق تماماً مع متطلبات عصر العولمة، حيث يستطيع رجال الاقتصاد والمصارف أن يتعرفوا على أسعار العملات وحركة البيع والشراء في البورصات، مثلما يستطيع الصحفي أن يتحصل على ما يريده من معلومات، ويتمكن التجار من التعرف على أحدث السلع والبضائع التي يريدون تسويقها .

ولكن على الجانب السلبي، تستطيع فصائل الإرهاب أن تحصل على ما تريده من بيانات ومعلومات تخدم بها أهدافها الشريرة، بدءاً من التفاصيل الدقيقة لإجراءات الأمن والسيطرة على منافذ الدخول والخروج لأي بلد، ووصولاً إلى كيفية تحضير وصنع القنابل بمختلف أنواعها والترويج للأفكار الألحادية أو السلوكيات الخليعة .

ولست أظن أن هذه المخاوف والمخاطر والمحظورات تصلح كمبرر للتخلف عن ثورة الانترنت لأن ذلك يعنى التخلف عن إمتلاك أدوات الغد، كما أن طبيعة العصر لم تعد تتلاءم مع فكر الحظر والتقييد والمنع، ومن ثم فإن التحدى الكبير أمامنا هو: كيف نأخذ أسلحة الحرب الوقائية من الأضرار والجوانب السلبية لثورة الإنترنت، .. وذلك أمر ينبغى أن يكون جزءاً أساسياً من هدف وفلسفة التغيير، بحيث يوفر لنا القدرة على مجاراة الآخرين ودخول دائرة الحلم بإمكان منافستهم .

وفى اعتقادى إن إزكاء القيم الروحية واستعادة وترسيخ التقاليد الحميدة النابعة من ديننا الحنيف، هو أقوى وأنصع أسلحة الحرب الوقائية التى يتحتم توفيرها مبكرا، بدلا من أن نضطر فيما بعد إلى خوض حرب علاجية دفاعية ربما لا تحقق النتائج المرجوة كاملة، فضلا عن أن تكاليفها سوف تكون باهظة ماديا وروحيا، واجتماعيا وثقافيا وفكريا.. وربما أيضا سياسيا وأمنيا.. ولعل هذه تكون إحدى مهام وزارة الشباب التى تم استحداثها فى التغيير الوزارى الأخير.

ان ثورة الإنترنت عالم جديد، ونحن جزء من هذا العالم الجديد، وقد سمحت أجواء الديمقراطية ومواكبة العصر أن تكون مصر فى مقدمة الدول التى استبدلت بمقاهى «الشيشة» مقاهى «الإنترنت» التى يتزايد عدد روادها يوما بعد يوم، بما يشير ويؤكد أن رغبة المعرفة عند الجيل الجديد أكبر وأعمق من كل الظواهر التى تطفو على السطح أحيانا فى شكل بلطجة وسوء سلوك.

ويقينى إننا قادرون على أن نستعد لتحدى «الإنترنت» على كل المستويات بشرط أن نبدأ «على الفور» دراسة كل الجوانب الإيجابية والسلبية لهذه الثورة العلمية الجديدة.. وأن يتم ذلك فى إطار منهج التغيير.

والذين يقولون أن شبكة الإنترنت هى «درة التاج» فى ثورة الاتصالات التى يعيشها العالم، لأنها جعلت من حلم «العولمة» واقعا لا فكاك منه، لا يتجاوزون الحقيقة فى ذلك.

وقد تكون الصحافة هي صاحبة النصيب الأكبر من التحدى الذى يفرضه عالم «الانترنت» الجديد على مستقبل ومصير الصحافة فى العالم كله، وليس فى مصر وحدها.

إنها الحرب الوقائية التى لا نملك خيار تجنبها، مادامنا راغبين فى مجاراة العصر الذى نعيشه والمستقبل الذى نحلم به .. وذلك أمر ينبغى إدراجه على أجندة التغيير.

وبالحساب العلمى الدقيق وبالتواصل والاستمرار الذى يضمن استمرار تجديد دماء العمل الوطنى، يمكن لنا أن نطمئن إلى مستقبل هذا الوطن، وأن نزداد اقتناعا بأهمية التغيير.

الفصل الثانى

الحلم والأمل فى التغيير

الحقيقة أنه يحق لنا - فى بداية مرحلة جديدة من مراحل العمل الوطنى مع بداية ألفية جديدة أن نعيش مع الحلم والأمل فى أن نواصل - شعبا وحكومة - مهمة القدرة على تحمل ما تفرضه علينا الظروف من مسئوليات، أن ننجز ما ينبغى انجازه من مهام، وأن نتخطى كل ما يواجهنا من مشاكل وعقبات تلبى أحلام التغيير بعد أن سبق الرئيس مبارك الجميع فى التبشير بهذا التغيير وتهيئة رأى العام له كأحد أهم الملامح والأولويات فى مسيرة العمل الوطنى للمرحلة القادمة.

وليس من شك فى أن تعاظم العلم وزيادة مساحة الأمل عند الجماهير ترجع فى المقام الأول إلى رصيد ضخ من الثقة والمصداقية فى شخص الرئيس مبارك الذى يبدأ فترة الولاية الرابعة، مستندا إلى رصيد وافر من النجاح والإنجاز، بعد أن أدرك شعب مصر بحسن

فطنته أن هذا النجاح لم يجيء بمحض الصدفة أو نتاج ضربة حظ
لازمتنا على مدى ١٩ عاما متصلة، وإنما كان نتاج فكر مرتب وأسلوب
هاديء ينتصر للغة الحساب الدقيق ويشجع كل عمل دؤوب في إطار
رؤية واضحة للأهداف والوسائل التي تتلاءم مع المعطيات والإمكانيات
المتاحة.

ولست أظن أنني أضيف جديدا إذا قلت - اجتهادا - أن ملامح
العمل الوطني في الألفية الجديدة سوف تضيف الكثير والكثير مما تعذر
التفكير فيه في فترات الرئاسة الثلاث السابقة التي كانت تتزاحم فيها
أولويات متعددة مثل استقرار إعادة بناء البنية الأساسية وخوض معركة
الإصلاح الاقتصادي وتنقية القوانين والتشريعات من كل ما يعيق
حركة التنمية والاستثمار.. وقد سبق الرئيس مبارك الجميع في الإشارة
إلى بعض هذه الملامح بإطلاق دعوة للتغيير من ناحية، والتأكيد على
أهمية توسيع قاعدة المشاركة الشعبية في كل مجالات العمل العام من
ناحية أخرى!

ولكنني أسارع إلى التأكيد أيضا - في حدود اجتهادي - إلى أن كل
ما سيضاف من تطوير وتحديث سياسات والآليات المتعلقة بالعمل
الوطني في المرحلة القادمة لن يقترب من قريب أو بعيد بالمبادئ
والثوابت والأسس التي ترسخت في مرحلة حكم الرئيس مبارك على
امتداد الولايات الثلاث السابقة.

وربما يسألني أحد:

ما هي هذه المبادئ والثوابت التي ارتكز عليها منهج الحكم في
التسع عشر عاما الماضية؟

جوابي - من أرض الواقع - هو:

انها مبادئ الجدية والطهارة والاستقامة وتطابق الفعل مع القول
والأداء بروح الفريق والالتزام بالقانون دون محسوبية أو تمييز أو
مجاملة لأحد مهما كان قدره .

وربما يجوز لي - اجتهدا - أن أضيف إلى ذلك مبادئ الاحترام
المتبادل بين كافة السلطات والمؤسسات التي يقوم عليها نظام الدولة
واحترام التخصص المهني وحماية الأخلاق الحميدة ومطاردة الفساد
والانحراف وتعزيز منهج التخطيط العلمي وتوسيع نوافذ البحث
والمعرفة .

ولست أظن أن أحد يمكن أن يختلف معي في أن أعظم ما جذب
الناس نحو الرئيس مبارك هو استشعارهم إلى وجود توافق تام بين
الهدف الذي يسعى إليه الرئيس والحلم الكامن في صدور جماهير
الشعب، وهو بناء مصر القوية التي تستطيع أن تقف على قدميها
مرفوعة الرأس موفورة الكرامة من خلال تعظيم طاقتها الانتاجية التي
تمكنها من تحقيق الحد الضروري والمعقول من الاكتفاء الذاتي .

من هنا فإن أية نظرية منصفة تستهدف التعرف على ملامح الفترة
القادمة لا يمكن لها أن تغفل ملامح العمل الوطني في الـ ١٩ عاما
الماضية التي يمكن تلخيصها على النحو التالي في شكل نقاط محدودة
أهمها ما يلي:

١ - ان مصر القوية ليست مجرد أرقام صماء تعكس حصاد العمل وحجم الانتاج فقط ولكن القوة الحقيقية لمصر تتأكد ويتواصل استمرارها بمدى القدرة على ترسيخ الممارسة الديمقراطية وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية فى كل مستويات العمل العام بما يحقق - بالفعل - مشاركة الشعب فى صنع وصياغة القرارات وتحديد معالم السياسات.

٢ - ان مصر القوية هى - فى البداية والنهاية - نتاج الفرد القوى، وانه لا قوة بغير انتاج، ومن ثم فإن إطلاق حرية كل الطاقات والمبادرات الفردية فى العمل والانتاج وفى الفكر والثقافة وفى العمل الحزبى والعمل النقابى يبقى هدفا أساسيا ورئيسيا من أهداف العمل الوطنى، ومن ثم يتجتم على الدولة مسئولية الحماية والرعاية وليس مجرد الدعم والتشجيع فقط.

٣ - ان ظروف الواقع المحلى والأوضاع الاقليمية والمتغيرات العالمية المتسارعة لا تترك أمام شعبنا خيارا آخر سوى العمل بما يتفق واحتياجات الحاضر المتزايد وطموحات الغد المتنامية، ومن ثم فإن تهيئة الأجواء الملائمة سياسيا واجتماعيا لمزيد من الاستثمار والتنمية يظل هدفا رئيسيا. من أهداف العمل الوطنى فى المرحلة القادمة، بعيدا عن أية مزايدات يرفع فيها البعض شعارات عفى عليها الزمن، وتجاوزتها تلك التطورات المذهلة التى شهدتها العالم منذ بدء حقبة التسعينات فى الفكر الاقتصادى والعقائد السياسية وأسفرت عن خلل كبير فى موازين القوى السياسية والعسكرية والاقتصادية.

٤ - ان سياسة مصر الخارجية لم تعد مجرد عنوان يستدل به على خندق الانتماء وإنما هى سياسة متعددة الأهداف بدأ من حماية

الأمن القومي، ومرورا بالقدرة على توظيف الدور المصرى ووصولاً إلى خدمة احتياجات البناء والتنمية والاستثمار والتعمير وهو ما يعنى حتمية الاستمساك بالثوابت الأساسية التى صنعت لمصر ولرئيسها احتراماً دولياً غير مسبوق بفضل الالتزام بمبادئ الشرعية الدولية والمساهمة الصريحة فى إرساء قواعد الأمن والسلام اقليمياً وعالمياً.

٥ - ان تحديات العصر وسرعة الإنطلاق العلمى المذهل لم تتولد لنا خياراً سوى جتمية مواصلة ما تم انجازه على طريق النظام التعليمى ودعم مراكز البحث العلمى ومواكبة التقدم التكنولوجى.

٦ - إن الركيزة الأساسية التى يقوم عليها أى بناء سياسى وانتاجى هى الاستقرار.. ومن ثم فإن من الضرورى مواصلة إعطاء أولوية كافية فى برنامج العمل الوطنى كل ما يودى إلى دعم الأمن والاستقرار ومنحارية كل مظاهر العنف والتطرف والإرهاب والبطجة، وبغير ما حاجة إلى إجراءات استثنائية تتعارض مع الديمقراطية وسيادة القانون.

* * *

ولكن ماذا عن «التغيير» الذى يتصاعد الحديث عنه فى كل مكان؟ سؤال لا أظن أن أحدا ممن يمارسون العمل العام أفلت منه، وبالذات من أولئك الذين يطرحونه بإلحاح سواء فى وسائل الاعلام العربية والأجنبية، أو فى الأندية والمجالس الخاصة داخل مصر!

ومن العجيب أن معظم الذين يطرحون هذا السؤال ويلحون فى طلب الإجابة عليه هم أول من يعلم أن الجوانب عند شخص واخذ فقط هو شخص الرئيس مبارك.

بل إننى أستطيع أن أجزم بأنه لا يوجد أحد فى مصر يستطيع أن يتكهن بما يدور فى عقل الرئيس بشأن هذا التغيير المحتمل.

ولكن ذلك لا يلغى باب الاجتهاد أمام المراقبين والمحللين الذين يمكن لهم أن يحاولوا قراءة الاحتمالات قياسا على قدرة القراءة الصحيحة لمنهج وأسلوب الرئيس مبارك فى صنع قرارات التغيير.

وربما يكون - ضروريا ومفيدا - أن أشير فى عجالة إلى أن فلسفة التغيير تركز عند الرئيس مبارك إلى مجموعة ثوابت أساسية أهمها:

١ - ان التغيير السلمى هى وسيلة المحافظة على الاستقرار الذى لا يعنى الجمود أو الاحجام عن الحركة لأن التقدم إلى الأمام لا يتم إلا بالحركة المستمرة إلى الأمام.

٢ - ان من الخطأ أن يفهم البعض ان الاستقرار يعنى الجمود وإنما الاستقرار فى فكر مبارك هو الاستقرار الديناميكي المتحرك الذى لا يخاصم التجديد ولا يعادى التطور.. وهو أيضا الاستقرار الراسخ الوثاق الذى يهيىء الأجواء الصالحة للتغيير المطلوب بعد استيفاء كل ما يتطلبه من دراسات متأنية وحسابات دقيقة.

٣ - انه إذا كان فكر مبارك يرفض منهج استخدام لافتة التغيير كلعبة سياسية لامتناس مشاعر الجماهير مثلما يرفض حصر عمليات التغيير فى استبدال أشخاص بأشخاص، إلا أن مبارك من أنصار استمرار تجديد دماء العمل الوطنى بالكوادر الجديدة التى تملك القدرة على إحداث التغيير فى الأداء التنفيذى والعمل السياسى الملائم لمتطلبات كل مرحلة.

٤ - ان شخصية مبارك محصنة «تلقائيا» ضد الضغط وضد الإيحاء
مهما تعددت صور الضغط والإيحاء بشكل يحاول أن يجعلها أكثر
جمالا.. ولكنها شخصية متفتحة لديها كامل الاستعداد لبحث
ودراسة أية اجتهادات تتعلق بمطالب التغيير السياسى والاقتصادى
والاجتماعى لأن القرار فى النهاية لم يخضع إلا لاعتبارات
المصلحة العامة وحدها.. وذلك أمر يمكن القول به فى منهج تعامل
الرئيس مع أصحاب الدعوة لتعديل الدستور أو الذين يطالبون
بتعيين نائب لرئيس الجمهورية.

* * *

وربما يجوز لى - اجتهادا - أن أقول أن طبيعة ترتيب الأولويات
عند الرئيس مبارك ليست رهنا بشيء سوى ظروف الوطن وطبيعة
المرحلة .

وعلى سبيل المثال فان الظروف الاقتصادية الصعبة التى كان عليها
حال مصر عام ١٩٨١ هى التى أعطت الأولوية لعقد مؤتمر اقتصادى
لتشخيص العلة ووضع روشتة الدواء.

ولقد أدرك مبارك منذ اللحظة الأولى لتوليهِ مسئولية الحكم أن
الأولوية يجب أن تعطى لمعالجة جذرية لاختلال التوازن الاقتصادى
والاجتماعى الذى فرضته ظروف الحروب المتصلة التى عاشتها مصر
لأكثر من ٤٠ عاما متصلة.. فضلا عن أن هذا الاختلال قد زادت
حدته نتيجة عدم التناسب بين الزيادة الرهيبة فى عدد السكان وبطء
معدلات وموارد التنمية.

ولعل ذلك هو ما دفع بالرئيس مبارك فى سنوات حكمه الأولى إلى أن يدرس بكل الاهتمام معطيات التجربة الاقتصادية والاجتماعية المصرية فى حقبة الستينات، ثم ما جرى فى السبعينات، وانتهى إلى القرار الصحيح بضرورة الإلتزام بمنهج خطط التنمية طويلة المدى من ناحية، وتصحيح مسار الانفتاح الاقتصادى ليسمح بتوفير كل المستلزمات التى تكفل نجاح خطط التنمية من ناحية أخرى.

وإذن فإن الحديث عن حجم وعمق ونوع التغيير المرتقب يبقى رهنا بظروف وأوضاع الوطن الحالية والمستقبلية أولا وأخيرا.

وظنى أن أوضاعنا الاقتصادية والاجتماعية والأمنية قد تحسنت - بحمد الله - تحسنا كبيرا وملحوظا، وبما يسمح بفتح باب الحوار والاجتهاد أمام اصلاحات ضرورية أخرى فى مجالات وأوضاع أخرى لم تكن لها الأولوية فى الولايات الثلاث السابقة.

الفصل الثالث

التغيير تحت رايات الاستقرار

إن شعب مصر الذى عرف الاستقرار مع عصر مبارك واقتحم آفاق التنمية الرحبة بعد أن أنجز الإصلاح المالى والاقتصادى، وأعاد بناء البنية الأساسية وخطا خطوات ملموسة على طريق الارتفاع المتواصل بمستوى المعيشة، يدرك - ~~عن يقين~~ - أن الرجل الذى أرسى مجموعة الأسس والمبادئ التى تحكم دخول مصر باقدام ثابتة إلى القرن الحادى والعشرين، يجب أن يصل فى مكانه، وأن يواصل عطاءه لإحداث التغيير المنشود.

إن رجل الشارع العادى لم يسبق له أن توافق رأيه مع نخبة المفكرين والمثقفين والكتاب، على مختلف ميولهم، فى شئ سوى الاجماع على شخص مبارك والثقة فى قدرته على أن يحقق الحلم وأن

يعبر - فى سلام وأمان - بشعبه وأمته من شاطئ اليأس والاحباط إلى شاطئ الأمل والرجاء ..

ومرة أخرى أقول: إن هذا الرهان الشعبى بهذا الإجماع الوطنى لم يجىء من فراغ

* * *

لقد تسلم مبارك مسئولية مصر فى ظل أصعب وأعقد ظروف يمكن أن يستهل بها حاكم فترة رئاسته الأولى خصوصا وأن سحبات الغضب والعنف والتوتر كانت تسود سماء الوطن، وقد بلغت ذروتها الدامية بحادث المنصة الشهير، الذى راح ضحيته الرئيس الراحل محمد أنور السادات، برصاصات الإرهاب الأسود.

كان هناك من يراهن - فى الداخل والخارج - على أن ما حدث يوم ٦ أكتوبر ١٩٨١ باغتيال رئيس الدولة فى ساحة عرض عسكري، معناه أن البلاد على أعتاب فوضى سياسية وأمنية شاملة.

وكانت معطيات الموقف العربى والدولى والأقليمى تشجع على تصديق مثل هذه النبوءات والرهانات الخاطئة فى ظل علاقات مقطوعة وممزقة مع العالم العربى نتيجة قرارات قمة بغداد الإنفعالية التى فرضها صدام على القادة والزعماء العرب، احتجاجا على توقيع مصر لمعاهدة السلام .. وفى ظل تريض إسرائيلى يستهدف الامساك بأية حجة أو ذريعة لتعطيل الانسحاب من بقية سيناء.

ولكن مبارك تقدم إلى موقع المسئولية الأولى بكل الهدوء والثبات - مستندا إلى ثقة الشعب وتأييده التى تجلت على أروع صورة فى تدفق

هائل غير مسبوق على صناديق الاستفتاء يوم ١٤ أكتوبر ١٩٨١ - وبدأ
يبحث برسائل اطمئنان للتهدة وترطيب الأجواء فى كل الاتجاهات،
لكى يبدد سحبات الغضب والتوتر التى واكبت حادث المنصة.

كان قراره الأول على المستوى الداخلى فى حكم المفاجأة المذهلة
للكثيرين الذين لم يتعودوا أن يتعاملوا مع الحاكم، وقد ارتدى ثياب
البساطة والتواضع والانسانية والرغبة فى توحيد الصف ولم الشمل ..
فقد أصدر قرار بالافراج عن جميع المعتقلين السياسيين فى سبتمبر
١٩٨١، فلم يصدقوا أنفسهم وهم يخرجون من السجن إلى القصر
الجمهورى للقاء الرئيس مبارك مباشرة.

ولم يكن لهذه الخطوة أن يغيب مغزاها ومعناها عن الجميع، فى أن
مبارك نموذج جديد من الزعماء له منهج جديد فى ادارة الحكم يقوم
على أساس عقلانى يتسم بالحكمة ويخاصم الانفعال، ويدعو للوئام
الوطنى، ويتجنب الصراع، لأن ظروف وأوضاع مصر لا تحتل مزيد
من الشقاق تحت أى مسمى، وإنما هى بحاجة إلى عمل دءوب
يستهدف ترميم ما تهدم واصلاح ما فسد وتصحيح ما وقع من أخطاء،
وبدء صفحة جديدة لإعادة بناء مصر الحديثة.

ثم كانت رسالته الثانية إلى خارج الحدود القريبة رسالة مزدوجة
احداها إلى الدول العربية الشقيقة مفادها إن مصر كانت ومازالت
وستظل جزءا من أمتها العربية وسندا لمشروعها القومى .. والأخرى
إلى الأطراف المشاركة فى عملية السلام لتأكيد ثبات موقف مصر
واستمرار احترامها لكل الاتفاقيات والمواثيق التى وقعتها لكى يزول أى
التباس ولا تتوافر لأحد حجة أو ذريعة للتحلل من التزاماته على الجانب
الآخر من عملية السلام.

وهكذا استطاع مبارك أن يربط أجواء الداخل بضرية معلم، وأن يفتح الباب أمام العالم العربي لكي يعيد النظر في قرارات قمة بغداد الانفعالية، وأن يخلق الباب أمام أية نيات تستهدف التراجع عن تنفيذ الاستحقاقات الواردة في معاهدة السلام وبالذات ما يتعلق باستكمال الانسحاب من سيناء.

* * *

والذين عاشوا هذه الأيام العصيبة قبل ١٩ عاما مضت لمبارك يذكرون حكمته في التعامل مع الشأن العربي، وكيف أنه ارتفع فوق كثير من دعوات المزايدة في الداخل والتي كان يروج لها بعض من يريدون الرد على حملات الشتائم ضد مصر، بحملات أعنف على غرار ما كان يحدث قبل مجئ مبارك إلى موقع المسؤولية الأولى.

كان مبارك أكثر وعياً وأكثر إدراكاً بحاجة العرب إلى مصر، وحاجة مصر إلى العرب .. ومن ثم بدأ أولى خطواته نحو العمل على رآب الصدع في العلاقات المصرية - العربية بإشارات وتصريحات ذكية متلاحقة كلما اتاحت له الفرصة.

.... فلقد أعلن بوضوح مبارك: «أن مصالحنا القومية تدعونا إلى عدم الهجوم على أى من أصدقاءنا العرب، حتى إذا هاجمونا فى إذاعاتهم وأجهزتهم الإعلامية، وإننا سنعطيهـم الوقت لاعادة تقويم موقفهم».

وكرر مبارك نفس المعنى بمفردات جديدة عندما قال : «إننى أريد أن أفتح صفحة جديدة، وقد أعلنت إننى لن أهاجم أحد ولن أمسك يدي عن يد عربية تمتد لى بالمصافحة والمصالحة والتفاهم فى ضوء عملية السلام».

بل أن الرئيس مبارك في سبيل بلوغه هدفه المنشود قد قطع خطوة أكبر في اتجاه الرغبة لوقف التداعيات في العلاقات العربية - المصرية بقوله : « لا مانع عندي من الذهاب إلى أي بلد عربي .. أقولها مخلصا، ولكن يجب أن تسبق الزيارة عملية تفاهم، .

وكان لابد لمبارك أن يضع النقاط فوق الحروف، وأن يؤكد أن حرص مصر على علاقاتها العربية ليست هرولة من اتجاه واحد، كما أنها ينبغي ألا تؤدي لغياب حقائق أساسية ينبغي أن يعيها الجميع وهي : « إن مصر انفقت الغالي والرخيص من أجل القضية العربية وهي تبذل كل ما تستطيع من جهد لرأب الصدع العربي وجمع الشمل دون أن تحنى رأسها أبدا، وتحت أي ظرف، .

وأظن أن من يلقي نظرة اليوم على خريطة علاقات مصر مع جميع الدول العربية يرى إلى أي مدى كان مبارك حكيما وواعيا ومدركا لقيمة ووزن الدور العربي لمصر، انطلاقا من قناعاته الشخصية التي عبر عنها بوضوح بقوله : «إننا كعرب أقرب لبعض من حبل الوريد » .. وقوله أيضا: «إن العرب لا يستطيعون الاستغناء عن مصر ولا مصر تستطيع الاستغناء عن أمتها العربية، .

* * *

إن نداء الشعب المصري لمبارك من أجل التغيير ينطلق من ادراك صحيح لقدرة مبارك على التعامل مع المواقف والأزمات الطارئة ببراعة وحكمة، وخصوصا أن سيل المتغيرات العالمية لم يتوقف، وإن كثيرا من التحديات المحتملة المقبلة لا يقدر عليها سوى رجل دولة كان

له الفضل فى تجديب مصر وبلادها ومخاطر سقوط النظام العالمى القديم، وانفراد قوة عظمى وحيدة بإدارة شئون العالم.

نعم ... إن نداء الشعب لمبارك بالتغيير مستوحى من الثقة فى أن الرجل الذى فرضت عليه المقادير ظروفًا ومتغيرات سياسية دولية لم يواجهها من سبقوه، واستطاع أن يتفادى مخاطرها وأن يتعامل معها بروية واعية، هو القائد والزعيم الذى يستطيع أن يواصل مسيرته الظافرة وأن يستمر فى حفظ الوطن فى سلام مع النفس ومع الغير دون خوف أو وجل من مشاهد الدنيا حولنا وهى تشتعل بالحروف المدمرة والصراعات الداخلية المهلكة، والنزاعات العرقية والطائفية المقرزة.

والناس فى مصر لا يغيب عن ذهنهم على سبيل المثال أن مبارك عندما واجهته أزمة رفض إسرائيل الانسحاب من شريط طابا والادعاء بأنه جزء من أرض إسرائيل لم يرقص على أنغام الدفوف الإسرائيلية التى كانت تستهدف دفع مصر إلى الانفعال والتصعيد بما يبرر لها التحلل من التزاماتها طبقاً لاتفاقية السلام، أو الرضوخ للمطالب الإسرائيلية غير المشروعة والتنازل عن شريط طابا ليكون بمثابة سابقة تبرر لإسرائيل الحق فى أن تكسب ثمن عدوانها.

نعم .. لم يرقص مبارك على أنغام الدفوف الإسرائيلية، ولم يتجاوب مع مخططهم المعروف فى استثارة الطرف الآخر ودفعه إلى رد فعل محسوب يمكنهم من تنفيذ مخططاتهم المحسوبة .. وإنما وقف مبارك شامخاً ليقول : « إن مصر لن تتنازل عن حبة رمل واحدة وإنها لن تغلق كذلك أبواب التفاوض ».

ودخلت مصر في مفاوضات ساقطة إسرائيل حول طابا دون أن تحقق لإسرائيل رهانها في نفاذ الصبر المصري الذي تواصل في اتجاه جديد انتقل بالخلافات من مائدة التفاوض إلى منصة التحكيم الدولي حتى عادت طابا إلى مصر .. وأدرك العالم كله - وليس الإسرائيليون وحدهم - إنهم يتعاملون مع حاكم مصري من طراز فريد يؤمن بفلسفة التوازن والحلول الوسط ، ولكن بشرط ألا يجئ التوازن على حساب المبادئ أو أن ترتب الحلول الوسط أي مساس بالحقوق والثوابت الوطنية .

واستطاع مبارك أن يقدم مصر في صورة الدولة التي لا تجد تناقضا بين التزاماتها تجاه أمتها العربية ، وبين اختيارها الاستراتيجي للسلام .. ولعل ذلك هو الذي أقنع الأمة العربية جمعاء في قمة القاهرة التاريخية في يونيو ١٩٩٦ بأن تعتبر السلام خياراً استراتيجياً للأمة العربية .

كانت تجربة مبارك في مواصلة مسيرة السلام والعمل على حماية مهما كانت العقبات، قد طرحت حقائق واضحة أمام الأمة العربية، أهمها أن السلام الذي صنعه مصر لم يكن تفريطاً وإنما هو سلام استرداد الحقوق كاملة غير منقوصة بل أن السلام هو الطريق الأمثل لرفض أي تفريط في المبادئ أو حقوق السيادة .

وكانت تجربة مبارك نموذجاً رائعاً للصلاية في المبدأ «استرداد كامل التراب الوطني» والمرونة في الشكل «إجراءات وتوقيعات التنفيذ» .. وهو ما يحاول الفلسطينيون الاسترشاد به في معركتهم التفاوضية الشرسة رغم تباين الظروف الزمانية والمكانية والموضوعية في حسابات التفاوض .

* * *

إن رجل الشارع في مصر يمد يدها مشيا في عصر مبارك، وإنما أصبح شريكا فاعلا يعلم كل صغيرة وكبيرة تدور فوق أرض وطنه، وعلى امتداد علاقات مصر بكل دول العالم، والفضل في ذلك يعود إلى مناخ الحرية والديمقراطية الذي فتح كل النوافذ المغلقة وأنهى إلى الأبد سياسة تكميم الأفواه وأتاح لكل القوى السياسية أن تعبر عن نفسها دون قيد سوى الالتزام بالقانون والدستور.

وفي ظل هذا المناخ الاعلامي المنفتح ومع التدفق المعرفي لكل الحقائق والمعلومات، لم يكن صعبا على رجل الشارع أن يدرك حجم التغيير الكبير الذي تحقق فوق أرض مصر على يد مبارك وأن يدرك أيضا حجم الأمل الكبير المنتظر بلوغه مع فترة رئاسية جديدة.

لقد عايش رجل الشارع انتقالا هائلا في معطيات حياته اليومية فلم تعد هناك سلعة في السوق السوداء ، ولا دواء غير موجود في الصيدليات، كما كان عليه الحال قبل ١٩ عاما عندما كانت هناك امبراطورية اسمها «امبراطورية الدلالات» وكانت هناك ظاهرة اسمها ظاهرة الطوابير أمام المجمعات.

لم تعد هناك شكاوى من سوء خدمة التليفونات أو طفق المجارى أو عدم وجود مياه الشرب النقية وإنما بنية أساسية جديدة غطت كل محافظات مصر ووفرت الخدمات المتكاملة من كهرباء وماء وصرف صحى وطرق وكبارى وتليفونات بتكلفة زادت على خمسمائة ألف مليون جنيه ٥١٤ مليار جنيه.

ولأن سقف الطموح بغير حدود ..

ولأن بشائر الانطلاق بمصر نحو خريطة عمرانية جديدة بدأت
عجلاتها في الدوران بالفعل ..

ولأن تحديات «العولمة» تفرض منهاجاً للعمل الوطنى يقوم على
الرؤية المستقبلية التى تستند إلى تعزيز متواصل لما تم انجازه فى فترات
الرئاسة الثلاث السابقة ..

ولأن التعامل الهادئ مع الأحداث والارتفاع فوق الصغائر ، قد زاد
من ارتباط الشعب بقائد لا ينحاز لطبقة أو فئة أو تجمع، وإنما ينحاز لكل
جهد وطنى خلاق يفتح طاقة نور فى مستقبل هذه الأمة ..

وهذا سر آخر من أسرار ودوافع الأجماع الوطنى على مبارك ليكون
قائداً لمسيرة الاستقرار وصانعاً لملحمة التغيير بكل ما عرف عنه من
دقة الحساب وحسن تقدير الأمور.

الفصل الرابع

حسابات التغيير والتجديد

بادىء ذى بدء فأئننى أقول - اجتهاداً - إن حلم التغيير الذى يراود أحلام الجماهير لا يعكس إحساساً شعبياً بعدم الرضا عن الأداء الحكومى والتنفيذى الحالى، وإنما يعكس - فى المقام الأول - أملاً فى أن تتمكن العقول والدماء الجديدة من إثراء العمل الوطنى بمعدلات أكبر تتفق وروح النهضة الكبرى التى يسابق الرئيس مبارك من أجل سرعة إنجازها بعد هذا الاقتحام الجسور للمشروعات القومية العملاقة، والخطو بثبات نحو القرن الحادى والعشرين.

ومن الظلم لأنفسنا ولجهدنا الوطنى أن يحاول البعض - مبكراً - تصوير ما هو محتمل من تغييرات على أنه استبعاد لأحد بسبب الفشل أو تنحية لأحد بسبب التقصير، لأن ما تحقق طوال مسيرة الأعوام الـ ١٩ من حكم مبارك كان إلى حد كبير خلواً من الفشل والتقصير، ومن ثم

فإن نسبة من سينالهم التغيير لهذه النواقص لا تمثل سوى قدر ضئيل من نسبة التغيير الكبير الذى - حسب اجتهادى - سيخضع لحسابات التجديد وإعطاء الفرصة لكوادر وقيادات شابة بأكثر من أى حسابات أخرى !

تلك مقدمة ضرورية قبل أن أدلف إلى صلب ما أريد أن أتحدث عنه والذى أستند فيه إلى فكر ومنهج الرئيس مبارك فى أسلوب إدارة الحكم، وهو فكر راسخ ومنهج ثابت مهما تنوعت وسائل التطبيق طبقاً لمقتضيات كل مرحلة .

ولعل أفضل بداية لهذا الحديث هى تلك الكلمات المحددة والعبارات الضريحة التى خاطب بها الرئيس مبارك شعب مصر من فوق منبر مجلس الشعب بعد أدائه اليمين الدستورية لبدء الولاية الأولى فى ١٤ أكتوبر ١٩٨١ .

يومها قال مبارك بالحرف الواحد : «لعل أهم ما يتعين علينا أن نوفره للعمل الوطنى فى هذه المرحلة هو الجدية والطهارة .. فلا هزل ولا جدل ولا تضليل ولا استخفاف بعقول الجماهير، ولا تناقض بين القول والفعل، ولا نفاق ولا رياء ولا فساد ولا حاكم ولا محكوم فكلنا متساوون فى الحقوق والواجبات .. لا فضل لأحدنا إلا بالتقوى والعمل الصالح ولا عصمة من سيف القانون الذى لا يفرق بين قوى وضعيف وبين غنى وفقير وقريب وبعيد، وأن يشعر كل مواطن بأنه يستطيع الحصول على حقوقه دون وساطة أو شفاعاة» .

وربما يكون مفيداً للفهم واستقراء ما هو قادم من تغييرات أن الرئيس مبارك هو صاحب المقولة الشهيرة التى يعرفها جيداً كل الذين اقتربوا

منه أو تعاملوا معه «إننى لا أستنفع إلى-وشاية ولا أحكم فى أمر قبل أن أعرف الحقيقة كاملة ولا أستبعد شخصاً إلا إذا سمعت دفاعه عن نفسه أولاً».

إن المعيار الوحيد عند مبارك هو العمل الجاد والصدق فى الأداء والترفع عن الأنانية والبعد عن المظهرية أو استغلال السلطة لتحقيق مصالح خاصة أو خدمة ممارسة استغلالية.

وما أكثر الذين تحطمت وساطاتهم عند مبارك الذى عاش كل مراحل العمل العام ومن قبل أن يتبوء مقعد المسئولية الأولى كرجل أشتهر عنه خصامه الحاد مع «الوساطة» وحرصه الكامل على حماية مبدأ تكافؤ الفرص تحت أعلى درجات النزاهة والطهارة والبعد عن الهوى والغرض!

إنه حاكم يعيش نبض الجماهير، وقد ساعده على ذلك أنه أهل نفسه ودربها تدريباً جيداً منذ أن بدأ حياته العملية فى القوات المسلحة على أنه «لا صداقة فى العمل» .. وقد حمل معه هذه المبادئ السامية عندما خلع البدلة العسكرية وصعد إلى قمة السلطة المدنية نائباً للرئيس ثم رئيساً للدولة، وأوضح للجميع أن معايير العمل عنده هى القدرة على تحقيق المصلحة العامة لأن مصلحة مصر فوق كل شئ وقبل أى اعتبار آخر.

وهذا هو سر ثقة الشعب فى أن قرارات مبارك تجى دائماً متفقة مع المصلحة العليا وأن اختياراته للقيادات والكوادر لا تخضع لأية مؤثرات يتوهم البعض أنها يمكن أن تتركبهم أو أن تثبت أقدامهم، مهما كان

حجم الضوء الإعلامي الذي يجيد البعض استخدامه .. وأيضاً فإن حملات الابتزاز والتشويه الفارغة مهما كان حجمها، لا تؤثر في قرار مبارك بالنسبة لمن يثق في حسن أدائهم وعظم عطائهم.

ولكن بعض النخب وأصحاب المطامع لا يفهمون ما يفهمه رجل الشارع البسيط بكل أسف .. وهذا ما يفسر تكثيف البعض - هذه الأيام - للحملات التي تؤدي إلى «تلميعهم» ولجوء البعض الآخر إلى تدبير الحملات التي تشوه سيرة من يثوهمون أنهم باتوا منافسين لهم !

* * *

ومن سوء الفهم وقصر النظر أن يفهم البعض حرص الرئيس مبارك على تجنب التغيير المتلاحق الذي يلح عليه البعض بين الحين والحين بعيداً عن هدف أساسي يضعه مبارك نصب عينيه وهو توفير أكبر قدر من الاستقرار الذي يمكن جهاز الدولة من إنجاز المهام الكبرى التي تعددت وتنوعت مقاصدها ومراميها على عدة محاور متشابكة بدءاً بإصلاح المسار الاقتصادي ومروراً بإعادة البنية الأساسية ووصولاً إلى دخول عصر المشروعات القومية العملاقة مع ضرورة الحفاظ على البعد الاجتماعي وتجنب الشريحة الكبرى من الشعب أعباء فواتير هذه المحاور ذات التكاليف الباهظة، والتي - كما رأينا وسمعنا - كلفت دولاً كبرى، ثمناً باهظاً من استقرارها الاجتماعي والاقتصادي بمجرد بدء السير على محور واحد وليس على محاور ثلاثة متتابعة ومتكاملة من نوع ما. فلنأخذ هنا في مصر.

ولو أن مبارك سعى للتجاوب مع دعوات التغيير المتلاحقة قبل الأوان لما كان حالنا كما هو عليه الآن، لأن التغيير - الذي هو سنة

الحياة - كما قال مبارك - ليس مجرد مناورات سياسية لامتناساض آفة مشاعر عارضة فى نفوس الجماهير من أجل إلهائها عن أهدافها بلعبة تغيير الأشخاص، وإنما التغيير رهن بالأهداف المطلوبة التى يصبح معها تغيير الوجوه والأشخاص هو العمل الإيجابى الصحيح الذى تفرضه المصلحة العامة.

وأظن أن مراجعة سنوات حكم الرئيس مبارك يمكن أن تلقى مزيداً من الضوء حول فلسفة التغيير التى ارتبطت فى كل مرحلة بأهداف ومقاصد بعينها .. وعلى سبيل المثال فإنه مع بداية حقبة التسعينيات وبعد أن كان قد تم إنجاز الجزء الأكبر من عملية الإصلاح الاقتصادى وإعادة بناء البنية الأساسية، تحول الاهتمام نحو بدء الإنطلاق فى مسارات جديدة تستهدف تهيئة المناخ الجاذب للاستثمارات وإزالة المعوقات عن طريق ثورة تشريعية شاملة فى القوانين المتعلقة باقتصاديات السوق .. وكان ذلك مدخلاً للتغيير الذى انتقل نحو سياسات جديدة تخفف الأعباء منذ مجئ حكومة الدكتور كمال الجنزورى فى يناير عام ١٩٩٦ .

وربما يكن مفيداً أن نتذكر أن الوزارة تغيرت خلال حقبة الثمانينات ٦ مرات «وزارتى الدكتور فؤاد محبى الدين الأولى والثانية وزارة السيد كمال حسن على ووزارة الدكتور عاطف صدقى الأولى ثم وزارته الثانية عام ١٩٨٧»، أما فى حقبة التسعينيات فقد تغيرت الوزارة مرتين فقط «وزارة الدكتور عاطف صدقى الثالثة عام ١٩٩٣ ووزارة الدكتور كمال الجنزورى عام ١٩٩٦، ووزارة الدكتور عاطف عبيد عام ١٩٩٩

ولكن مع ذلك حدثت بعض التعديلات المحدودة التى شملت بعض الوزارات المهمة مثل الاقتصاد والداخلية والدفاع والخارجية أكثر من مرة خلال الحقتين ودون انتظار لحركة التغيير الشاملة .. الأمر الذى يعنى أن ديناميكية التغيير ليست ديناميكية موسمية، وإنما هى مرتبطة أساساً بالأهداف المرجوة فى كل مرحلة.

فما هى أهداف وتوجهات الولاية الرابعة لمبارك حتى يمكن استقراء شكل وحجم التغيير المنتظر أن يواكب هذه الولاية وأن يلبى أهدافها ومقاصدها؟

* * *

فى البداية لابد من القول: إن نجاح السياسة الخارجية لمصر يعزز من الثقة فى ثبات هذه السياسة والعمل على تدعيمها وتفعيلها بمحاور وآليات جديدة بدأت بعض ملامحها تخرج إلى النور أخيراً باعطاء قدر من الاهتمام للدبلوماسية الثقافية كأحد أسلحة التحرك والمواجهة المصرية للتحديات الدبلوماسية فى عصر العولمة.

ولكن عند الحديث عن أهداف وتوجهات السياسة الداخلية يطول الحديث وتتسع مساحة الاجتهاد حول ما هو مطلوب وضرورى فى المرحلة المقبلة، والذى يمكن الإشارة إليه فى إطار النقاط الأساسية التالية:

١ - إن مواصلة الإنطلاق الطموح فى عصر المشروعات القومية العملاقة الذى دخلته مصر من أجل بناء خريطة عمرانية وتنموية جديدة، تواكب ما تم إنجازه لاصلاح أحوال الوادى القديم تحتاج

إلى ثورة شاملة لاصلاح النظام الإدارى إصلاحاً جذرياً يؤدي إلى القضاء على البيروقراطية والروتين الحكومى والتيسير على المواطنين فى تعاملهم اليومى مع جميع المرافق الخدمية بالدولة.

٢ - إنه مع الإشادة بكل ما تحقق فى عقد التسعينيات من طفرات ملموسة فى مجال التعليم فإن قضية تطوير وتحديث التعليم تظل هى المشروع القومى لمصر لعقد كامل جديد، بما يضمن بناء جيل جديد مسلح بالعلم الحديث والقيم الفاضلة التى ترسخ جذور الانتماء الوطنى وتعمق الإحساس بمسئولية هذا الجيل فى استعادة حضارة الأجداد .. فضلاً عن إعطاء جرعة كافية من الثقافة الروحية التى تمكن أبناء الغد من مواجهة الانحراف والانحلال الوافدة عبر السماوات بإعلاء مبادئ النزاهة والشرف.

٣ - إن هذه النهضة التعليمية المرجوة فى العقد القادم تستلزم أن تواكبها نهضة ثقافية واعية ومدرسة لا تقتصر على ضوضاء المهرجانات أو غيرها من أساليب ووسائل «ثقافة المتعة اللحظية» فقط، وإنما نهضة ثقافية تستمد ينباعها من الحضارة العربية والإسلامية فى المقام الأول وبما يمكن مصر من مواصلة دورها الطبيعي والتفويى فى محاور إنتمائها الأساسية، بدلاً من إضاعة الوقت والجهد والمال فى أوهام «الشعبطة» فى الثقافات الأخرى .. وأغلبها ثقافات خبيثة وليست فوق مستوى الشبهات.

٤ - إن إسكان الشباب - كما أشار الرئيس مبارك أكثر من مرة - بات يمثل تحدياً يحتاج إلى تضافر كل جهود الدولة الرسمية والمجتمع المدنى من أجل إزالة هذا الهم من فوق الصدور وليست الفكرة التى

طرحها الرئيس سوى مجرد نقطة بداية ينبغي على الجميع الإمساك بها والإنطلاق من خطوطها الرئيسية نحو بناء مشروع قومي متكامل بدراسات جادة ومستفيضة حول كيفية بناء المسكن اللائق والرخيص وبالتيسيرات التي تتناسب مع قدرات الشباب وتحفظ حقوق جهات التمويل في استثمار مأمون بعوائد مجزية.

٥ - إن ما تحقق على طريق النمو الاقتصادي الذي وصل في مصر طبقاً لأحدث الإحصائيات إلى معدل ٦٪ سنوياً لم يكن مجرد مصادفة وإنما هو نتاج تخطيط محكم وجهد متصل، ومن ثم فإن استمرار الحفاظ على هذا المعدل والعمل على زيادته والارتفاع به مستقبلاً يظل رهناً بالقدرة على تأكيد مناخ الأمن والاستقرار ومواصلة العمل على إزالة وكسح كل ما يظهر على سطح الممارسة من قيود تعيق حركة الإنتاج، فضلاً عن ضرورة الإسراع في تنفيذ كل ما يساعد على استعادة السياحة المصرية لأوضاعها المزدهرة التي كانت قائمة قبل كارثة الأقصر عام ١٩٩٧ ليكون ذلك هو نقطة البداية نحو النهوض الشامل بهذا القطاع الحيوي الذي يمثل إحدى أهم الركائز الأساسية للتطوير والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن كون السياحة تمثل مصدراً رئيسياً من مصادر توفير العملات الحرة.

* * *

ثم أصل إلى قرب النهاية وأقول :

إن ما حدثت عنه ليس سوى رؤس لبعض موضوعات من بين ما أعتقد - اجتهاداً - أنها ضمن قائمة طويلة من أجندة الولاية الرابعة

لمبارك التي سوف تشهد طفرة ديمقراطية لا تقل في عمقها وأهميتها
عن الطفرة التنموية التي نجحنا في إنجازها على امتداد الأعوام الـ ١٩
الأخيرة !

إن التغيير الذي يحلم به الناس كان دائماً في ذهن وفكر الرئيس
مبارك ولكن صاحب القرار الذي يستهدف المصلحة العامة كان بحاجة
إلى الوقت الكافي الذي يوفر إمكان الدراسة المتأنية والتخطيط العلمي،
قبل أن يطلق إشارة الاستجابة لدعوات التغيير.

حقاً إن إعادة البناء في حياة الشعوب وإتخاذ خطوات التغيير
اللازمة للإصلاح وتصحيح المسار لا تتم بين يوم وليلة.

وهذا هو ما يفسر دواعي الحرص والحذر والتأنى عند تعامل
الرئيس مبارك مع قضية التغيير !

الفصل الخامس

رصيد الثقة .. ورصيد النجاح

إن الشعب الذى يتكلم دون خوف وينتقد دون حرج هو نفس الشعب الذى لا يبخل بكلمة انصاف فى حق من يستحق الانصاف، الأمر الذى يعكس نقلة واسعة فى حجم وعمق الوعي الجماهيرى وقدرة الناس على إدراك الحقيقة بعيداً عن أى طنطنة فارغة من أى مضمون أو تشكيك مصطنع لا يخلو من شبهة الغرض!

وربما لهذا يمكن فهم سرائع مساحة الأمل عند الناس فى أن يجيء أى تغيير على مستوى الحلم والثقة بمبارك كإنسان وكمسئول يعرف تماماً نفس ما يعرفه الناس عن بعض سلبيات فى الممارسة فى بعض المواقع أو تجاوزات من بعض الأجهزة فى بعض المسائل .. وإن كان هناك ما يشبه الاتفاق بين الناس ومبارك على أن بعض ما يطفو على سطح العمل الوطنى أحياناً من نقائص ليس أموراً مقصورة على

مجتمعنا وحده، وإنما هي من طبائع الأمور في كل بلاد الدنيا، ومنذ أن خلق الله الأرض وظهر فيها الخير والشر والاستقامة والفساد.

والحقيقة أن هذا الأمل الكامن في الصدور مبعثه رصيد ضخ من الثقة بشخص وسياسة الرجل الذي يدخل فترة الولاية الرابعة مستنداً إلى رصيد ضخ من النجاح شهد به الجميع وهو ما يعزز جذور الثقة بأن الغد سيكون أفضل من اليوم بإذن الله.

ولست أظن أن أحداً يمكن أن يجادل في أن تجربة العمل الوطني على مدى الـ ١٩ عاماً الأخيرة قد أكدت عمق توافق الرؤية بين الأهداف التي يسعى الرئيس مبارك لتحقيقها والغايات والمقاصد التي حلم الشعب ببلوغها .. وهي أهداف ومقاصد وغايات تلتقى على جسر الرغبة في الوصول بمصر إلى أفضل مراحل التقدم التي يمكنها من تحقيق الحد الضروري من الاكتفاء الذاتي لشعبها دون أن تفقد خاصية المكانات الدولية المتميزة بين دول العالم كلها.

ومن هنا فإن أي نظرة منصفة تستهدف التعرف على ملامح الفترة المقبلة، لا يمكن أن تتغافل أو أن تتجاهل ملامح الـ ١٩ عاماً الماضية والتي استندت إلى مجموعة من المبادئ الأساسية التي تظل صالحة حقبة بعد حقبة وقرناً بعد قرن .. وأهم هذه المبادئ ما يلي :

١ - إن تأكيد وترسيخ أجواء الأمن والاستقرار يظل هو الركيزة الأساسية لمواصلة تحقيق أية إصلاحات منشودة على الصعيدين الديمقراطي والتنموي.

٢ - إن ظروف الواقع الراهن وما وفرته لنا من تجارب خصبه، وكذلك أحلام الغد القادم بكل طموحاته المشروعة وتحدياته المتشعبة لا تترك أمامنا من خيار سوى المزيد، والمزيد من العمل الجاد من أجل زيادة الإنتاج وانهاش السياحه وتهيئه الأجواء الملائمة سياسياً واجتماعياً وقانونياً، لانطلاق حركة الاستثمار والتنمية.

٣ - إن مصر القوية التى ننشدها ليست مجرد أرقام صماء تعبر عن حصاد العمل والانتاج فقط ولكن القوة الحقيقية لمصر تتأكد وستواصل استمرارها بمدى القدرة على ترسيخ الديمقراطية وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية ولأن مصر القوية هى نتاج الفرد القوى، فإنه يصبح من الضرورى إطلاق حرية كل الطاقات والمبادرات تحت مظلة من تشجيع الدولة والتزامها بحماية الحريات.

٤ - إن تحديات العصر وسرعة الانطلاق العلمى والتكنولوجى لا تفرض علينا مجرد الاهتمام باصلاح نظامنا التعليمى وتحديثه فحسب، وإنما يتحتم ضرورة الانطلاق نحو هدف إحداث طفرة واسعة فى ساحة البحث العلمى عن طريق توفير جميع الاحتياجات اللازمة لمراكز البحث العلمى فى الجامعات والوزارات والمؤسسات ، لكى تكون قادرة على تلبية متطلبات أهدافنا الطموح التى ينبغى أن تقفز إلى ساحة انتاج وابتكار التكنولوجيا وعدم التوقف عند مجرد القدرة على الفهم والتشغيل لما نتمكن من استيراده منها فقط!

* * *

وإذا كان هناك ثمة اهتمام ملحوظ بقضية الديمقراطية وما يمكن أن تشهد من تحولات إيجابية في المرحلة المقبلة، فإن هناك ما يشبه الاجماع على أن ماحققته التجربة الديمقراطية خلال الـ ١٩ عاماً الأخيرة، قد أكد بما لا يدع مجالاً للشك أن الرئيس مبارك لم يكن يراهن على الديمقراطية رهاناً مرحلياً في مواجهة ظروف بعينها، وإنما كان رهانه رهاناً استراتيجياً باعتبار أن الديمقراطية تمثل ركيزة أبدية لا مجال للتراجع عنها.

ولو جاز لى - اجتهاداً - أن أعدد ملامح الديمقراطية في عقل وفكر الرئيس مبارك - فإننى أطرحها على النحو التالى :

١ - إن الديمقراطية هي حق الشعب كله .. بمعنى أنها حق أصيل لكل مواطن في أن يشارك في صناعة القرار بالانتخاب الحر والرأى الحر، دون أن تكون هناك أية عوائق يمكن أن تحرمه من هذا الحق لأى سبب من الأسباب.

٢ - أن هناك فرقاً شاسعاً بين الديمقراطية والفوضى، لأن الديمقراطية إذا تحولت إلى فوضى تصبح من أسوأ صور الديكتاتورية، فالديمقراطية الصحيحة هي التي تضمن عدم اختلال توازن المجتمع من خلال الارتباط الوثيق بين الحقوق والواجبات.

٣ - إن الديمقراطية الصحيحة هي ديمقراطية البناء والانتاج التي تصنع الحياة وتعزز الاستقرار.

٤ - إنه إذا كانت الحرية السياسية والحرية الاجتماعية يمثلان وجهى العملة الديمقراطية الصحيحة، فإنه من الضروري الالتفات إلى أن أى بناء ديمقراطى لا يمكن له أن يتحقق إلا من خلال ديمقراطية الثقافة التى تعمق الشعور بالانتماء وديمقراطية المعرفة التى تفتح آفاق التنوير.

٥ - إن النظرة الواعية والثاقبة لأى عمل سياسى لابد أن تضع فى الاعتبار أن الديمقراطية ليست مجرد واجهة أو ديكور لتزيين الصورة، وإنما الهدف من الديمقراطية هو تحقيق حياة كريمة عادلة لكل المواطنين، فضلا عن أن الميزة الأساسية للديمقراطية أنها تتيح مجالات الانطلاق، وتدعم جذور الثقة بالنفس وتشجع ملكات المبادرة والابتكار وتعطى الأمان لكل مواطن بأن يعمل فى ظل قانون عادل لا يفرق بين مواطن وآخر، وفى ظل قضاء مستقل تأتى أحكامه إستناداً إلى سيادة القانون، وتتوافر لها هيبة وسلطة الالتزام على الجميع دون استثناء.

* * *

إن إيمان الشعب بالديمقراطية ربما يختلف عما تنادى به بعض النخب والأحزاب السياسية الآن، لأن ما يشغل رجل الشارع الآن ليس مسألة تداول السلطة، وإنما شواغله الأساسية هى: كيف تكون الديمقراطية ضوئاً ساطعاً يكشف الفساد ويحارب الوساطة ويؤكد جدية الالتزام بمناخ الطهارة.

واعترف بأن موضوع ملاحقة الفساد ومحاربة الوساطة والاستثناءات كان موضوعاً محورياً في معظم اللقاءات ، وأن صوت الشعب كان صريحاً وواضحاً في تأييد كل ما يتم اتخاذه من إجراءات تحت مظلة القانون - لضرب جميع أشكال الفساد والانحراف .

ولعل هذا ما يشجع على الاعتقاد بأن الرأي العام يريد مزيداً من الخطوات والإجراءات التي تعزز أجواء الطهارة في المرحلة المقبلة، ولكن السؤال المنطقي هو : هل كان شعار الطهارة وملاحقة الفساد وضرب الانحراف غائباً في أى فترة من فترات الـ ١٩ عاماً الأخيرة حتى يبدو الالحاح على هذه القضية - في ظاهرة - وكأننا تبدأ من نقطة الصفر على هذا الطريق ؟

في الحقيقة يخطئ من يظن أن تزامن الإمساك بعدد من قضايا الفساد والانحراف أخيراً مجرد ثورة مؤقتة، وإنما هي تجيء في سياق صحيح يتماشى مع التزام واضح وصريح في منهج الحكم منذ اللحظة الأولى لتولى الرئيس مبارك المسئولية في أكتوبر عام ١٩٨١ .

فقط .. ربما تكون قد طفت على السطح تجاوزات زاعقة استلزمت بالضرورة إجراءات قانونية زاعقة .

وأذكر إننى قلت في أحد اللقاءات على شاشة التليفزيون المصرى بالحرف الواحد: أن مبدأ طهارة الحكم ومحاربة الوساطة كان موضع اهتمام دقيق ومتابعة متصلة من الرئيس مبارك الذى لا يقبل التهاون فى تعزيز طهارة الحكم ومحاربة الوساطة والاستثناءات، وأن كثرة الالحاح من جانب الرئيس على هذا المبدأ يعكس رغبته الصادقة فى

توسيع الرقابة الشعبية وتشجيع المواطنين على التصدى لأي فساد أو انحراف من ناحية، فضلاً عن منح الصلاحيات الكاملة لكل مسئول لكي لا يخشى أحداً مهما علا شأنه ممن يريدون أن يفتحوا باب الاستثناء والمجاملة والمحسوبية.

وإذن فإن السؤال الذي يطرح نفسه علينا جميعاً هو:

هل يمكن أن يكون هناك عذر لأي مواطن يرى الفساد ولا يتصدى له بالابلاغ والتبليغ .. ثم ماهي ضرورة بقاء أي مسئول يخضع لأي ترهيب أو ترغيب لكي يمنح أحداً - فرداً كان أو جماعة - امتيازات تحمل شبهة الاستثناء أو الوساطة أو المجاملة إذا كان هناك تأكيد صريح والتزام واضح في منهج الحكم برفض ذلك رفضاً قاطعاً؟

إننا لا بد أن نسلم بأنه ليس يكفي أن يقف رئيس الدولة وحده حاملاً لواء الدعوة لمناخ الطهارة وفارضا عيون الرقابة لمحاصرة الفساد، لأن ذلك أكبر من طاقة أي فرد أو أي نظام .. ومن ثم فإن التصدى للفساد والانحراف طلباً للطهارة يحتاج - بدلاً من الاستدراج بغير وعى نحو ترديد روايات وشائعات عن الفساد - إلى وقفة شعبية حاسمة تساند دعوة الرئيس وتعمل على حمايتها في كل مواقع العمل الوطني .. ولكن بشرط أن نحسن التمييز بين ضرورات هذه الوقفة الأمنية والملتزمة وبين محظور الانجرار إلى منزلق السب والقذف والتشهير والتشويه !

بل إنني أستطيع القول - اجتهاداً - إن الحاح الرئيس مبارك الدائم على أهمية الالتزام بمبدأ طهارة الحكم لا ينفصل عن الحاحه الدائم ودعوته الصريحة المتكررة للمشاركة العامة في تحمل المسؤولية، لأن

التيقن من صحة الالتزام بتطبيق مبدأ طهارة الحكم رهن بوجود مشاركة عامة تجعل من الشعب رقيباً يقظاً يملك قدرة الرصد والحساب.

* * *

ثم أصل إلى قرب ختام هذه الخواطر التي طافت بذاكرتي وأقول إن انطباعي الذي خرجت به يمكن تلخيصه في حقيقتين أساسيتين هما:

١ - إن الشعب يثق - بغير حدود - في كفاءة وطهارة ووطنية وحكمة الرئيس مبارك ويحترم تواضعه ويحب إنسانيته ويعشق بساطته.

٢ - إن الآمال العريضة التي تحلم الناس بالقدرة على تحقيقها في المرحلة المقبلة في إطار التغيير والتطوير والتحديث لجميع مجالات العمل الوطنى ليست آمالا مبنية على الوهم، وإنما هي آمال تستند إلى الآفاق الرحبة المنتظرة بعد دخول مصر إلى عصر المشروعات القومية العملاقة واقتراب المنطقة من أمان صنع السلام الشامل الذى يوفر أفضل الأجواء لازدهار الديمقراطية وبناء الرخاء.

الفصل السادس

أولويات السياسة الداخلية

. أظن أنه يتحتم علينا ونحن في بداية قرن جديد، أن نسأل أنفسنا وأن نجهد عقولنا وأن نتحاور فيما بيننا حول ما يتحتم علينا عمله وما ينبغي انجازه من مهام ومسئوليات في أجندة العمل الوطنى، فذلك هو الأهم والأبقى!

نعم.. ماذا نحن فاعلون؟

ومع أن مثل هذا السؤال يصعب اختصار الإجابة عليه في حيز محدود مثل حيز هذا الفصل من الكتاب، لأنه يحتاج إلى صفحات وصفحات بل وربما يحتاج إلى كتب ومجلدات إلا أنني أعتقد أن الأكتفاء بحصر أهم رؤس العناوين والقضايا ربما يعتبر أمرا كافيا وملائما لمهمة الكاتب الذى يتصدى للكتابة عن إطار شامل ويترك مناقشة التفاصيل للخبراء والمتخصصين كلا فى مجاله.

ولو بدأنا بالحديث عن السياسة الداخلية وما ينبغي علينا عمله وانجازه فإننى أستطيع - إجتهد واستناد إلى القراءة المتأنية لفلسفة الحكم فى عصر مبارك - أن أحدد مجموعة الأولويات التالية كضرورة وركيزة لمواصلة المشوار.. وأيضاً مواصلة الإنجاز الذى كان سمة ملحوظة من سمات العمل الوطنى على مدى الأعوام الـ ١٩ الأخيرة على الرغم من كثرة ما واجهناه من مصاعب وتحديات.

وهذه الأولويات فى السياسة الداخلية يمكن قراءتها على النحو التالى:

١ - إن الحفاظ على الإستقرار هو الركيزة الأساسية لأى عمل وطنى، ومن ثم فإنه ينبغى أن يكون أمن وسلامة الوطن فى صدر أولويات الأجندة الرسمية والشعبية، وليكن دليلنا إلى ذلك هو تجربة السنوات الماضية التى أكدت بشواهد ودلالات واضحة على أرض الواقع، أن كل ما تحقق من انجازات ضخمة فى جميع المجالات لم يكن له أن يتحقق فى غيبه من استقرار حقيقى يرتكز إلى ساقين راسخين هما: يقظة أجهزة الأمن وصلابتها من ناحية وعدالة البعد الاجتماعى ومشروعيته من ناحية أخرى.

٢ - أن هناك ارتباط وثيقاً بين الإستقرار بمفهومه الشامل، أمنياً واجتماعياً واقتصادياً وبين الديمقراطية بمعناها الحقيقى الذى يبعث الطمأنينة فى النفوس ويطرد هواجس الخوف والقلق ويؤدى الى تفجير ملكات الإبداع والإبتكار تحت أجواء صحية ونقية.. ويساعد على التعجيل بتحقيق الإنضباط تحت مظلة من قواعد صريحة وواضحة تحدد الفواصل بين الحرية المسئولة والفوضى المخربة!

٣ - ان بنيان الوحدة الوطنية كان وما زال وسيظل هو حجر الزاوية فى تماسك البنيان الاجتماعى والاقتصادى والأمنى لمصر، ومن ثم فإن التصدى لأية محاولات حبيثة - من الداخل أو الخارج - ينبغى أن يحظى باهتمام رسمى وشعبى ينتقل بآليات العمل الوطنى فى هذا المجال من خندق الدفاع ورد الفعل، إلى خندق المبادرة والقدرة على طرح الحقائق أولاً بأول، وبما يضمن اغلاق كل الأبواب والمنافذ أمام تجار الشائعات ومحترفى التكسب من هذه القضية فى بعض دول المهجر.

٤ - أننا بحاجة ماسة إلى ثورة شاملة لاصلاح النظام الإدارى اصلاحا جذريا يؤدى إلى القضاء على البيروقراطية والروتين الحكومى والتيسير على المواطنين فى تعاملهم اليومى مع جميع المرافق الخدمية بالدولة، ومن حسن الحظ إننا لانبدأ من نقطة الصفر، وإنما لابد من الاعتراف بأننا حققنا قدرا لا بأس به من الإصلاح الإدارى على مدى الأعوام الـ ١٩ الماضية ومع ذلك فإن الإصلاح والتحديث والتطوير الذى ينبغى أن يشمل كل نظم الإدارة مازال يمثل هدفاً ملحا لكى نستطيع أن نواكب متطلبات عصر جديد تتبدل أدواته وآلياته بسرعة مذهلة وتتبدل معها أفكار ونظريات تحمل فى طياتها متغيرات جوهرية عميقة ينبغى أن نؤهل أنفسنا لحسن التعامل معها بإعادة النظر فى كل أساليب عملنا الإدارى وازاحه كل مظاهر الشلل الوظيفى الذى يعطل المراكب السائرة كما يقولون.. وأظن أن نقطة البداية الضرورية لأى إصلاح إدارى تكمن فى فرض الانضباط على دولا ب العمل الحكومى.

٥ - أن المقياس الحقيقي لحيوية أية أمة هو مدى قدرتها على تجديد نفسها وتحقيق التواصل الأمنى بين الأجيال لضمان انتقال الخبرة والأطمئنان على توافر القدرة اللازمة لملاحقة عصر المتغيرات السريعة، ومن هنا تأتي أهمية وضع برنامج علمى يستند إلى توقيتات محددة من أجل تفريخ وتأهيل قيادات جديدة تقدر على حمل المسؤولية من خلال منظومة عمل توائم بين الإستمرار بعناصر الخبرة والتجديد بعناصر الشباب.

٦ - أنه مع الإعراف بجهود عظيمة ونتائج ملموسة قد تحققت فى إطار هدف ضبط وترشيد الزيادة السكانية على مدى السنوات الأخيرة، إلا أننا مازلنا بحاجة ماسة إلى مزيد من الجهد ومزيد من النتائج حتى لا تذهب كل جهود التنمية سدى فى بلاغة الزيادة السكانية الرهيبة.. وربما يتطلب الأمر رؤية جديدة توازى جهود ضبط وترشيد الزيادة السكانية وتلبى الطموحات المشروعة من أجل زيادة الدخل، وذلك بالعمل على الإرتفاع بمعدل النمو الإقتصادى إلى ما يوازى أمثال معدل النمو السكانى.. وذلك ليس بالأمر المستحيل، لكنه يحتاج إلى ارادة حديدية وخطة واضحة المعالم وأسلوب عمل من نوع وروح ملحمة أكتوبر ٧٣.

٧ - أن مشكلة البطالة لم يعد يجرى معها أسلوب الحلول المؤقتة والحقن المخدرة وإنما تحتاج إلى حلول جذرية تبدأ من المنبع وبالتحديد من بداية التوجيه نحو التعليم أو التدريب المهنى فى إطار الإحتياجات الحقيقية لسوق العمل، وبما يتناسب مع متطلبات المشروعات الجديدة سواء فى مرحلة الإنشاء أو البناء أو مع بدء دوران عجلة التشغيل والإنتاج.

وفى اعتقادى أن قضية البطالة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والنفسية تحتاج الى رؤية جديدة يتحمل فيها الجميع مسئوليتهم جنباً الى جنب مع الدولة، خاصة رجال الأعمال والمستثمرين وأصحاب المشروعات من أجل توفير مالا يقل عن ٧٥٠ ألف فرصة عمل سنوياً ومن ناحية أخرى يتحتم اجراء تقويم لتجربة الصندوق الاجتماعى وتصويب وتصحيح ما وقع من أخطاء أو عثرات فى طريق المشروعات الصغيرة للشباب والعمل على منح المزيد من التيسيرات والمزيد من فترات السماح فى سداد أقساط وفوائد القروض لكل من يثبت جديته فى رعاية مشروعه .

٨ - أن أعظم وأصعب تحديات السنوات المقبلة فى أغلب دول العالم وليس لنا وحدنا سوف تتركز فى نقطة المياه العذبة التى ربما يصبح سعرها فى القرن المقبل أعلى من سعر نقطة البترول، ومن ثم فإننا مطالبون بالعمل بكل الطرق والوسائل - بما فى ذلك إصدار التشريعات اللازمة - لحماية هذه الثروة الغالية التى وهبها الله لنا، وذلك برفع كفاءة استخدام الموارد المائية وبالذات مياه نهر النيل التى تمثل المصدر الأساسى للثروة المائية فى مصر، فضلاً عما تقول به الدراسات والأبحاث عن مخزون المياه الجوفية وصلاحيه مياه الصرف الزراعى والصرف الصحى لإعادة استخدامها فى الري بعد معالجتها وتنقيتها .

٩ - أنه من بين ٤ موارد أساسيه للدخل القومى وتوفير العملات الحرة وهى البترول والسياحة وقناة السويس وتحويلات المصريين

العاملين فى الخارج تعتبر السياحة هى الكنز المدفون الذى لم نستطيع بعد أن نستخرج سوى جزء يسير منه، وأنه قد آن الأوان بعد أن أنكسرت شوكة الإرهاب الأسود وأصبح الأمن والإستقرار حقيقة فوق كل ربوع الوطن فى أن يبدأ الإقتحام الحقيقى الجسور لحقل التنمية السياحية، وربما تكون احتفالات الألفية الثالثة فرصة لبدء نقطة انطلاق جديدة على هذا الطريق.

لكننى - أمانة - لابد أن أقرر أنه على الرغم من كل ما يتوافر لدينا من كنوز سياحية فى أثارنا القديمة، وشواطئنا الفريدة، وشمسنا الدافئة ومناخنا المعتدل، إلا أننا مازلنا بحاجة إلى جهد كبير من أجل ترويج وانعاش المنتج السياحى بدءا من السلوك الإنسانى فى كل القطاعات التى تتعامل مع السائح ووصولاً الى حتمية الإستمرار فى الإرتقاء بالطريق ووسائل المواصلات ومرافق الخدمات ومراكز الصحة الوقائية فى مناطق التجمعات والمزارات السياحية، فضلا عن خدمات الجذب السياحى فى الشركة الوطنية للطيران واجراءات الجمارك والجوازات ومتطلبات الضيافة عند الوصول والمغادرة بذوق ورقة لن تكلفنا كثيرا، لكن مردوداتها عالية ومضمونة ومجزية.

١٠ - إنه إذا كنا نسلم بأن أحد أهم أهداف الحكم فى عصر مبارك هو إسعاد الإنسان المصرى وإشعارة بأدميته، بإعتبار أن الإنسان هو هدف أية تنمية قبل أن يكون هو نفسه صانع أى إنجاز، فإن من الضرورى أن يظل هدف توفير الحياة الكريمة للأغلبية الكادحة هدفا واضحا لايجوز الجور عليه تحت أى مسميات أو متغيرات فى

الفكر السياسى والإقتصادى الذى يمكن أن يدهمنا - مثلما يدهم غيرنا - مع رياح العولمة .. وأظن أن ذلك يعنى بوضوح ضرورة استمرار تأكيد الركائز الأساسية للتكافل الإجتماعى من نوع الإبقاء على دعم السلع الأساسية كـ رغيف العيش والحفاظ على مجانية التعليم فى كل مستوياتها وتأمين وتوفير العلاج المجانى لغير القادرين على أعبائه، وذلك برصد اعتمادات واضحة وصريحة لا يجوز المساس بها أو الجور عليها!.

وربما يعزز من مشاعر الأمل فى قدرتنا على أداء كل ما يتحتم علينا عمله وما ينبغى علينا انجازه أن ما حققناه على مدى الأعوام الـ ١٩ الأخيرة فى ظل حكم الرئيس مبارك ليس قليلا وإنما هو - بالحساب الدقيق - أكثر مما كنا نحلم ونخطط!

إن النجاح الكبير الذى تحقق على صعيد الإصلاح المالى والإقتصادى وما استتبعه من دخول إلى آفاق التنمية الواسعة، سواء من خلال المشروعات القومية العملاقة فى توشكى وشرق العوينات وسيناء وجنوب أسوان وشمال غرب خليج السويس وشرق تفريعه بورسعيد، أو من خلال تنمية الريف بالمشروع القومى شروق وكذلك مشروعات تنمية محافظات الصعيد، قد فتح باب الأمل أمام امكان اعطاء اهتمام مواز للمشروعات الصغيرة فى جميع المجالات، بحيث يبدأ التخطيط المبكر لزراعات صغيرة ومتوسطة إلى جوار المشروعات الزراعية العملاقة فى الأرض الجديدة، وكذلك الحال بالنسبة للصناعات الصغيرة التى يمكن أن تزدهر بتخصيص مساحات لها فى أطراف المدن الجديدة وبالقرب من المجمعات الصناعية العملاقة لأن ذلك - فضلا

عما يحققه من فوائد اقتصادية وإنتاجية جمه وما يترتب عليه من توسيع قدرة الإستيعاب للطاقت الجادة الباحثة عن فرص العمل والكسب الشريف - فإنها تسهم اسهاما جادا وأمنا فى تحقيق حلم الإنتقال الهادئ لتعمير الخريطة الجديدة لمصر من ناحية، والحد من التكدس السكانى الذى بات فوق طاقة الإحتمال فى أرض الوادى القديم من ناحية أخرى.

ثم إن ما تحقق فى السنوات العشرة الأخيرة تحت مظله - المشروع القومى للتعليم وما شهدته حركة البناء والتحديث فى الأبنية التعليمية يشكل معجزة من معجزات عصر مبارك.. ومن ثم فقد بات من الضرورى أن تمتد مظله المشروع القومى للتعليم عشر سنوات أخرى جديدة تعطى فيها الأولوية لقطاع التعليم الفنى والتأهيل إلى جانب القطاع العلمى والبحثى فى الجامعات بما يتفق واحتياجات المجتمع ومتطلبات التنمية وضرورة مواكبة التقدم العلمى والتكنولوجى فى عصر الكمبيوتر والإنترنت.. ومن حسن الحظ أن الرئيس مبارك يؤمن إيمانا شديدا بأن التعليم مهما بلغ حجم الإتفاق عليه، فإنه يمثل أفضل مجالات الإستثمار، بل أنه أفضل أوعية الإدخار للمستقبل، لأن تقدم وارتقاء التعليم يمثل العنوان الرئيسى لأية أمة متحضرة تستهدف تلبية احتياجات الحاضر وتأمين متطلبات الغد.

ولعل من الضرورى أن ننتبه إلى الإهتمام بالتعليم ينبغى أن يواكبه إهتمام مماثل بمواصلة الأحتشاد وراء هدف محو الأمية وتعليم الكبار الذى تحقق منه قدر لا بأس به على مدى حقبة التسعينيات فى إطار إعلان الرئيس مبارك بإعتبار عقد التسعينيات عقدا لمحو الأمية لكن

الأمانة تقتضى أن نقول أن حجم ما تحقق لم يصل إلى مستوى الحلم الذى كان ينشده الرئيس مبارك من هذا الإعلان التاريخى الذى ربما يكون مفيداً أن يتم تجديده لعشر سنوات أخرى لسد منابع الأمية بتحقيق الإستيعاب الكامل للتلاميذ فى مدارس التعليم الأساسى، ووقف ظاهرة التسرب وحشد طاقات المجتمع كله للقضاء على براثن الأمية وتوفير المهارات الأساسية للأفراد من أجل سرعة الاندماج فى عجلة العمل والإنتاج عن طريق الربط الوثيق بين محو الأمية ومراكز التدريب المهنى .

وربما يتساءل أحد صادقاً وماذا عن سياسيتنا الخارجية؟

وجوابى هو:

أن السياسة التى حظيت باحترام العالم كله وجمعت شمل العرب فى أصعب الظروف وانتصرت للسلام العادل، وأرست قواعد التعاون والتكامل مع الجميع بروح المصلحة المشتركة لا تحتاج إلى أية ملاحظات منى أو من غيرى حتى ساعة تاريخه.

ثم لعلى أضيف:

أن الثقة كاملة فى قدرة صانع القرار السياسى ومهندس الدبلوماسية المصرية على مواكبة أى متغيرات جديدة تفرزها رياح العولمة فى القرن الجديد .

الفصل السابع

التغيير.. لا يحتاج إلى التشكيك !

رغم أن هناك farkا كبيرا بين حق، الإجتهد باسم حرية الرأي وبين خطيئة التشكيك باسم الرغبة في تصفية الحسابات إلا أن بعض ما تنشره بعض صحفنا القومية والمستقلة والمعارضة، يندرج تحت خانة التشكيك وبرغبة صريحة في تصفية الحسابات وباستغلال سيء لحرية الصحافة وحرية الرأي وحرية الكلمة... فليس من حرية الصحافة ولا من حرية الرأي وحرية الكلمة أن تجرى عملية اغتيال متعمدة لمعظم مشروعاتنا القومية باسم ضرورات الحساب والمراجعة لأخطاء الحكومة السابقة وما ينسب لها من تجاوزات.. وليس من حرية الصحافة ولا من حرية الرأي وحرية الكلمة أن تستخدم بعض قضايا الفساد لمحاولة لإيحاء بأن الفساد يكاد أن يصبح ظاهرة عامة في عديد من المواقع.

إن من حقنا جميعا أن نناقش كل أمورنا وقضايانا الوطنية في الداخل والخارج، ولكن بشرط أن تجرى هذه المناقشة بروح الرغبة في

دعم خطوات البناء واستنادا إلى ركائز العلم والمعرفة، وليس بروح الرغبة في الإنتقام من أحد أو في غيبة من معلومات ووثائق بها الحجج وتتعضد بها الآراء ويستند إليها في النهاية صانع القرار.

ولست أظن أننا كنا غائبين عن الوعي أو معصوبى العينين عندما بدأ التفكير في خوض سلسلة المشروعات القومية العملاقة في توشكى وشرق العوينات وشمال سيناء وشرق بورسعيد وخليج السويس وجنوب أسوان.. وإنما العكس هو الصحيح فقد جرى حوار واسع وطرحت عشرات الإجهادات وبرزت على السطح تحفظات واعتراضات وملاحظات تم وضع - بعضها - في الاعتبار وتم تجاهل البعض الآخر.

ثم بدأ دوران عجلة العمل وسط شعبية عارمة عكست حجم وعمق الحلم في وجود مشروعات قومية تعيد بعث مشاعر الإلتفاف حول الأهداف العظمى وتجدد روح الإلتزام للتراب الوطنى الذى مازال مليئا بالكنوز والثروات التى لم نلتفت إليها قرونا بعد قرون.. اكتفاء بأن لدينا ما يكفينا حول الوادى القديم الذى بدأ يضيق بنا وبدأنا نحن نضيق ذرعا من تكدسنا الذى يكاد يقترب بنا من درجة الإختناق.

ومن الطبيعى أن تجرى بشأن مثل هذه المشروعات الضخمة التى ستتكلف مليارات الجنيهات مراجعات دورية تستند الى ما يتم اكتشافه على أرض الواقع خلال مراحل التنفيذ من ناحية.. وفى ضوء اعتبارات وضرورات المصلحة العامة التى تفرض فى كل مرحلة من المراحل أولويات الإنفاق فى ضوء الموارد الذاتية أو الموارد الوافدة الإضافية استثمارات منح.. قروض من ناحية أخرى.

وعندما تجرى مثل هذه المراجعات الدورية يترتب عليها أحداث
تعديلات فنية أو تحويلية ، فإن ذلك ينبغي أن ينظر إليه على أنه إحدى
علامات الصحة والنضج فى مسيرة العمل الوطنى وقدره نظام الحكم
القائم على التصويب والتصحيح والمراجعة فى الوقت المناسب ، وليس -
كما يقول البعض - أنه دلالة فشل وتسرع وعدم تقدير صحيح للأمور .

أن نظام الحكم الذى أقر هذه المشروعات القومية العملاقة هو نفسه
الذى يجرى المراجعة الدورية ويتدخل للتصويب والتصحيح كلما
اقتضت الضرورة .. ومن ثم فليس هناك مجال لادعاء البطولة بسبق
الإعتراض على هذه المشروعات القومية ، لأن أحدا لم يقل بعد أنها
مشروعات لامبرر لها أو انها مشروعات عديمة الجدوى .. أو .. أو ..
أو .. الخ .

وليت الذين يبحثون لأنفسهم عن أدوارا تحت أى مسمى أن يدركوا
ما يمكن أن يترتب على مثل هذه الحملات الضارية ضد المشروعات
القومية والتي شجعت بعض كدابى الزفة فى دوائر الحكم المحلى
والمجالس الشعبية أن يصفوا مشروعا مثل مشروع شرق بورسعيد بأنه
مشروع فاشل .. ليتهم يدركون أنهم يهددون أجواء الإستثمار الأجنبى
والعربى والمحلى وسيئون - بغير وجه حق - لاقتصادنا القومى الذى
يرتكز إلى جانب كبير فى دعائمه المستقبلية على استمرار ونجاح مثل
هذه المشروعات العملاقة .

ولعله لا يخفى على أحد أن مثل هذه المشروعات الضخمة تتعدد
بشأنها الآراء والإجتهادات فى كل دول العالم ، ويدرك الذين يقومون
عليها فى النهاية أن المنهج الذى تم الأخذ به لتنفيذ أى مشروع من هذه

المشروعات ليس منهاجا مثاليا، مائة في المائة وإنما يتحتم أن يكون هذا المنهج هو المنهج الأفضل ربحية والأقل تكلفة والأكثر تواءما مع الظروف والمعطيات المحيطة محليا وإقليميا ودوليا.

ومن الظلم لأنفسنا ولعملنا الوطني أن نخلط بين حق النقد والمسألة وبين خطيئة التشكيك والتشهير والمبالغة خصوصا عندما يتعلق الأمر في النهاية بأمور وقضايا تتعلق بحاضر الوطن ومستقبله.

وقبل أن أنتقل إلى مناقشة ما يلفت النظر بشأن ما يكتب عن قضايا الفساد وعدم التفرقة بين عصر هو الذى يأخذ المبادرة لملاحقة الفساد وعصور كانت لديها حساسية مفرطة من مجرد الإشارة إلى كلمة فساد يحق لى أن أشير إلى أنه ينبغي ألا يغيب عن ذهن أحد بعض السمات الأساسية والركائز المعلنة لعصر مبارك.

إننا فى عصر يلح فيه رئيس الدولة على أننا جميعا شركاء فى المسئولية وإن الرئيس وحده أو الحكومة وحدها لاتستطيع أن تعمل دون أن تستأنس بمشورة من يملكون القدرة على الإجتهد وتتوافر لديهم إمكانية وضع البدائل والحلول لكل ما يطرح على ساحة العمل الوطنى.

ثم إننا فى عصر يدعو فيه مبارك أهل الفكر إلى تحمل كامل مسئوليتهم عن صياغة وجدان الرأى العام وتشكيله وعدم السماح لأى نغمة نشاز أن تنحرف بحرية الكلمة وحرية الرأى بعيدا عن الأهداف العليا للوطن الذى هو ملك لنا جميعا وإن من واجب كل فرد أن يسهم من خلال موقعه فى تحسين وتطوير أساليب الأداء ولغة التعامل لأن العصر الذى نعيش فيه لم يعد عصر القرارات «الفوقية» وإنما نحن فى عصر المشاركة والمبادرة التى ينبغى أن تتوافر أجواؤها للجميع.

والأهم من ذلك كله أننا نعيش عصرا مفتوحا لا مكان فيه للأبواب المغلقة أو الأفواه المكمنة أو الأقلام المقصوفة، التى تعزل المسئول عن نبض الشارع وتجعله أسيرا دائما للتقارير التى إن صدقت فى أغلبها فلا بد أنها ستخطىء فى بعضها.

إننا فى عصر لم تعد فيه صناعة القرار فى مصر حكرا على أهل الثقة وحدهم أو قصرا على المشاركين - رسميا - فى السلطة والفضل فى ذلك للرئيس مبارك الذى لم يسمح لأحد - بأية مسميات أو إجراءات - أن يعزله عن الناس.. فأهل مصر جميعا - أهل للثقة عنده - مهما اختلفت مواقفهم وتعددت انتماءاتهم.

وربما يكون ذلك مدخلى للتأكيد مجددا على أن الحرب ضد الفساد تعتبر أحد أهم الملامح الرئيسية لمرحلة حكم الرئيس مبارك.. بل أن مسارعة الرئيس منذ الأيام الأولى لتولية مسئولية الحكم قبل ١٩ عاما لشن الحرب ضد الفساد كانت هى مفتاح العلاقة الحميمة بين الشعب والرئيس وفى وقت كان الناس يتوقون فيه إلى سماع كلمة الطهارة والإطمئنان لأن سيف القانون لن يسمح لأحد - مهما يكن موقعه - بالإفلات من قبضة العقاب إذا أخطأ أو انحرف.

إن واقع الأمر فى مصر على مدى أكثر من ١٨ عاما - يقول أن أحدا لم يكن فوق الحساب أو المساءلة، ومن عنده دليل غير ذلك فإننا نلح عليه أن يتقدم به على الفور وأن يخبرنا به، وإن يختبر شجاعتنا فى النشر عنه بشرط أن يكون لديه أدلة مؤكدة على صحة ما يردده من

اتهامات، لأن مصيبتنا أننا أحيانا لا نكتفى بمجرد الإستماع الى الشائعات فحسب، وإنما نتناقلها ونرويها لبعضنا البعض وكأنها حقائق مؤكدة ووقائع دامغة.

وليس معنى ذلك إننى أقول أنه ليس فى الإمكان أبدع مما كان، ولا داعى أن كل قضايا الفساد قد تم كشفها ومحاسبة مرتكبيها، فذلك أمر لا يملك أحد أن يقول به على الإطلاق هكذا، ولكن الأمر المؤكد أنه لا توجد واقعة فساد معروفة لم يتم التعامل بكل جدية ودون إبطاء وبصرف النظر عن مكان حدوثها أو شخصية مرتكبيها.

إن الفساد - كما نعلم جميعا - ظاهرة عالمية لسنا وحدنا الذين نعانيها و فالفساد قائم مادام أن هناك بشرا ولم تعرف البشرية منذ نشأتها وحتى الآن مجتمع المدينة الفاضلة الذى يضم الملائكة، ولا يعرف الشياطين، وإنما الفساد سلوك انسانى موجود وقائم فى كل المجتمعات وفى كل العصور.. فالأمر المهم هو مدى جدية الدولة فى مواجهة الفساد وهل نقبل به وتسكت على بعضه وتتستر على البعض الآخر، أم أنها تطارده بكل عنف وقوة مستخدمة فى ذلك قوة القانون وسيف السلطة.

والذى يعزز من صحة ما أقول أن معظم قضايا الفساد تم اكتشافها بمعرفة أجهزة الرقابة فى الدولة على مختلف مستوياتها، وإن عددا محدودا من هذه القضايا جاءت نتيجة مبادرات فردية أبلغ خلالها مواطنون شرفاء عن شكوكهم فى وجود فساد، وذلك يعنى أن الدولة هى التى تتعقب الفساد وتطارده، وتجعل منه قضية لها أولوية فى قائمة العمل الوطنى الداخلى.

ولعله لا يخفى على أحد أن الحرب ضد الفساد لم تكن فقط هي مدخل الارتباط الوثيق الذى نما وتصاعد بسرعة مذهلة بين مبارك وشعب مصر، وإنما كانت الحرب ضد الفساد أحد مفاتيح شخصية الرئيس والتي بات على كل من يقبل العمل معه أو إلى جواره أن يفهمها جيدا، حتى لا يخطئ التقدير أو الحساب فى أى من ممارساته وتصرفاته.

وأكبر دليل على جدية الدولة فى مرحلة حكم الرئيس مبارك على مطاردة الفساد وتعقبة فى كل مكان، هو الحرص على حرية الصحافة وتمكينها من أداء دورها ورسالتها فى إثارة القضايا ونشر التجاوزات وتوجيه الاتهامات لكل من تحوم حوله أية شبهة.

وربما كانت حرية الصحافة التى نعيشها فى مرحلة حكم الرئيس مبارك ويستثمرها البعض أحيانا فى الشطط الى حافة التشهير دون دليل، هى السبب فى نشوء انطباع بأن الفساد كثير وأن الإنحراف يتزايد، مع أن حجم الفساد والإنحراف فى هذه المرحلة أقل بكثير جدا من مراحل سابقة كان يجرى التعتيم فى بعضها على فساد الأكابر، وكان غير مسموح بمجرد الإشارة لأى من قضايا الفساد فى البعض الآخر ولو همسا فى المجالس وليس نشرًا فى الصحف.

أن مصر أصبحت بفضل الحرية مجتمعا مفتوحا والمجتمع المفتوح يدفع بالطبع ضرائب كثيرة من بينها ضريبة الآثار الناجمة عن كثرة النشر حول قضايا الفساد يعكس المجتمع المغلق الذى يشبه البيوت السرية فى دنيا الدعارة، حيث الرذيلة تنتشر وتتفشى، ولكن فى صمت وسرية وبعيدا عن العيون والآذان.

ولا أعتقد أن أحدا يمكن أن يرتضى لمصر عودة مرة أخرى إلى المجتمع المغلق لمجرد أن نقنع أنفسنا زورا وبهتانا بأننا مجتمع فضيلة خال من الفساد والرشوة والإنحراف.

إن المجتمع المفتوح مهما تكن مخاطره، ومهما تكن من فرصة المزايا عليه باسم استئثار الفساد وانتشاره أفضل ألف مرة من المجتمع المغلق الذى يستشرى فيه الفساد والإنحراف تحت جناح الظلام. ولكن المجتمع المفتوح ليس مجرد حقوق يستمتع بها أهل هذا المجتمع للمباهاة والتفاخر وممارسة حق النقد والمساءلة فقط، وإنما المجتمع المفتوح هو الذى يفرض التزامات وواجبات تنطلق من الفهم الصحيح لمعنى الحرية ودورها فى البناء ضد الهدم وفى التوعية ضد الإعتام، وفى البوح بكل شىء دون تجريح.

والمجتمع المفتوح هو مجتمع الوعى والإدراك والقدرة على فرز الغث من الثمين فى عصر الغزو الإعلامى الذى تندس فيه كثير من الأخبار والتقارير المشبوهة التى نستهدف الطلبة ونشر البأس من خلال الزعم بأساسها لمنظمات دولية، ومع انها مجرد وكالات عميلة للعديد من أجهزة الإستخبارات العالمية.

المجتمع المفتوح يتحرك نحو التغيير تحت أضواء كاشفه لاتسمح بأى نوع من العبث بمصير الوطن تحت أستار الظلام!.

الفصل الثامن

التغيير.. لتلبية المطالب والاحتياجات

بعيدا عن الضجة التي يثيرها هواة الرفض وعشاق التخندق خلف كلمة «لا» لمجرد إثبات الذات على ساحة العمل الوطنى بالبيانات والمقالات التى تبدأ بالتحيز كدلالة على حسن النية وتنتهى بالتشكيك بما يكشف سوء النية .. أقول أن مشروع دلتا جنوب الوادى هو مشروع «العصر» بالنسبة لأجيال الحاضر والمستقبل، وأن ما سبقه من أبحاث ودراسات وما خضع له من استقراء للمخاطر والاحتمالات يبدد أية مخاوف من نوع زوابع الشتاء التى أثارها البعض مؤخرا ليغطى على اعتدال الطقس فى مصر.

والحقيقة أن مشروع دلتا جنوب الوادى ليس إختراعا من بنات افكار أحد بعينه ولكنه حلم قديم وعتيق لم يجد من يجسر على المغامرة باختراق آفاقه الصعبة من قبل لأسباب عديدة ومتنوعة، لعل أهمها

وأبرزها انه كان من المستحيل ان يدعو احد للمخاطرة بإنشاء وادى جديد بينما الوادى القديم يئن من مشاكل مستحكمة يتحتم القضاء عليها اولاً.

وقد شاءت المقادير أن تتهياً الفرصة لتحقيق الحلم بعد أن كانت مصر قد استطاعت على مدى سنوات حكم الرئيس مبارك فى ان تقطع شوطاً كبيراً على طريق الاصلاح الاقتصادى واعادة تشييد البنية الاساسية وتحقيق المصالحة الاجتماعية وترسيخ قواعد الديمقراطية وفتح الابواب على مصراعيها أمام مشروعات الاستثمارات والتنمية.

كانت الظروف الاقتصادية قد تحسنت وسمحت للدولة أن تتحرك لكى تفتح ابواب التيسير على الناس بعد سنوات من المصاعب ثم لكى تفتح ايضا أبواب الأمل بعد سنوات من الانكفاء على النفس فى ساحة العمل الداخلى من أجل ترميم ما هدمته الحروب واصلاح ما افسدته بعض السياسات ووضع أسس بناء الدولة الحديثة التى تقدر على مجاراة العصر بعد ثورة التكنولوجيا والاتصالات.

واذن فان مشروع دلتا جنوب الوادى ليس اختراعاً لهذه الحكومة أو تلك كما يحلو للبعض ان يصور الأمر كمدخل يدلف منه الى محاولة التشكيك وهز الثقة فى جدوى المشروع، وهو امر اعتاده شعب مصر واكتسب مناعة قوية ضد مثل هذه المحاولات بعد أن اثبتت له الايام أن المشروعات القومية العملاقة كانت تواجه دائماً بسهام التشكيك ثم تتضح الحقيقة فى النهاية ان السهام كانت طائشة وان النوايا لم تكن صافية وأن الغرض مرض كما يقولون،

ولو جاز لى ان أبحث عن توصيف دقيق لمسمى هذا المشروع وما سبقه من مشروعات قومية عملاقة فى مرحلة حكم الرئيس مبارك لقلت على الفور ان عصر مبارك هو عصر البناء لمصر الحاضر ومصر المستقبل .

وربما تكمن عظمة فلسفة الحكم فى عصر مبارك فى انه استطاع ببراعة ان يستثمر بذرة السلام فى بداية غرسها لى يترسخ مفهوم السلام كحقيقة ومنهج عمل يمكن الأنطلاق تحت ظلاله من خوض معركة البناء التى تحتاجها مصر.

أريد أن أقول بوضوح:

ان هذا المشروع القومى العملاق لبناء دلتا جديدة جنوب الوادى وما سيواكبه من مشروعات عملاقة لنقل مياه النيل الى سيناء لأول مرة فى تاريخ مصر يمثل خلاصة المطالب ومجمل الاحتياجات التى كانت فى ضمير الشعب لسنوات طويلة.

ثم أننى لابد وان اضيف هنا:

أن القيمة الحقيقية لعصر مبارك انه احس بهذه المطالب ورصد هذه الاحتياجات، وبادر بالتعبير عن اقتناعه بها فى شكل تحرك ايجابى سريع يستهدف انجازها بقوة التأييد الشعبى وبحسن التخطيط والاعداد لضمان سلامة التنفيذ.

لقد استطاع عصر مبارك ان يحدد وبدقة ما هو المطلوب فى نطاق قدراتنا الذاتية، وما الذى تستطيع ان توفره لنا سياستنا الخارجية الواعية

وعلاقتنا العربية التاريخية ودوائر انتمائنا الجغرافية الروحية من قدرات اضافية تساعد على تحقيق المطلوب.

ولم يكن بالفعل ممكنا ان نحقق شيئا مما حققناه حتى الآن أو ما نحلم بتحقيقه غدا بغير القدرة الهائلة لسياسة الهدوء والتعقل التي استطاع من خلالها عصر مبارك ان ينجز وبأسرع ما يمكن شيئا أساسيا في الداخل يتمثل في تغيير المناخ الذي كان سائدا في مصر في اعقاب حادث المنصة ثم التحرك نحو مناخ جديد حقق المصالح الوطنية، ومنه جرى الانطلاق نحو توظيف الدور الاقليمي والعالمي لمصر باعتبار ان مصر دولة «دور» قبل ان تكون دولة «موقع جغرافي» وقد أدى النجاح المبهر في ذلك الى انفتاح حقيقى على العالم كله مازالت مصر الى اليوم تستثمر كل خيراته ومميزاته.

ان ما نتحدث عنه اليوم من اقتراب حلم الخروج من الوادى الضيق واقتحام صحراء جنوب الوادى بمشروعات استثمارية وتحويل سيناء من مسرح للحروب والمعارك الطاحنة الى جنة خضراء، لم يكن أمرا وليد المصادفه او جاء من الفراغ.

أن ما نشهده اليوم هو النتاج الطبيعى لسياسة حكيمة استطاعت ان تبدأ البداية الصحيحة وان تتدرج التدرج المعقول وفق خطط مدروسة ترى افاق المستقبل بعين الحقيقة ودون ان تغرق نفسها فى أوهام وآحلام لا تقدر على تحقيقها.

والانصاف يقتضى أن نقول ايضا ان عصر مبارك يمثل سلسلة مكتملة الحلقات فى ظل تعاقب الحكومات، وان هذه السلسلة المتصلة

نجحت فى ان تحقق معجزة مزدوجة تتمثل فى خفض عجز الموازنة الى أقل من ١ ٪ وخفض نسبة التضخم الى ٧ ٪ وتوفير إحتياطي نقدي يقترب من ٢٠ مليار دولار وترسيخ استقرار دائم فى اسعار صرف العملات الاجنبية.

والأمر المؤكد ان الدولة على مدى ١٥ عام استطاعت أن تستثمر خاصية الانتماء العميق لشعب مصر لى يصب فى النهاية لصالح الوطن بأسره . بعد ان احس الاثرياء والقادرون ان كل الضمانات تكفل لهم حرية العمل والاستثمار دون عوائق، وبعد ان ادرك غير القادرين ان هدف كل السياسات فى الداخل والخارج هو مصلحة المواطن المصرى وضمان حصوله على احتياجاته التى توفر له حدا أدنى من الحياة الكريمة.

وأيه نظرة منصفة على الواقع الذى نعيشه والواقع الذى نرصده لآخرين سواء فى دول تماثل ظروفنا أو غيرها ممن كانت الى عهد قريب فى خاانة الدول العظمى، نجد اننا بفضل خطط مدروسة ومتدرجة فى الداخل وسياسة دولية استطعنا - وطبقا لشهادات دولية - ان تحتل المركز الثالث بين دول العالم التى تتدفق عليها الاستثمارات الاجنبية تعبيرا عن الثقة فى سلامة وقوة اقتصادنا والاطمئنان لقوة استقرار مصر واستتاب أمنها.

والحقيقة ان من بين اعظم ما يحسب لعصر الرئيس مبارك انه أدرك منذ البداية ان الدولة وحدها لايمكن ان تحقق المعجزات وان تاخذ على عاتقها الوفاء بكل متطلبات التنمية . بل يجب ان تكون هناك مشاركة

شعبية حقيقية لان الجهد المطلوب للانطلاق الى القرن القادم يتجاوز طاقات الدولة ويتطلب عطاء كل فرد من ابناء مصر.

واتذكر اليوم كلمات عمرها ١٨ عاما عندما وقف الرئيس مبارك امام الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الاقتصادي القومى يوم ١٣ فبراير عام ١٩٨٢ وقال لخيرة عقول مصر الذين دعاهم لتشخيص اوجاع مصر الاقتصادية « انه يجب ان نشترك جميعا فى التصدى لهذه المسئولية لان الامر يخصنا جميعا وكل تدعيم للاقتصاد الوطنى يعود علينا جميعا بالخير المباشر. ومن ثم يتعين ان تكون هناك مشاركة جماعية فى بحث الوسائل والبدائل الكفيلة بتعزيز قاعدة الانتاج وزيادة نسبة الادخار والاستثمار. »

ثم استرجع شريط الواقع الذى كنا عليه قبل ١٨ عاما مضت وأقارنه بواقع الحال الذى نعيشه اليوم ويفتح امامنا ابواب الأمل لحلم الخروج الى وادى جديد دون ان نغفل مهمة اعادة الاعتبار والصلاحية للوادى القديم.

ولا أجد على لسانى سوى كلمة «الحمد لله»

نعم الحمد لله الذى مكنا من اعادة بناء البنية الاساسية التى كانت قد اصبحت فى شبه خلل كامل.

الحمد لله الذى مكنا من تخطى عقبة الديون الخارجية وإزالة العقبات والقيود التى كانت مفروضة على الاستثمار وتحديث وسائل الاتصال والمواصلات واكتساب المصداقية مع مختلف مؤسسات التمويل الدولية، وتوفير اضمخ احتياطى فى تاريخ مصر من العملات الصعبة.

ولعل ذلك هو ما يجعلنى اشدّد على القول بأن مشروع دلتا جنوب
الوادي هو معجزة شعب وانجاز عصر.

والشعب هو شعب مصر.. والعصر هو عصر مبارك.

والحقيقة والتاريخ فان فضل المبادرة فى تمكين الشعب من صنع
معجزته يعود الى وضوح الرؤية لدى الحاكم الذى نجح فى ان يحدد
ملامح واهداف عصره منذ اللحظة الاولى لاعتلائه سدة الحكم.

لقد كان لدى مبارك منذ البداية اقتناع ثابت استوعبه من رصيد
المتابعة المتأنية والملاحظة الدقيقة - خلال فترة عمله كنائب لرئيس
الجمهورية - بأن ما نواجهه من مشاكل وتحديات اكبر من قدرة وطاقاة
الدولة مهما تعاظمت مواردها الذاتية والاضافية، وانه لن يحل هذه
المشاكل ولن يقدر على مواجهة هذه التحديات سوى الناس أنفسهم.

وكانت لدى مبارك أيضا رؤية صائبة تتمثل فى ضرورة ان تكون
الديمقراطية واقعا يعايشه الناس بصدق يشجعهم عل كسر حاجز الخوف
وممارسة حرية الرأى حتى يمكن اشراك الشعب كله فى تشخيص
المشاكل والقبول - عن رضا وطيب خاطر - بتحمل التضحيات المطلوبة
والتكاليف الضرورية لحلها.

ومن أرضية الحيوية السياسية فى الشارع المصرى وتحت أجواء
الديمقراطية وحرية الرأى انطلقت الطلقات وتنوعت الاجتهادات
وتعددت المبادرات واتسعت رقعة الخيارات أمام صانع القرار.

وتلك احد جوانب المعجزة وأهم ملامح العصر وأبرز سمات التغيير
الذى نتحرك على طريقه.

الفصل التاسع

التغيير.. وحسابات العقل !

أى حديث. عن التغيير لابد أن يجرى مستندا إلى لغة العقل لأنه كلما اشتد الصراع بين عقل الإنسان وبين طموحه كلما اشتدت عزمته بحثا عن غد أفضل... ومن حسن الحظ أن العقل المصرى استطاع فى مواجهة تحديات كثيرة أن يثبت قدرته على قهر المستحيل وتحويل الحلم إلى واقع والبرهنة على أن مساحة وطاقة العقل المصرى قادرة على أن تجعل طموحاتنا بغير سقف حتى لو كانت هذه الطموحات تصطدم بافرازات الطبيعة ذاتها.

وقد دارت برأسى كل هذه الافكار والمعانى عندما وضع الرئيس مبارك اصبعه على زر التفجير معلنا بدء العمل بالمشروع القومى العملاق لتنمية جنوب الوادى من فوق ارض منطقة توشكى التى لم تطأها - من قبل - قدم حاكم مصر على طول تاريخ هذا الوطن.

كنت - لحظتها - قد فرغت لتوى من مطالعة بعض مقالات وارئ
تثير جدلا صاخبا حول مشروع الوادى الجديد، سواء بإبداء التخوف من
صلاحية التربة للاستصلاح والاستزراع، أو التوجس من أنفاق هذه
المليارات دون الأطمئنان لضمان توفر المياه اللازمة لاستمرار التدفق
فى فرع النيل الجديد الذى سىحمل اسم قناة الشيخ زايد .

وسرعان ماأفقت من هذه الكوابيس وأنا اردد بينى وبين نفسى
بعض ابيات حفظتها من قصيدة للشاعر الراحل الكبير عزيز اباطة كان
قد قالها فى مطلع الستينات ردا على الذين كانوا يشكون فى امكانية
وجدوى بناء السد العالى وقال فيها:

كان حلما فخاطرا فاحتمالا ثم اضحى حقيقة لاخيالا
عمل من روائع الفن جئناه بعلم ولم نجئه ارتجالا
أنه السد فارقبوا مولد السد وباهوا بيومه الأجيالا
يفتح الرزق وهو سد لينساب جنوبا فى ارضنا وشمالا
وإذن فأن الجدل المثار ليس جديدا علينا فى مصر وليس وليد اليوم
فقط .

وإذا كانت سنوات الحكم تحت مظلة «الرأى الواحد» قد سمحت
بوجود جدل جاد ونقاش واسع حول مشروع السد العالى، فما بالنا ونحن
الآن ننعم بديمقراطية تقوم على التعددية الحزبية وتسمح بتعدد الاراء .

وإذا كانت مظاهر الجدل حول السد العالى لم تكن زاعقة الصوت
بمثل ما نرى اليوم من «هياج» حول مشروع الوادى الجديد فإن ذلك

ليس إلهادة للعصر الذى فتح كل الابواب والنوافذ واطلق العنان لحرية
الرأى والاجتهاد، وألغى - وإلى الابد - أية شبهة لتكميم الافواه او خنق
المعارضة .

* * *

وإذا فرغت من هذه المقدمة الضرورية فأنتنى أعود إلى ما بدأت به
الحديث عن الصراع بين عقل الإنسان وبين طموحه .

أريد أن أقول بوضوح:

أن هذا التحدى الرهيب فى مشروع دلتا الوادى الجديد يجئ بمثابة
أختيار جديد لقدرة العقل المصرى على ترجمة الطموح والخيال العلمى
إلى واقع حى ملموس مهما كانت تحديات الطبيعة ومهما كانت مخاطر
ومصاعب التمويل والتلفيز .

ثم لابد أن أقول أيضا:

أن ذلك ليس أمرا جديدا على العقل المصرى الذى استطاع بذكائه
الفطرى أن يوظف الطبيعة دائما لصالحه، ولو لم يكن عقل الإنسان
المصرى بهذا الذكاء المقترن بقوة العزيمة وصلابة الإرادة لبقى نهر
الذيل رتيبا هادئا عندما يشاء وهائجا عندما يفيض، وبالتالي كانت
حضارة مصر تتوقف عند مستوى حضارات الدول الأخرى التى
تشاركنا فى مسار النهر من منبعه إلى مصبه، حيث الكلمة الأولى
والأخيرة لمزاج النهر وحيث يتوقف طموح الإنسان عند الحدود التى
تجود بها الطبيعة حتى لو كانت مجرد حشائش تنبت على ضفاف
النهر .

أن العقل المصرى الذى لم يتوقف عن مصارعة الطبيعة من أجل تحقيق طموحاته فى حياة أفضل، وهو الذى أبدع فكرة إنشاء هذا الوادى الجديد بعد دراسات طويلة ومستفيضة شارك فيها خبراء وعلماء من مختلف التخصصات لما يقرب من ٣٠ عاما متصلة.

وهذا العقل المصرى ليس وليد اليوم وإنما هو أمتداد طبيعى لأجيال سبقتنا لم تتوقف محاولاتها عن مصارعة عوامل الطبيعة القاسية.

* * *

وليس خروجاً عن سياق الحديث أن أقول العقل المصرى ظل - على طول - التاريخ - يفكر ويجتهد ويبحث فى كيفية السيطرة على حركة ومنسوب المياه فى النيل باعتبار أن النهر هو صانع الحياة الأساسى لهذا الوطن.

كانت لدى العقل المصرى هواجس مزمنة من النهر لأنه إذا زاد فيضانه كان خطراً مدمراً وإذا انحسرت مياهه كان وبالا على الزرع والضرع معا!

ولم يكن بناء السد العالى فى الستينيات من هذا القرن إلا حصاد ونتاج جهد متصل لما يزيد على ستة الاف عام.

وتدل الكتابات على المعابد والنقوش على الادوات والأوانى الفخارية فى العصر الفرعونى، ثم ماكتب بعد ذلك فى عصور الاغريق والرومان والعرب أن صراع العقل المصرى مع النهر من أجل ترويضه وتحقيق أعلى قدر ممكن للاستفادة من مياهه لم يتوقف طوال آلاف السنين.

والتاريخ يقول لنا أن المصريين القدماء كانوا أول من شيدوا السدود في العالم بأسره، عندما أقامو سد «الكفرة» على أحد الوديان القريبة من حلوان، واختاروا للسد أفضل أنواع الأحجار المعروفة باسم أحجار «الصوان» لكي يتمكنوا من تخزين نصف مليون متر مكعب لاستغلالها في مياه الشرب وأعمال المناجم.

وكان قدماء المصريين أيضا أول من أبتدعوا نظام قياس المياه لتحديد منسوبها ارتفاعا أو انخفاضاً!

وإذا كان مقياس الروضة يعود تاريخ انشائه إلى عام ٧٠٠ وما زال بناؤه شاهدا على عبقرية العقل المصري اليوم رغم توقف استخدامه بعد بناء السد العالي، إلا أن هناك عشرات المقاييس التي أقيمت في فترات التاريخ المتعاقبة قبل العصر الميلادي.

* * *

وكان صراع العقل المصري مع النهر في إطار طموحاته المتصاعدة مرتبطا دائما - بشكل أو بآخر - بصراع مماثل مع خطر آخر من أخطار الطبيعة المحيطة بنا وهو خطر الصحراء.

كان هاجس العقل المصري دائما يتمثل في خوف مستمر من خطر مائل في أن تستطيع حركة رمال الصحراء أن تفرض أيقاعها في النهاية يزحف يماثل في خطره ما تحدثه الفيضانات «العالية» من دمار أو الفيضانات «المنحسرة» من خراب!

وكانت عظمة بصيرة العقل المصرى تكمن فى الادراك المبكر إلى أن الصراع مع النهر لابد وأن يوظف فى النهاية لخدمة هدف الصراع مع الصحراء.

ومنذ فجر التاريخ والعقل المصرى يخوض هذه المعركة المزدوجة دون كلل وحسب الامكانيات المتاحة... والهدف فى النهاية هو ضبط إيقاع النهر والسيطرة على كل قطرة ماء تصل إلى مجراه لكي تتدفق إلى الصحراء فتوقف زحف رمالها وتنبت الزرع من بطنها، وتتخذ من الزراعة قاعدة صلبة لصناعات تتسع لكل أصحاب الحرف وتوفر فى النهاية منتجات للتجارة يتم شحنها وبيعها لمشارك الأرض ومغاريها.

وربما يفسر هذه الفلسفة والحكمة النابعة من الذكاء الفطرى للعقل المصرى القديم اهتمام القدماء من قبل عصر الملكة حتشبسوت ببناء الاساطيل التى تحمل السلع المصرية «ذهابا» وتعود ممتلئة بالذهب والفضة «إيابا».

* * *

وكان العقل المصرى - على طول التاريخ - يملك رؤية ثاقبة فى عدم السماح لمتطلبات صراعه مع النهر أو الصحراء أن تمس شواهد التاريخ الأثرية حتى من قبل أن تتضح صحوة الاهتمام العالمى بكنوز مصر وآثارها الفريدة.

ولعلنا نذكر كيف وقف وجهاء مصر وعلمائها لى ينبهوا ويحذروا من مخاطر الأمر العجيب الذى أصدره محمد على والى مصر عام

١٨٨٣ للمهندس الفرنسي «ديلفو» بأن ينزع احجار الأهرام ليستخدمها في بناء مشروع القناطر الخيرية التي كانت احدى محاولات العقل المصرى لترويض النهر والسيطرة على مياهه والبدء فى تنفيذ نظام الري الدائم فى منطقة الدلتا لأول مرة فى تاريخ مصر.

ومن حسن الحظ أن المهندس الفرنسي وقد استشعر قلق وجهاء مصر وعلمائها خشى من أن يتصاعد الغضب إلى عصيان يهدد نظام «السخرة» الذى كان يوظف نصف مليون فلاح للعمل «دون أجر» فى المشروع، وتوجه من نفسه إلى محمد على - ولم يشر إليه بكلمة واحدة عن مخاوف من العصيان والتمرد لادراكه لطبيعة العناد التى تحكم قراراته - وابلغة أن من الأسهل والأوفر فى النفقات أن يتم إستخدام حجارة جديدة من المحاجر بدلا من هدم الأهرام واقتلاع احجارها.

وقد كان هذا التحول أحد المصاعب التى عطلت بناء القناطر الخيرية والتى استغرق بناؤها ثمانية وعشرين عاما حيث جرى افتتاحها عام ١٨٦١ .

وبنيت القناطر الخيرية .. وبقيت اهرامات الجيزة كما هى والحمد لله .

ونفس الشيء حدث مع بداية بناء السد العالى!

كانت عملية إنشاء السد العالى تستلزم اغراق منطقة النوبة بالمياة لإقامة أضخم بحيرة، صناعية فى العالم وهى «بحيرة ناصر» لتكون بمثابة مستودع لتخزين المياة التى سيتم حجزها خلف السد.

وكانت فى أرض النوبة آثار لا تقدر بثمن تضم ١٦ معبدا وقلعة وعددا كبيرا من النقوش والمقابر والقصور والهيكل الفرعونية .

وكان التحدى الكبير أمام العقل المصرى محددًا فى كيفية المواءمة بين ما تفرضه التزامات التعمير ممثلة فى بناء السد العالى وبين التزامات الحفاظ على ثروة نملكها ويملكها التراث الإنسانى العالمى مثل معبد فيلة وأبو سمبل .

وكانت الدعوة - عبر اليونسكو - لحملة دولية لانقاذ هذه الآثار النادرة والتي قالت هيئة اليونسكو فى بيانها الشهير انذاك : «أن تلك الآثار التى ربما تصبح فى غد قريب ملكا للعالم كله ، وللعالم الحق فى ضمان بقائها وهى جزء من تراث مشترك، وكذلك الذى يضم رسالة سقراط وصور «اجنته» الحائطية وجدران «اركسمال» وسيمفونيات «بتهوفن» كما أن ضياع الشئ الجميل يعتبر مصابا للجميع إذا كان هذا الشئ يزداد حماله ولا ينقص باشتراك الجميع فى التمتع به ، فضلا عن أن الأمر ليس مجرد أنقاذ شئ مهدد بالضياع بل هو أيضا اكتشاف ثروة لاتزال خفية واخراجها إلى النور لمصلحة البشرية كلها» .

* * *

وإذن فإن التاريخ يؤكد لنا دائما قدرة العقل المصرى على الانتصار فى صراعه مع الطبيعة وصراعة الذاتى مع طموحه المشروع، ودون المساس بما تركه لنا الاجداد من آثار فريدة ونادرة!

والتاريخ أيضا يقول أن صراع العقل المصرى مع الطموح «المنشود»، كان دائما يجئ فى اطار الالتزام بالقيم الروحية والتعاليم السماوية .

ولم يكن الدكتور محمود حمدي زقزوق مغاليا عندما قال في افتتاح الملتقى الفكري الأسلامي أن الدلتا الجديدة التي أعطى الرئيس مبارك إشارة البدء بها في منطقة توشكى تمثل تنفيذا صحيحا لأمر الله تعالى بإعمار الأرض.

وأحسب أن المولى عز وجل عندما دعا الإنسان لإعمار الأرض فإنما كان يستهدف إعمال العقل وإثبات قدرته على بلوغ طموحاته المشروعة ولو كانت في شكل تحد لقسوة الطبيعة.

وصدق المولى عز وجل في كتابة الكريم: «الم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة أن الله لطيف خبير».

وهو القائل جل جلاله: «وسخر لكم الأنهار، وسخر لكم الشمس والقمر دائبين، وسخر لكم الليل والنهار، وأتاكم من كل ما سألتموه وأن تعدوا نعمة الله لا تحصوها».

حقا ما أعظم ما أنعم الله به علينا مما لا يعد ولا يحصى!

الفصل العاشر

التغيير.. والتحديث

أعتقد أنه قد آن الأوان لكي نضع هدف تحديث إدارة الدولة على مختلف مستوياتها موضع التنفيذ الفعلي والصارم، وأنه إذا كنا قد ركزنا جهودنا خلال التسعة عشر عاما الماضية على إعادة بناء البنية الأساسية وتجديد المنشآت الانتاجية وتطوير القوانين والتشريعات بما يخدم هدف الإصلاح الإقتصادي الشامل، فإن المهم الآن هو الإدارة السليمة التي تستطيع أن تحول الأهداف والطموحات من خطط على الورق إلى واقع ملموس وأن تعكس واقع التغيير الحقيقي الذي نصلو اليه.

أن ثمة حقيقة ينبغي ألا تغيب عن أذهاننا للحظة، ولا بد أن نعتزف بها، بدلا من محاولة أخفائها أو التقليل من شأنها.. حقيقة تقول أن الجهاز الاداري للدولة يحتاج إلى هزة عنيفة لكي لا تضيع كل جهود

الاصلاح سدى ولكى لايتستمر الفجوة على اتساعها المعهود بين ما هو
معلن من سياسات وما هو قائم فى أرض الواقع .

أن النجاح الحقيقى لأى عمل عام لايتوقف عند مجرد وضع الخطط
السليمة، وإنما النجاح الحقيقى هو فى مدى القدرة على التنفيذ المنضبط
والمتابعة للنشطة المستمرة والرقابة الواعية الحريصة على تفوق الاداء
وتجنب الاخطاء .

ولكى أكون أكثر تحديدا، فأنى أقول صراحة أن الجهاز الادارى فى
مصر - بشكل عام - مازال دون مستوى الحلم والطموح الذى تجسده
التوجهات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لرئيس الدولة .

وإذا كان أحداهم أهداف مرحلة التحول الإقتصادى والاجتماعى -
التي نعيشها تحت أجواء من الديمقراطية وسيادة القانون - هو اطلاق
الطاقات والمبادرات الفردية لتحقيق الزيادة المنشودة فى الإنتاج، فإن
استمرار ترهل الجهاز الادارى فى معظم مؤسسات الدولة الانتاجية
والخدمية يمثل عائقا ضخما يحول دون ادارة أية مؤسسة بالكفاءة
الواجبة .

وإذا كنا نريد بالفعل أن نرتفع إلى مستوى الحلم والطموح الذى تجسده
هذه التوجهات . فإن من الضروري مواجهة مشكلة العمالة الزائدة
مواجهة اجتماعية وسياسية وإقتصادية سليمة، بمعنى أن الإدارة
الناجحة هى الإدارة التى لاتلجأ لأسلوب التسريح كحل سهل وميسور،
وأنما تسعى لابتكار الحلول غير التقليدية لاعادة توزيع هذه العمالة
توزيعا سليما يتفق وهدف انضباط العمل من ناحية، وتلبية الخدمات

الجماهيرية فى المؤسسات الخدمية أو تحقيق الأهداف المنشودة فى المؤسسات الإنتاجية من ناحية أخرى.

لعلنى أقول: أن الإدارة الناجحة هى التى تستطيع - فى أى موقع - أن تمسح عنا عارا اسمه تدنى ساعات العمل الفعلية، لأن الإنسان المصرى لم يكن أبدا على مدى التاريخ إنسانا كسولا وسلبيا، فهو بانى الأهرامات فى أيام الفراعنة، وحافر قناة السويس فى القرن الثامن عشر ومشيد السد العالى فى الستينيات، وصانع معجزة العبور فى السبعينيات.. وقد نجح الإنسان المصرى فى قهر المستحيل فى كل مرحلة توافرت فيها إدارة سليمة قادرة على القيادة والتوجيه.

ولعل هذا ما يدعونى إلى القول أن أى أنطلاق اقتصادى ينبغى أن يواكبه فى التو واللحظة اصلاح إدارى، وأن أية تنمية إنتاجية شاملة يصعب تحقيقها فى غيبة من تنمية إدارية واعية وحديثة.

وسواء كان الأمر يتعلق بمؤسسات خدمية أو مؤسسات إنتاجية، فإن أسس تحقيق الإدارة السليمة تكاد تكون واحدة دون أية اختلافات جوهرية.

أن كل مؤسسات الدولة تحتاج فى المرحلة المقبلة إلى تحديث فى أساليب عملها سواء مايتعلق بنظم المعلومات، أو أساليب إتخاذ القرارات، أو إعادة توزيع العمالة بعد تدريبها تدريبا عمليا وفعليا وبما يمكنها من تحمل اعبائها.

وأیضا فأن مرحلة الإنطلاق الإقتصادى تحتاج إلى تبسيط النظم واجراءات التعامل وتوزيع السلطات والصلاحيات على مختلف

مستويات الادارة ضمانا لسهولة دورة العمل من ناحية، واناة الفرصة لبروز قيادات جديدة من ناحية أخرى.

أن مشكلة الادارة فى مصر تكمن فى اصرار البعض على تصويرها وكأنها كهنوت مقدس لا يفهم لغته الا أولئك القادرون على حل الالغاز وفك الرموز والتلاعب بالارقام. فى حين أننا نحتاج إلى ادارة سهلة وسلسة .. أمينة ونزيهة.. تقود بالاقناع قبل العقاب.. وتحارب الفساد والرشوة والمحسوبية بمنطق الوقاية خير من العلاج!

* * *

أن إعادة ترتيب أوضاع الجهاز الإدارى فى مختلف الوزارات والهيئات والمؤسسات خصوصا تلك التى تتعامل مباشرة مع الجمهور، وأوتلك التى يتصل عملها باحتياجات المستثمرين ورجال الأعمال وأرباب الصناعات الصغيرة والمهنيين والحرفيين، تمثل ضرورة حيوية لايجاد المناخ الصحى اللازم لتشجيع كل طاقات العمل والابداع التى تريد أن تسهم اسهاما حقيقيا فى عملية إعادة البناء لصرح الإقتصاد المصرى وفق قوانين السوق.. وأظن أن ذلك ينبغى أن يكون فى صدر أولويات عملنا الوطنى.

ولكى أكون أكثر وضوحا فأبنى أقول أنه من الصعب أن نتصور أماكن حدوث انسيابية فى دور العمل المكتبى المتعلق بمصالح واحتياجات المستثمرين التى لا تحتمل أى أبطاء ، فى ظل جهاز ادارى يشكو من الترهل والتسيب وغياب الخيط الرفيع بين ضرورات ضبط

مسلسل دورة العمل تجاه أية قضية، وبين إيجاد التعقيدات واحاطة هذه التعقيدات بغموض غير مشروع يفتح الباب على مصراعية للفساد والرشوة والاستثناء.

وإذا كنا نتحدث عن مناخ جديد ينبغي توفيره لتيسير مسيرة الانطلاق الاقتصادي، فإن هذا الحديث سوف يظل مجرد لغو فارغ من أى مضمون، مالم نضع ايدينا وبكل صراحة على جوهر العيوب المتفشية في جسد الجهاز الادارى وأن يكون ذلك مدخلا لوضع اسس العلاج الجذرى الذى يقضى على كل هذه العيوب ويؤدى إلى إزالة هذه التشوهات القبيحة.

أن من غير المعقول مثلا أن يكون من بين أهم أسباب العجز والقصور فى الجهاز الإدارى للدولة ذلك التناقض الرهيب فى توزيع قوى العمل بحيث نجد عمالة زائدة تتجاوز كل حد فى دواوين ومصالح، لا عمل بها، ثم نجد عجزا ونقصا فى دواوين ومصالح تحتاج إلى اضعاف العاملين المجودين بها، حتى يمكن تلبية احتياجات الجماهير وقضاء حاجاتهم دون طوابير، ودون انتظار بلغ حد المبيت أمام بعض الدواوين لضمان مكان متقدم فى طابور الغد!

ثم أنه من غير المعقول أن يكون هناك أيضا مثل هذا التفاوت الرهيب بين اقلية محدودة، تعمل ليل نهار فى عدد من الهيئات والمصالح والمنضبطة، وأغلبية كثيفة، تقول الاحصائيات الرسمية أن متوسط ساعات العمل الفعلية للفرد فى اليوم لا يتجاوز ٢٠ دقيقة!

وقد يقول قائل أن هذا الواقع المؤلم هو نتاج طبيعي لتراكمات عمرها عشرات السنين، تمكن خلالها المرض الروتيني البيروقراطي من الانتشار والاتساع في معظم جسد الجهاز الإداري للدولة وساعد على ذلك عوامل كثيرة بينها على سبيل المثال تدنى وانخفاض الأجور عن مثيلاتها في القطاع الخاص.

وهذا قول لانجادل فيه ولانغامر بنفيه، ولكنه ليس كل الحقيقة.. بل وليس هو مربط الفرس الذي يمكن ان نبدأ من عنده مسيرة الإصلاح.

واقع الأمر هو أننا مازلنا نتعامل داخل الدواوين والمكاتب بنظم ولوائح من أيام السلطة العثمانية، وهذه النظم واللوائح لم تضع في اعتبارها حقوق الجماهير أو راحتهم، وإنما كان هدف المشروع آنذاك أن يضمن سلامة الاجراءات وأن يضمن حقوق الدولة لكي تتمكن من دفع الجزية للباب العالي.. أما حقوق الناس ومصالحهم فشيء اخر لم يرد على بال المشروع وفكره.

* * *

أن الحقائق الملموسة بشهادات دولية تؤكد أننا أتجزنا عملا ضخما يصلح لأن يكون أساسا راسخا لمرحلة أنطلاق جديدة ننقلنا إلى مصاف الدولة الناهضة التي تحقق الآن معدلات تنمية عادلة كسرت حاجز الفقر والتخلف.

لقد أصبحت لدينا طاقات انتاجية ضخمة جاهزة للتشغيل ويمكن أن تضاعف لنا الإنتاج كما وكيفا، بشرط أن يتوافر عنصر الإدارة السليمة توافرا دقيقا وصحيحا.

وأصبح لدينا أيضا كوادر مدرية قادرة على استيعاب التكنولوجيا الحديثة ونظم الإنتاج المتطورة، وهذه الكوادر والخبرات لا ينقصها إلا حسن التوظيف والاستثمار لمواهبها من خلال انضباط يشجع ويحفز ويثير الهمم.

لقد تغيرت الظروف وتغيرت المقاييس، ولم يعد أمامنا في عصر المتغيرات سوى أن نملك القدرة على تغيير أنفسنا لكي نستبدل السلبية بالانضباط.. ولكي تحل روح الجدية محل روح التراخي واللامبالاة.

ولست أريد أن اعدد ملاحظات أخرى كلنا نعرفها ونلمسها.

ولست أقصد أن احمل أحدا مسؤولية هذا القصور في الماضي والحاضر.

ذلك كله ليس مقصدي ولا هو مرادى.

ولكن هدفي أن أنبه إلى حاجتنا الملحة في البدء فورا في هز الجهاز الإداري هزة عنيفة وفرض سيف الانضباط والجدية والنظام على الجميع دون استثناء.

نعم.. نحن بحاجة إلى هزة عنيفة تؤدي للافاقة الحقيقية لما يتحتم علينا عمله، وليس مجرد صدمة مؤقتة تشجع بعودة الغيبوبة وحالة اللامبالاة مرة أخرى.

نحن بحاجة ماسة إلى عمل حقيقى وشجاع يعيد للجهاز الإدارى هيئته ويضمن للمتعاملين معه راحتهم واطمئنانهم.

ولتكن نقطة البداية اعادة النظر فى كل النظم واللوائح والاسراع بتبسيطها دون المساس بجوهر الرغبة فى سلامة الاجراءات وغياب الثغرات.

وهذه البداية تحتاج إلى الأخذ بالاساليب العلمية الحديثة فى حفظ المستندات واصدار الترخيصات ومنح الموافقات، وادراك الدخول فى عصر الكمبيوتر حتى لا يفوتنا الركب كما فاتنا من قبل فى عصرى البخار والكهرباء.

هكذا افهم الإدارة الحديثة التى تحتاجها مصر فى مرحلة الانطلاق الاقتصادى، التى تعبر عنها تلك الطموحات العظيمة المتمثلة فى سلسلة المشروعات القومية العملاقة.

وهذا هو التحدى الحقيقى امامنا إذا كنا نريد أن نقتحم أبواب القرن الحادى والعشرين من ارضية القدرة والتكافؤ فى مواجهة عالم تتلاحم متغيراته وتتبدل حساباته وتتغير تحالفاته بسرعة مذهلة .. ومن ثم يتحتم علينا أن نكون على مستوى التحدى والخطر الذى تمثله متغيرات رياح العولمة، التى بدأت تهب علينا وعلى غيرنا.

* * *

وربما يكون ذلك مدخلى للحديث عن «الانضباط» الذى يستحيل القول بامكانية بناء تنظيم ادارى فى غيبة منه، لأن الادارة الحديث اساسها الدقة والنظام والانضباط، فهل هناك من سبيل لتحقيق هذا الانضباط فى حياتنا كمقدمة ضرورية لتحديث إدارة شئون الدولة؟

في أعتقادي أن سبيلنا إلى ذلك أن يكون مجتمعا أكثر انضباطا، يضع قيمة العمل في المرتبة الأولى من أهتمامه ويوازن بين الحقوق والواجبات ويعرف أن الديمقراطية لها ضوابطها الصحيحة التي تساعد على انجاز التقدم لا أن تعيقه، وأن تجارب التنمية في عدد من الدول التي نجحت في كسر حاجز الفقر والتخلف تشهد بأن الانضباط كان عاملا رئيسيا في نجاح هذه الشعوب، لأنه حفظ لهذه المجتمعات ترابطها وتماسكها، وصان وحدة أهدافها وأبقى على دور الدولة قويا في الحفاظ على القانون وحماية السلام الاجتماعي ووازن بنجاح بين متطلبات التطور السياسي، ومتطلبات التنمية الاجتماعية.

أن الانضباط بمعناه اللفظي يعنى الجدية والالتزام والدقة وحسن أداء الواجب واحترام حقوق الغير والقدرة على التمييز بين ما هو مشروع وجائز وبين ما هو محظور وغير مباح.

أن الانضباط يبدأ من نقطة اتفاق عامة تنتصر على طول الخط لقوة القانون وهيبة السلطة.. ولقد كان من أحد أهم خصائص الاستقرار في مصر على مر العصور، أنها تملك جهازا اداريا تتوافر له كل مقومات الهيبة والقدرة على رعاية مصالح المجتمع، لأن هذا الجهاز الادارى - ورغم أية تحفظات أو تقولات عليه بدعوى البيروقراطية - كان يمثل صمام أمن ضد أية تجاوزات تتعارض وسمه الانضباط.

وكانت لدينا في مصر مصالح وهيئات ومؤسسات - حتى في ظل سنوات الاحتلال - يتدر أن نجد فيها عاملا كسولا أو موظفا متمارضا، لأن لائحة الثواب والعقاب كانت معروفة للجميع، وكان تطبيقها يتم فورا ونصا وروحا.

ثم لماذا نذهب إلى الوراء سنوات وسنوات؟

لماذا لانطل بعين الرضا والأحترام للمؤسسة العسكرية المصرية التى تقدم النموذج الأمثل للانضباط والقدرة على اداء الواجب وما هو أكثر من الواجب.. وامامنا الف دليل ودليل على صحة ذلك فى الماضى والحاضر على حد سواء.

أن الانضباط الذى حقق التقدم والانطلاق لشعوب أقل منا عددا وخبرة وتاريخا، هو سلوك عام يقوم على اساس أن اداء الواجب يسبق دائما طلب الحق، والالتزام بعدم الاستثناء فى أى شئ وفى أى مجال وتحت أى ظرف..

لعلنى أكون أكثر وضوحا وأقول أن الانضباط يتحقق عندما يشعر «الكل» «بأن» «الكل» امام القانون - اى قانون - سواسية، وأن التعامل مع القضايا والأحداث يتم بمكيال واحد وليس بمكيالين.. وأظن أنه من غير المعقول أن نتحدث عن انضباط فى الدواوين والمصانع والمزارع، بينما المتجهون إلى هذه التجمعات كل صباح يشهدون مذبة للانضباط فى الشارع الذى يسيرون فيه بمخالفات «تخرق العين» ولا تخضع للمساءلة والحساب، وبالذات من جانب من يفترض انهم حرس الانضباط!

ولست أظن أننى كنت فى سطر واحد مما كتبت اتحدث عن شئ مستحيل، وإنما كنت أحلم بما هو فى إمكاننا أن نحققه بدون تعلل بنقص الامكانيات..

الفصل الحادى عشر

الإدارة الناجحة .. والمدير الكفاء

هناك ما يشبه الاتفاق الذى يقترب من حد الاجماع فى صفوف
الرأى العام بأنه لم يعد امامنا خيار سوى وضع هدف تحديث ادارة
الدولة على مختلف مستوياتها موضع التنفيذ الفعلى تحت مظلة من
الانضباط الصارم، لأن الادارة السليمة هى التى تستطيع أن تنتقل
بأهداف وطموحات العمل الوطنى من مجرد كونها أفكار وخططا مدونة
ومرسومة على الورق، إلى واقع ملموس يغير وجه الحياه على امتداد
ربوع الوطن.

وربما يدفعنى ذلك إلى معاودة الالاحاح من جديد على ضرورة
وضع هدف تحديث إدارة الدولة فى صدر اولويات العمل الوطنى فى
المرحلة المقبلة لكى نطمئن إلى قدرتنا على مواجهة تحديات القرن
الجديد، وما تحمله «رياح العولمة» التى بدأ يشتد هبوبها.

والحقيقة التي ينبغي ألا تغيب عن أذهاننا للحظة ولابد أن نعترف بها بدلا من محاولة اخفائها أو التقليل من شأنها مفادها أن الجهاز الإداري للدولة يحتاج إلى هزة عنيفة لكي لاتضيع كل جهود الإصلاح سدى، ولكي لا تستمر الفجوة على اتساعها المعهود بين ماهر معلمي من سياسات وما هو قائم في أرض الواقع لأن هناك ما يشبه الاجماع على أننا مازلنا نعامل داخل الدواوين والمكاتب بنظم ونوائح تجاوزتها الاحداث وتجاوزها الزمن ودهستها عجالات التغيير الرهيب الذي هز العالم بأسيا واقتصاديا واجتماعيا في السنوات الأخيرة.

والأدهى والأمر من ذلك كله أن هذه اللوائح العقيمة والنظم الثبانية يتولى مسئولية تنفيذها أناس لم يؤهلوا لمهمة التعامل مع الجماهير، ولم يسع أحد منهم لشغل وظيفته عن اقتناع وبعد حصاد تجربة وخبرة، وإنما يبدو والواحد منهم وكأنه قد ابتلى بهذه المهمة وأن كل همه أن يحتفظ بسلامة الأوراق والتوقيعات التي تبرئ ذمته ضد أية مساءلة فقط.

وإذن فإن نقطة البداية تكمن في إعادة النظر في كل النظم واللوائح والاسراع بتبسيطها دون المساس بجوهر الرغبة في سلامة الاجراءات وغياب الثغرات فضلا عن ضرورة التدقيق في اختيار القيادات الادارية المؤهلة التي تستطيع أن تزيح عن كاهل الجهاز الإداري للدولة تراكمات وموروثات عتيقة أرهقت دورة العمل وأرهقت الجماهير لسنوات طويلة.

نقطة البداية تكمن في مدى القدرة على أن نفك كل هذه الالغاز والطلاسم وأن نوفر كل أدوات المعرفة واساليب الايضاح لجماهير

المتعاملين مع الدواوين والمصالح الحكومية، من خلال لوائح جديدة وقيادات مؤهلة تفهم لغة التعامل الصحيح مع الجماهير.

وهذه البداية تحتاج إلى الأخذ بالأساليب العلمية الحديثة في حفظ المستندات وإصدار الترخيصات ومنح الموافقات، وإدراك أهمية الدخول في عصر الكمبيوتر حتى لا يفوتنا الركب كما فاتنا من قبل في عصرى البخار والكهرباء.

وبعد نقطة البداية يبقى كلام كثير عن اختيار العاملين ورفع كفاءة الأداء وتحسين معدلاته.. وتلك حكاية أخرى قد تحتاج إلى كتاب مستقل بذاته، ولكن الأمر المؤكد هو أن النجاح الحقيقى لأى عمل عام لا يتوقف عند مجرد وضع الخطط السليمة، وإنما النجاح الحقيقى هو فى مدى القدرة على التنفيذ المنضبط والمتابعة النشطة المستمرة والرقابة الواعية الحريصة على تفوق الأداء وتجنب الأخطاء.

* * *

ولكى أكون أكثر تحديداً، فأنى أقول صراحة أن الجهاز الإدارى فى مصر - بشكل عام - مازال دون مستوى الحلم والطموح فى القدرة على مواجهة ما ينتظرنا من تحديات العولمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية.

وإذا كان أحد أهم أهداف المرحلة - التى نعيشها تحت أجواء من الديمقراطية وسيادة القانون - هو إطلاق الطاقات والمبادرات الفردية لتحقيق الزيادة المنشودة فى الانتاج، فأن استمرار ترهل الجهاز الإدارى فى معظم مؤسسات الدولة الانتاجية والخدمية يمثل عائقاً ضخماً يحول دون إدارة أية مؤسسة بالكفاءة الواجبة.

ولعل أكبر التحديات التي تعترض بناء ادارة حديثة هو كيفية العثور على الاعداد والأنواع المطلوبة من العاملين الاكفاء ثم كيفية توفير الظروف الملائمة التي تمكن العاملين من النجاح فى اداء مهامهم على الوجه الأكمل.

ولذلك فإن من أهم مهام المدير الناجح فى أى موقع ليس مجرد إنجاز المستهدف تحقيقه فحسب، وإنما القدرة على استمرار اكتشاف المواهب والكفاءات التي تتوافر فيها مواصفات القدرة على القيادة ودفعها إلى خوض التجربة فى تحمل المهام الإدارية المختلفة لاكسابها روح الثقة فى النفس التي تؤهل لسرعة اكتساب ثقة الآخرين وبما يعزز أفضل الاجواء الايجابية التي تدفع جميع العاملين لاعطاء أفضل ما عندهم.

وليس جديدا أن نقول أن الادارة الناجحة هي انعكاس لقرارات ناجحة تخضع قبل صدورها للدراسات المتأنية والتحليل العميق دون أغفال لأن بعض القرارات تحتاج إلى الحسم السريع وعدم الابطاء أو التردد فى إصدارها.

ومن هنا فإن من الحكمة أن تجئ عملية صناعة القرار فى أية مؤسسة تعبيراً عن ادارة واعية تؤمن بالبحث والفحص والتمحيص وتعكف على دراسة وحساب جميع جوانب القرار بكل دقة قبل اصداره، لكي يجئ فى النهاية تعبيراً عن الاتصال بالواقع وليس مجرد ترجمة لنظريات يمكن قرائتها فى الكتب فقط.

والادارة الحديثة ليست موهبة أو ذكاء حاد فقط، وإنما هي معرفة تمتزج بالتجربة التي تولدت من الاتصال المباشر بالعمل اليومي

وافرزت القدرة على التصرف بحسم وسلاسة فى أن واحد وسرعة استبيان ما يتطلبه كل موقف على حدة بعيدا عن التسرع «المندفع» أو الجمود «البطئ»!

وليس المدير الكفاء هو الذى يسعد بأن يشار إليه بأنه المعجزة التى يصعب تكرارها وإنما هو المدير الذى يشير بكل الابتهاج إلى مجموعة معاونين له، وأن يعدد فضائلهم وأن يفخر بأن توقعات بعضهم الصائبة تفوق توقعاته فى معظم الأحيان!

بل أن أفضل مقياس للنجاح الإدارى يكمن فى مدى الاستعداد الدائم للتجديد والتطوير رغم التسليم بصحة المقولة بأن كل جديد ليس بالضرورة أفضل من القديم ولكن تجديد الوسائل والأهداف يبقى هو أحد أهم علامات القدرة على البقاء والاستمرار ومواصلة السير فى الاتجاه الصحيح الذى يواكب ما يحدث من متغيرات متلاحقة فى عالم اليوم.

* * *

أن القضية فى الأساس هى قضية إدارة حازمة تقدر على أن تطبق الثواب والعقاب بعدالة وموضوعية مجردة.

ولعلنى أقول بوضوح أن ما حققناه فى مواقع عديدة من العمل والانتاج خلال سنوات حكم الرئيس مبارك يؤكد أن الإدارة السليمة لا تعرف شيئا اسمه المستحيل.. وشاهدنى على ذلك المشروع الضخم العملاق لمترو الانفاق ومئات الألوف من الأفدنة التى غيرت لون

الصحراء.. والصروح العمرانية والصناعية الضخمة فى المدن
والمجتمعات العمرانية الجديدة.

وأذن فأن الفرق بين الانجاز والقصور هو فرق فى الادارة وفن قيادة
العمل من موقع لآخر.

وربما تحضرنى هنا قصة النجاح فى ضرب البيروقراطية والروتين
فى مستشفيات قصر العينى قبل عدة سنوات، والتي جاءت ردا على
من يزعمون أن البيروقراطية والروتين والتسيب امراض موروثه
ومزمنة فى الجهاز الحكومى يصعب علاجها.

لقد ثبت بالدليل العملى فى قصة قصر العينى وغيره من المواقع
الادارية الحكومية الأخرى مثل بعض وحدات ومكاتب التوثيق بالشهر
العقارى أن نقطة البداية تبدأ بتحقيق الهيبة المطلوبة لقمة الجهاز
الادارى بأن يكون رأس الجهاز فوق مستوى الشبهات.

لعل هذا هو ما يدعونى إلى القول بأن أى اصلاح سياسى أو
اجتماعى أو اقتصادى ينبغى أن يواكبه فى التوالى واللحظة اصلاح ادارى
وأن اية تنمية انتاجية شاملة يصعب تحقيقها فى غيبة من تنمية ادارية
واعية وحديثة.

وسواء كان الأمر يتعلق بمؤسسات خدمية أو مؤسسات انتاجية فأن
أسس تحقيق الادارة السليمة تكاد تكون واحدة دون أية اختلافات
جوهريه.

ومن هنا يتحتم الاعتراف بأن كل مؤسسات الدولة تحتاج فى
المرحلة المقبلة إلى تحديث فى أساليب عملها سواء مايتعلق بنظم

المعلومات: أو أساليب اتخاذ القرارات، أو إعادة توزيع العمالة بعد تدريبها تدريباً عملياً وفعالاً وبما يمكنها من تحمل أعبائها.

وأيضاً فإن مرحلة الانطلاق التي نعيشها تحتاج إلى تبسيط النظم وإجراءات التعامل وتوزيع السلطات والصلاحيات على مختلف مستويات الإدارة ضماناً لسهولة دورة العمل من ناحية، وإتاحة الفرصة لبروز قيادات جديدة من ناحية أخرى.

ثم لعلي في النهاية أقول أن مشكلة الإدارة في مصر تكمن في إصرار البعض على تصويرها وكأنها تعقيدات لا يملك القدرة على نخطيها إلا من يصنعونها بأيديهم عمداً واستناداً إلى غموض وعقم اللوائح المعمول بها.

وما أخرجنا إلى إدارة سهلة وسلسة.. أمينة ونزيهة.. تقود بالاقناع قبل العقاب وتحارب الفساد والرشوة والمحسوبية بمنطق الوقاية خير من العلاج، وتحصن الكفاءات والمواهب بدلاً من أن تطاردها وتدفعها إلى الانضمام لثوافل الطيور المهاجرة خارج الحدود.

هكذا فهم الإدارة الحديثة التي تحتاجها مصر في مرحلة الانطلاق الاقتصادي..

وهذا هو التحدي الحقيقي أمامنا إذا كنا نريد أن نفتتح أبواب القرن الحادي والعشرين من أرضية القدرة والتكافؤ في مواجهة عالم تتلاحق متغيراته وتتبدل حساباته وتتغير تحالفاته بسرعة مذهلة.

فهل نحن فاعلون؟

هذا هو السؤال.. بل هذه هي نقطة البداية..

الفصل الثامن عشر

التغيير على أرضية الانجاز

ظن أن هذا الاجماع الوطنى الذى عبرت عنه كل فئات الشعب وطوائفه على مختلف انتماءاتها طوال سنوات حكم الرئيس مبارك - كان مجرد عاطفه حب تستهدف إعلان الرضا والمبايعة والتأييد وانما كان هذا الاجماع بمثابة تفويض شعبى يساند التفويض الدستورى - من أجل رسم الملامح النهائية لمصر فى القرن الحادى والعشرين .

والذى يدعونى إلى القول بذلك أن شخص ومنهج الرئيس مبارك لا يختلف عليه أحد فى مصر اليوم، بما فى ذلك تلك القلة من أولئك الذين أرادوا الظهور فى كادر الصورة بأسلوب «خالف تعرف» فضاء صوتهم وبهت لونهم فى مظاهرة الحب ولوحة الوفاء التى رسمتها الجماهير بعفويتها وتلقائيتها وصدق مشاعرها .

أن تجديد التفويض الشعبى لمبارك يعنى - بوضوح لا لبس فيه - أن ثقة الجماهير فى حكمة زعيمها هى ثقة بلا حدود استنادا إلى رصيده الضخم الذى سجله بأحرف من نور على مدى ١٩ عاما من المسئولية أثبتت خلالها أنه ليس فقط الرجل المناسب فى المكان المناسب، وإنما هو القائد «العظيم» فى الزمن «الصعب» أليس هو الذى خرج بالناس وبالوطن من النفق المظلم الذى وجدنا أنفسنا فى جوفه عقب حادث المنصة المشئوم.

بل أننى أستطيع القول أن هذا الاجماع الوطنى لتوفير هذا التفويض الشعبى بهذه الدرجة من الوعى والاقناع يعكس فى المقام الأول ادراكا حقيقيا لقدرة هذا الرجل على أن يقهر - معنا وبنا - كل ما يحتمل أن يصادفنا من تحديات تلوح تباشيرها المبكرة باسم «العولمة».. أليس هو الذى نجح فى أن يقهر مجمل التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية التى كانت تحاصر الوطن وتحول دون مجرد الحلم قبل الـ ١٩ عاما مضت!

وإذا جاز لى أن أعدد بعض أولويات المرحلة القادمة لحكم الرئيس مبارك استنادا إلى ماورد من آراء حرة واجتهادات صريحة بين سطور عبارات الحب والتأييد التى منحها الشعب لقائده فإننى أحدها على النحو التالى:

١- ان استقرار أمن وسلامة الوطن تحتل مرتبة متقدمة فى أولويات الأجندة الشعبية بعد أن أدرك الجميع أنه لم يكن بإمكان مصر أن تخطو خطوة واحدة على طريق الانجازات الضخمة التى حققتها مع

مبارك لولا مناخ الأمن والاستقرار الذى شمل كل ربوع الوطن بمزيج من يقظة الأمن وصلابته وعدالة البعد الاجتماعى ومشروعيته.

٢ - ان الذين ذقوا طعم الحرية ونعموا بأجواء الديمقراطية ولم يعد يقلقهم هاجس الخوف من زائر الفجر أو خشية الاغلاق والمصادرة والنقل والتشريد بدعوى «الخروج عن الخط» أو بادعاء «عدم الالتزام» وكل سائر الشعارات التى كان يجرى توظيفها - كذبا - باسم ضرورات حماية الجبهة الداخلية وترسيخ الوحدة الوطنية، بينما هى فى جوهرها «سم» قاتل للانتماء الوطنى، «و» جرثومة، تسرى تحت الجلد فى داخل البدن لكى تزرع أمراض السلبية واللامبالاة والأنماطية... هؤلاء يطمعون فى أن يواصل مبارك مسح كل بقايا الصفحات السوداء التى تفوح منها أية رائحة عداء أو مخاصمة للحرية والديمقراطية التى نمت وترعرعت على يديه وسمحت لطاقات المبدعين فى كل مجال أن تعبر عن نفسها فى أمن وأمان.. هؤلاء هم كل شعب مصر - على مختلف انتماءاته الفكرية والسياسية - يحملون بالمزيد والمزيد من نوافذ الحرية والديمقراطية الجديدة التى لا توفر تنفسا صحيحا للشعب فحسب، وانما توفر للقائد أن يطل على صورة العمل الوطنى بغير رتوش وأن يتعرف على نبض الشارع المصرى دون أى حواجز أو عوائق!

٣ - ان تاريخ مصر العظيمة يؤكد أن أعظم فترات هذا الوطن ازدهارا كانت ترتبط دائما بالقدرة على تأهيل أجيال جديدة تقدر على حمل المسئولية وتسلم الراية فى كل مواقع العمل الوطنى ضمانا

لتواصل الأجيال وتفاديا لوجود أية فجوة يمكن أن تنشأ «مستقبلا» عن غياب الخبرة الضرورية في ساحة الممارسة.. ومن ثم، فإن الشعب يتطلع إلى الولاية الرابعة التي يتوافق عمّرها الزمني مع بداية قرن جديد في أن تتسع مساحة الدفع بدماء جديدة لتجديد روح العمل الوطني ليس بدافع الاحاح على التغير - لمجرد التغير - كما يلح البعض وإنما بدافع الاستمرار لضمان استمرار المسيرة مع القائد الهادئ الحكيم المتزن الذي يصنع بهدوئه منهج التدرج الطبيعي الذي يسير عليه أفضل الأجواء الملائمة لتحقيق هذا الحلم المنشود الذي يجمع بين الاستمرار والتجديد تحت مظلة الاستقرار.

٤ - أن الإصلاح الإداري - وقد تحقق منه في الـ ١٩ عاما الماضية من مالا يمكن لأحد تجاهله أو انكاره - مازال يمثل هدفا ملحا لمزيد من الإصلاح والتحديث والتطوير، الذي يواكب متطلبات عصر جديد لا تتبدل أدواته وآلياته بمعدلات سريعة متلاحقة فحسب، وإنما تتبدل وتتوالى معه متغيرات فكرية ومتلاحقة ينبغي أن نؤهل أنفسنا لحسن التعامل معها باعادة النظر في كل أساليب عملنا الإداري الذي مازال يعانى من بعض أمراض الروتين والبيروقراطية والشلل الوظيفي!

٥ - أن قضية الزيادة السكانية - وقد تحقق قدر لا بأس به على طريق الوعي بها وبمخاطرها في السنوات الأخيرة - تبقى بالنسبة لوطن مثل مصر قضية مصيرية إلى مزيد من الجهد والحسم - بالوعي قبل التشريع - لكي نضمن لأجيال الغد أن تهنا بحصاد ما يبذل من

أجلها اليوم في شكل تنمية شاملة ومشروعات عملاقة، وليس من المعقول أن يستمر هذا المعدل الراهن في نسبة الزيادة السكانية التي تبتلع عائد التنمية رغم أن معدل النمو في مصر قد بلغ درجة غير مسبوقة ٧٪ سنوياً، وهنا ينبغي التوقف أمام حقيقة مذهلة ومؤلمة في آن واحد، وهي أن عدد سكان مصر الذي كان في حدود ٤٠ مليوناً أو أزيد قليلاً عند بداية حقبة الثمانينيات، قد تجاوز رقم الـ ٦٥ مليون نسمة قبل أن تنتهي حقبة التسعينيات أي أن شعباً جديداً يبلغ تعدادهُ أكثر من ٢٥ مليون نسمة قد أضيف إلى شعب مصر في أقل من ٢٠ عاماً وذلك أمر له دلالاته الخطيرة والمزعجة التي تحتاج إلى تعامل صادق وجاد... ولعل الرئيس مبارك أراد بتصريحاته الأخيرة لـ «الأهرام» أن يبكر بالدق على ناقوس الخطر مع قدوم الولاية الرابعة، عندما أشار إلى احصائية البنك الدولي التي تقول أن عدد سكان الدنمارك ومصر كان متساوياً عام ١٨٩٠ في حدود ٤ ملايين نسمة لكل منهما، وبعد مائة عام أي عام ١٩٩٠ أصبح عدد سكان الدنمارك ٥ ملايين نسمة وأصبحت مصر ٦١ مليون نسمة.. أي أن الدنمارك زاد تعداد سكانها مليون نسمة فقط في ١٠٠ عام، بينما بلغت الزيادة في مصر ٥٧ مليون نسمة!!

٦- ان المعنى على طريق التحول الاقتصادي وترسيخ منهج الأخذ بآليات السوق لتحقيق الازدهار المنشود، ينبغي ألا يفهمه أحد على أنه أشبه بطائر يحلق بجناح واحد هو جناح الفائدة والربح والمكسب والخسارة وقانون السوق وحركة البورصة فقط، وإنما هناك أهمية لتقنين فلسفة العدالة والسلام الاجتماعي التي تمثل أحد أهم ركائز

مرحلة حكم الرئيس مبارك بحيث ينتقل الأمر من مجرد كونه «سياسة حكم» لى يصبح «قانون حياة» بكل ما للقوانين من قوة وحجية، وذلك يتطلب مزيدا من الرعاية والاهتمام بالفئات الأقل قدرة والأحياء الأكثر ازدهارا والأقاليم الأشد فقرا، فهذه جميعا تمثل خطوطا رئيسية ومعلنة عن منهج الرئيس مبارك وأحلامه - التى بلا حدود - بالنسبة للطبقات الفقيرة والمحرومة، ومن ثم تبقى مسئولية وضعها موضع التنفيذ مسئولية المجتمع بأسره بدءا بارتضاء القادرين - طواعية - لسداد التزاماتهم ووصولاً إلى الأجهزة الحكومية التى ينبغى أن تزداد درجه استشعارها لمسئولياتها فى هذا المجال، لأن السلام والاستقرار الاجتماعى هما الركيزة الأساسية لسلامة الجبهة الداخلية التى هى القاعدة الصلبة لكل مجالات البناء والتعمير والتنمية والاستثمار.

٧- ان الدستور المصرى ينص صراحة على أن «محو الأمية» واجب قومى وقد كان من بين أهم انجازات حقبة التسعينيات صدور اعلان الرئيس مبارك عام ١٩٩٠ بأعتبار السنوات العشر المقبلة (١٩٩٠ - ١٩٩٩)، عقدا لمحو الأمية وتعليم الكبار فى مصر، ولاشك أن خطوات كثيرة ونتائج لا بأس بها قد تحققت على مدى سنوات العقد التى توشك على الاكتمال فى نهاية العام الحالى، لكن الأمانة تقتضى أن نقول أن حجم ماتحقق لم يصل إلى مستوى الحلم الذى كان ينشده الرئيس مبارك من هذا الاعلان التاريخى الذى ربما يكون مفيدا أن يتم تجديده لعشر سنوات أخرى بذات الأهداف والغايات والوسائل التى حددها اعلان عام ١٩٩٠ وبروح المسئولية

المشتركة من جميع الجهات الحكومية والشعبية والتنظيمات الحزبية والسياسية والجمعيات الأهلية، لسد منابع الأمية بتحقيق الاستيعاب الكامل للتلاميذ في مدارس التعليم الأساسي، ووقف ظاهرة التسرب وحشد طاقات المجتمع كله للقضاء على برائث الأمية وتوفير المهارات الأساسية للأفراد من أجل سرعة الاندماج في عجلة العمل والإنتاج عن طريق الربط الوثيق بين محو الأمية ومراكز التدريب المهني.

٨ - أن ما تحقق على يد السيدة الفاضلة سوزان مبارك قرينة السيد رئيس الجمهورية في مجال رعاية الطفولة على مدى السنوات الأخيرة هو الذي يشجع على الأمل في أن يستمر اهتمام الدولة والمجتمع بقطاع الطفولة ليس فقط في مجال الرعاية الصحية والعلاجية التي هبطت بنسب الأمراض والوفيات بين الأطفال إلى مادون المعدلات العالمية في الدول المتحضرة، وإنما أيضا في مجال التربية التعليمية والتثقيفية سواء للأصحاء أو المعوقين، من أجل أن يأخذوا بأسباب العصر وأدواته الحديثة لكي تبدأ هذه الأجيال الجديدة رحلة تعاملها مع الحياة بأجهزة الكمبيوتر من ناحية، بتهيئة الأجواء الملائمة لها لممارسة الهوايات التي تلمى ملكات الإبداع عندهم في شتى المجالات .. وأظن أن ماورد في وثيقة عقد حماية الطفل وقعها الرئيس مبارك عام ١٩٨٩ لمدة عشر سنوات يستلزم تجديد العمل بها لعشر سنوات أخرى مقبلة، فالرئيس هو القائل في ختام هذه الوثيقة: ان الانفاق في مجال الطفولة هو

خير استثمار نستطيع أن نحققه لمستقبل وطننا .

ثم قد يسألني أحد:

وماذا عن أولويات السياسة الخارجية؟

وجوابي هو:

ان استراتيجية مصر واضحة ومحددة يمكن تلخيصها في عبارة موجزة هي توطيد العلاقات مع كل دول العالم، لخدمة قضايا الأمن والسلام الاقليمي والعالمي، وبما ينعكس ايجابيا على الداخل لصالح المواطن المصري، وبما يلبي متطلبات الدور الفاعل لمصر على مختلف دوائر الاهتمام والانتماء معا .

ثم لعلني أضيف قائلا:

ان الرجل الذي صان مصر في أصعب اللحظات وحفظ لها سلامها مع نفسها ومع الآخرين، وجنب الوطن مخاطر المتغيرات السياسية والاهتزازات الاقتصادية .. قادر باذن الله على أن يسبق بأفعاله كل أحلام شعبه .

هكذا علمتنا تجربة التعامل معه .. «الكلام القليل والفعل الكثير» .

الفصل الثالث عشر

٣ ساحات أساسية للتغيير

هناك سؤال لا بد أن نسأله لأ نفسنا اليوم ونحن نعيش بداية قرن جديد وموضوع السؤال: هو: ما الذى ينبغي علينا انجازه؟ وربما يكون ضروريا أن نطرحه على أنفسنا فى هذه اللحظة سؤالاً هو:

ماهى المجالات التى يستطيع عملنا الوطنى أن يتوجه إليها على الفور لكى نحتل مكان الصدارة فى قائمة الأولويات بحيث يكون لها مردودها الملموس الذى يؤكد قدرة الوطن وعطاء المواطنين على بناء الجسر الضرورى ما بين الحلم وتحقيق الحلم؟

وهو سؤال لا بد أن يكون ميدانا فسيحا لاجتهادات متعددة لأن أموراً كثيرة من قضايا الحاضر وتحديات المستقبل سوف تتوقف على جدية

هذه الاجتهادات بمنطق التفاعل فى بوتقة المصلحة العامة وليس برغبة التصادم فى ساحة المعارضة.

وإذا جاز لى أن أحاول أن أجتهد، فسوف أقول - بداية - أنه لاختلاف على أننا أنجزنا الكثير والكثير على مدى السنوات الأخيرة، وحققتنا ما يشبه المعجزة فى مجالات متعددة أهمها إنجاز مسيرة الإصلاح الإقتصادى، وإعادة بناء البنية الأساسية للمرافق والخدمات وإزالة معظم القيود على الاستثمار والتنمية وتحديث المصانع وبناء مدن صناعية جديدة وبدء عصر المشروعات القومية العملاقة فى سيناء وجنوب الوادى.

ولعل فى ذلك مايشجع على اليقين بأن باستطاعتنا أن نضع كل أهدافنا المستقبلية موضع التنفيذ ولكى تصب كلها فى النهاية فى خدمة هدف أساسى هو التنمية وزيادة الانتاج.

وعندما نتكلم عن التنمية فإننا نتعرض لها بمفهوم التصور الذى يضمن لها إكمال جميع أبعادها لأن من الخطأ أن يتصور أحد أن الإقتصاد وحده هو موضوع التنمية!

ومن حسن الحظ أن هذا التصور يمثل ركيزة أساسية من ركائز الحكم فى عصر الرئيس مبارك الذى يكرر دائماً وفى كل مناسبة أن التنمية لا تقتصر على التنمية الاقتصادية وحدها، ولكنها تأخذ بالضرورة التنمية الاجتماعية والتنمية الثقافية تحت مظلة الحرص المطلق على العدل الاجتماعى.

بوضوح شديد أقول: إنه مع التسليم بأن الاستثمار والتنمية يمثلان قضية مصير بالنسبة لمستقبل هذا الوطن، إلا أن ذلك ينبغي أن يظل في إطار رؤية الرئيس التي حددها بقوله: «ان رؤيتي للنظام الاقتصادي الذي يلائم بيئتنا تستند في تصوري لهدفين رئيسيين هما: زيادة الانتاج وتحقيق العدالة الاجتماعية».

وعندما نتكلم عن التنمية والاستثمار فإننا نتصور أن الهدف هو زيادة الانتاج القومي ورفع مستوى المعيشة للمواطنين .. وصحيح أن الهدفين مرتبطان ببعضهما البعض إلى حد كبير، ولكن ينبغي على رجال الأعمال والمستثمرين أن يعملوا على تضيق الفارق الرهيب بين ما يستهدفون تحقيقه من أرباح وهو حق «حلال» لهم وبين ما يعود على المجتمع في شكل إسهام واضح في توفير الخدمات جنبا إلى جنب مع الدولة وفي إتاحة فرصة العمل للباحثين عنها.

وليس بمقدورنا أن نتأخر أكثر من ذلك في حتمية استقدام التكنولوجيا الحديثة ليس فقط من أجل تحسين نوعيته لكي يرضى أذواق المستهلكين في الداخل ويقدر على افتتاح أسواق التصدير في الخارج، خاصة أننا بدأنا السماح باستيراد الأقمشة والمنسوجات الأجنبية في إطار سلسلة من الالتزامات المتتالية تفرضها علينا اتفاقية التجارة العالمية المعروفة باسم «الجات»، على امتداد السنوات المقبلة.

إن الانطلاق في مجال التنمية الذي نحلم به اليوم ليس رهنا بتوفير الموارد أو استقدام التكنولوجيا فحسب، وإنما هو أيضا رهن بمدى قدرتنا على إحداث تغيير جذري في كثير من أفكارنا وعاداتنا وسلوكياتنا الاجتماعية والثقافية، بحيث يتم الأخذ بمنهج جديد في السلوك الفردي

يرتكز إلى الاعتدال في الانفاق والادخار والتخطيط للمستقبل.. وهنا لابد للحكومة وأجهزة الدولة أن تقدم للناس المثل والقُدوة بالإقلاع عن الإسراف والبذخ والمظاهر الكاذبة وللإنصاف فإن الدولة قطعت شوطا لا بأس به على هذا الطريق منذ مجيئنا ولكن متطلبات «القُدوة» تفرض المزيد والمزيد!

وعندما أتكلم عن «القُدوة» ودور الحكومة في ذلك فإننى أتصور أن تكون أجهزة الدولة على جميع مستوياتها أول من يضع دعوة الرئيس مبارك المتكررة لإعطاء الأولوية للمنتجات المصرية موضع التنفيذ، وأن يكون ذلك مدخلا لحملة قومية تأخذ طابع الاستمرار لتفضيل المنتجات المصنوعة بأيدي مصرية على أية منتجات أجنبية، وبذلك يكون السلوك الحكومى انعكاسا للمبادئ التى تردها الحكومة.

وليس من قبيل المبالغة أن أقول بأن نجاح الذين يشغلون مواقع تنفيذية أو تشريعية فى إعطاء القُدوة والمثل للآخرين هو الذى يمكن أن يساعد على إحداث التغيير الاجتماعى المنشود الذى طال حديثنا عنه عاما وراء عام.

وأسمح لنفسى هنا أن أستعير تعبيراً دقيقاً وبلغاً للرئيس مبارك عن مفهوم التغيير الاجتماعى هو:

«إن التغيير ينبغى أن يتجه إلى ثلاث ساحات رئيسية: تغيير اجتماعى وتغيير سياسى وتغيير اقتصادى.. ولابد أن نضع التغيير الاجتماعى فى المقدمة لأنه تغيير فى السلوك الجماهيرى يجب أن يكون عنواننا للانتماء إلى مصر الغد.. ولابد أن يكون هذا التغيير تعبيراً عن أخلاقيات جديدة فى معنى أداء الواجب ومعنى الترابط الاجتماعى

ومسئوليات الأسرة والمدرسة والالتزام بالقيم الروحية قولاً وفعلًا وتعاملًا مع النفس أولاً ثم مع الغير،

وإذا كنا نحمد الله على أننا أنجزنا الكثير في إخراج عشرات القوانين التي تزيل كل العقبات أمام حركة التنمية والاستثمار إلا أن تحرير الإدارة «بالمفهوم الصحيح» يظل هدفاً ينبغي استكمال «عمالاً وروحاً»!

إن سلسلة القوانين التي تم إنجازها تحتاج إلى قواعد واضحة وحاسمة تؤدي إلى إزالة التفرقة بين صلاحيات الإدارة في قطاع الأعمال والقطاع الخاص، لإعطاء الحرية الكاملة لإدارات المشروعات العامة في تنمية إنتاجها وتطوير منتجاتها وتمويل استثماراتها من أجل التجديد والتحسين وسرعة استبدال القالب الواحد للوائح العاملين بلوائح نوعية تتفق مع ظروف ومتطلبات العمل في المواقع المختلفة.

بوضوح شديد أقول!

لقد أن الأوان للتعامل بنظرة واعية متحررة من جانب الأجهزة الحكومية مع القطاع الخاص وقطاع الأعمال وبالذات في أجهزة التصدير والاستيراد والتراخيص والضرائب والجمارك، بحيث تدب روح عمل جدية في هذه الأجهزة تدرك قيمة الوقت، كما تدرك أيضاً أن دورها هو المساعدة وليس العرقلة وإن الحصول على حقوق المجتمع من ضرائب وجمارك ورسوم لا ينبغي أن ينتقص من الحقوق المشروعة للمتعاملين معها.

إن التغيير المنشود في المناخ لن يتحقق بقرار من الحكومة أو بقانون من مجلس الشعب، وإنما التغيير رهن بالفهم الصحيح على جميع

المستويات التنفيذية لأهمية توفير المناخ الصحى للاستثمار عن طريق إزالة جميع القيود والمعوقات وإزاحة «عبء الروتين» عن هذه المواقع الحيوية والحساسة.

وإذ جاز لى أن أضع خطوطا عريضة لبعض الموضوعات التى ينبغى أن تصدر قائمة عملنا الوطنى على الساحة الداخلية فأننى أعددها على النحو التالى:

١- تطبيق النظم الإدارية الحديثة والمتطورة فى مختلف الأجهزة خصوصا تلك التى تهم الجماهير أو تتعامل مع المستثمرين بحيث تختفى من برنامج الحكومة فى السنوات المقبلة أية إشارة إلى خطط البيروقراطية والتيسير على المواطنين، وأن يواكب ذلك تحسين الأحوال المادية للعاملين من ناحية، وإصدار قانون العمل الجديد الذى يواكب المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية. من ناحية أخرى.

٢ - تنشيط السياحة الداخلية بمايسر ويشجع اقبال المواطنين على قضاء أجازاتهم الشتوية أو الصيفية داخل مصر. وذلك لا يتأتى الا من خلال التوصل إلى صيغة إتفاق بين الحكومة وأصحاب المنشآت السياحية تساعد على تخفيض التكاليف والنفقات للمستثمرين وللمواطنين على حد سواء.

٣ - أن يحتل هدف إعادة الانضباط للشارع المصرى وبالذات فى العاصمة أولوية متقدمة فى أجندة عمل الأجهزة الأمنية والمداية لأن السكوت على استمرار تفاقم الوضع المرورى وعدم إحترام

قوانين السير والانتظار والإشغالات العامة والخاصة تمثل سبة في جبين الواجهة التي تعكس صورة مصر في نظر العالم الخارجى، فضلا عما يمكن أن يترتب - على استمرار استحكام هذه الأوضاع وتضاعفها - من مخاطر أمنية واجتماعية نحن فى غنى عنها!

٤ - إزالة أو تقليل كل مسببات الكوارث التى تدهمنا بين الحين والحين عاما بعد عام، بسبب الأهمال أو التقصير أو التراخى من نوع كوارث سقوط المعدادات والعبارات فى نهر النيل وحوادث المزلقانات وانهيار المساكن القديمة أو العمارات الحديثة التى يشيدها خربو الذمة تحت عين وبصر الأجهزة المسئولة التى ابتليت بمن انعدمت ضمائرهم وانتفخت كروشهم!

٥ - وضع نهاية لملف العنف والبلطجة فى الشارع المصرى بكل أبعاده الأمنية والاجتماعية والاقتصادية مهما اقتضى الأمر من إجراءات وتشريعات، لأنه لا تنمية ولا ديمقراطية فى غيبة الإستقرار الذى ينشده المجتمع ككل.

ثم أتطلع ببصرى خارج الحدود لكى ألقى نظرة على متطلبات عملنا السياسى والدبلوماسى على مختلف المحاور، وليس فى ذلك ابتعاد عما كنت أتحدث فيه لأن السياسة الخارجية لمصر فى عهد مبارك تقوم على توظيف التحرك الخارجى لخدمة أهداف التنمية والتطور وتأمين المصالح القومية الحيوية سواء بالعمل على زيادة حجم المساعدات والمنح التى نحصل عليها من الدول الصديقة أو عقد الاتفاقيات الخاصة بالتبادل التجارى الذى يعود على الاقتصاد الوطنى بالنفع أو جذب أطراف خارجية للتعاون معنا فى تحديث وسائل الإنتاج وإدخال التكنولوجيا الحديثة فى الصناعة والزراعة والخدمات.

وإذا كان الاستثمار والتنمية والإنتاج هي أهدافنا ومطالبنا الملحة في الداخل فإن سياستنا الخارجية على امتداد عصر الرئيس مبارك تتحرك بذكاء وعقلانية لخدمة هذه الأهداف.

ومن هنا فإن دور مصر كصانع للسلام ليس مجرد مصادفه..

وأيضاً فإن حرص مصر على التضامن العربي والتعاون الإفريقي والتكامل الإسلامى ينبع من إدراك صحيح إلى أننا جزء من أمة عربية إسلامية وقارة أفريقية.

وربما فى ضوء هذه الثوابت يمكن استشراف آفاق السياسة الخارجية المصرية خلال العام الجديد بأنها استمرار لثوابت الحكم التى تؤمن بحتمية التشاور مع كل القوى والتعاون مع جميع الدول، وتأكيد الإيمان بأن مصر كانت ومازالت وستظل دولة «دور» قبل أن تكون دولة «موقع»، وأن ذلك يحتم عليها استمرار التمسك بمبدأ الاعتماد المتبادل بين الدول وتوجيه الجهود نحو حل الصراعات بدلاً من إدارتها، وصنع السلام بدلاً من تفجير الأزمات، والأخذ بأسلوب المصالحة بدلاً للنزعات المخاصمة!

ولعل أهم ما يميز السياسة المصرية هو القدرة على إحداث التوازن فى مختلف الاتجاهات بحساب دقيق ووفقاً لمعايير ثابتة، تأكيداً لصحة المنهج المصرى بعدم وجود أى تناقض بين التزامات مصر تجاه أمتها العربية وبين اختيارها الاستراتيجى للسلام ومواصلة الرهان عليه.

وسوف يبقى التزام مصر باختيارها الاستراتيجى للسلام موازياً لمساندتها لحق الأطراف العربية على مختلف مسارات التفاوض بأنه لا

تفريط في أرض أو سيادة عربية، وأن المرونة الشكلية في الإجراءات
لا تعني التنازل عن الصلابة في المبادئ وأهمها مبدأ «الأرض مقابل
السلام» .

وليكن الله عوناً لمصر وزعيمها على أداء الرسالة وتحقيق الأهداف
المرجوة على الصعيدين الداخلي والخارجي .

الفصل الرابع عشر

التغيير.. وحماية الديمقراطية

ونحن نتحدث عن التغيير لابد أن نطرح على أنفسنا مجموعة من الأسئلة.. كيف نحمل شجرة الديمقراطية في مصر من أى عمليات تقليم اضطرارية أو جائزة؟.. كيف نضمن لهذه الشجرة أن يتواصل نموها وازدهارها، اعتمادا على جذور راسخة غير قابلة للاقتلاع، وأفرع مزهرة تحمل أطيب الثمار؟

هذه كلها أسئلة ينبغي أن نطرحها في إطار الحديث الشامل عن ضرورات التغيير؟

في البداية لابد أن نسلم بأن الديمقراطية لم يعد ينظر إليها على أنها إطار ديكوري، وإنما هي إطار للحدثة والتقدم.. بعد أن أثبتت التجارب - على مدى التاريخ وفي أغلب المجتمعات - أن التقدم كان دائما رهنا

بتوافر الأجواء الديمقراطية الصحيحة التى تسمح بمشاركة شعبية حقيقية تصب فى وعاء جهد جماعى للدولة.

ولا بد أيضا أن نسلم بأن تجربتنا الذاتية على مدى الـ ١٩ عاما الأخيرة - وهى سنوات حكم الرئيس مبارك - قد كشفت عن رغبة حقيقية من جانب الدولة ومن جانب جميع القوى السياسية حول ضرورة ترسيخ الممارسة الديمقراطية من خلال تعددية حزبية تسمح بحق المشاركة فى إدارة شئون المجتمع، ومراقبة أداء السلطة التنفيذية وإحداث تأثير فاعل فى منطقة صناعة القرار السياسى والاستراتيجى.

ولكن مع ذلك، لا بد أن نعترف بأن حجم المشاركة السياسية تحت مظلة التعددية الحزبية مازال دون الحلم ودون الطموح، الذى تتطلع إليه كل الأحزاب بما فيها الحزب الوطنى الديمقراطى صاحب الأغلبية المطلقة فى الشارع الحزبى المصرى.

وتلك - فى حد ذاتها - إحدى الظواهر المقلقة أمام من يحلمون بمزيد من الديمقراطية باعتبار أن الأطر الحزبية مهما تعددت تصبح مجرد هياكل فارغة إذا لم تنجح فى جذب واغراء المواطنين على المشاركة السياسية، وممارسة الحقوق التى توفرها مظلة البناء الديمقراطى وفى مقدمتها حق التصويت وإبداء رأى بشأن السياسات العامة والإسهام فى صنع القرار السياسى.

ويزيد من حدة القلق أن العزوف عن المشاركة السياسية تحت لافتة التعددية الحزبية لا يعود إلى سلبية المواطنين - كما يقال أحيانا - بقدر ما يعود إلى قصور العمل الحزبى وعجزه عن جذب واستقطاب الجماهير..

والدليل على ذلك أنه مع ازدهار حرية الصحافة في السنوات الأخيرة، اتسع حجم المشاركة الشعبية في تحرير الصحف وأصبحت صفحات الرأي وأبواب البريد منابر حقيقية تحفل بقدر هائل من الحرية والتنوع، وبما يعكس حيوية الرأي العام ورغبته في المشاركة عندما تنهياً الفرص الملائمة لذلك.

ثم لعله مثير للتساؤل ذلك الفارق الهائل بين الحرص على المشاركة في انتخابات النقابات المهنية والنقابات العلمية والجمعيات والأندية الثقافية والفنية والرياضية وبين العزوف عن المشاركة في الانتخابات العامة تحت لافتة «التعددية الحزبية».

وأظن أن من الظلم أن نلقى باللوم على المواطنين ونتهمهم بالسلبية في ضوء هذه المفارقة التي لا تمثل شهادة للعمل النقابي ومؤسسات المجتمع المدني بقدر ما تشكل عريضة اتهام لقصور الأداء الحزبي.

* * *

إن من الظلم لشعبنا وللحقيقة أيضاً أن يواصل البعض ترديد مقولات تفتقر إلى الدقة لإبراء ذمتهم ومسئوليتهم عن قصور الأداء الحزبي والادعاء بأننا شعب يميل إلى السلبية، ويعزف عن المشاركة وأن وراء ذلك جذوراً تاريخية تعود لسنوات القهر والظلم التي أورثت سلوكاً اجتماعياً يميل إلى مجارة السلطة وتجنب معارضة قراراتها، وهو سلوك يخاصم أبسط مكونات الثقافة الديمقراطية التي تقوم على حق الرأي والرأي الآخر.

وربما يجوز القول بالحاجة إلى اجراءات وخطوات تضمن توسيع قاعدة المشاركة السياسية، ولكن الذى لا يجوز هو استسهال إلقاء التبعة على الشارع واتهام الناس ظلما بالسلبية والعزوف عن المشاركة.

وربما يجوز القول بالحاجة إلى توسعة جرة التثقيف الديمقراطى على امتداد المجتمع بأسره أو الحاجة لضمانات الاطمئنان لنزاهة العملية الانتخابية فتلك أمور يمكن قبولها باعتبارها تتفق ومتطلبات تهئية الأجواء النقية للممارسة الديمقراطية، ولكن الذى لا يجوز هو الادعاء - الباطل - باحتكار الحقيقة وممارسة منهج الصوت الزاعق لتغطية العجز والقصور عن الأداء الحزبى السليم.

ولكن صرحاء مع أنفسنا ونعترف بأن سببا رئيسيا من أسباب العزوف عن المشاركة السياسية يعود إلى تنامى ظاهرة العنف التى تصاحب الانتخابات والتى بدأت تدفع قطاعات كبيرة من المواطنين إلى تجنب الذهاب إلى صناديق الانتخابات باعتبارها مناطق خطيرة.. وهذا العنف لا يصنعه الناس، إنما تصنعه رموز حزبية لا يهمها شئ سوى محاولة اثبات الذات، حتى لو اقتضى الأمر تزييف ارادة الناخبين بدفعهم - قسرا - إلى الإحجام عن الادلاء بأصواتهم.

وليس هناك ما يودى إلى تغييب الشفافية فى أى عملية انتخابية سوى السماح لغبار العنف أن يحجب العيون عن رؤية الحقيقة داخل الصناديق الانتخابية وخارجها.

ومن هنا تجئ أهمية تجنب العملية الانتخابية مخاطر العنف الذى يصلح هذا العزوف الشعبى عن المشاركة السياسية ويؤدى إلى تزييف

الإرادة الحقيقية للمواطنين، عندما يتعثر وصولهم إلى صناديق الانتخابات في وقت يزداد فيه التكاليف والصراع على نيل ميزة الحصانة البرلمانية لدوافع وأسباب لم تعد تخفى على أحد.

وهنا أقول: أن ما يسمى بحياد السلطة يصبح أمرا غير مرغوب لأنه يمثل انحيازاً لمصلحة العنف، فالصمت والسكوت على أي تجاوزات خشية التعرض للاتهام بعدم الحياد، يهز واحد من أهم شروط نجاح العملية الانتخابية والتي تقع على عاتق أجهزة الشرطة وأجهزة الحكم المحلي المنوط بها تأكيد احترام القانون وتنفيذ وحماية المواطنين من أي نوع من أنواع الإرهاب والابتزاز والتخويف الذي يتولد تلقائياً تحت ظاهرة العنف.

بل إنني أقول بوضوح أن المعيار الحقيقي للشفافية والنزاهة يرتبط بمدى القدرة على تغييب حالة الفوضى والانظام واللامسؤولية وترسيخ واقع الأمن بمفهومه الشامل في إطار مؤسسي يعكس هيبة الدولة وحرص المجتمع على استخلاص النتائج الصحيحة في أجواء صحيحة توفر للمواطن سهولة وحرية ممارسة حقه الكامل في الإدلاء بصوته.

* * *

وليس حديثي عن ظاهرة العنف منطلقاً - فقط - من الرغبة في ضمان شفافية ونزاهة الانتخابات كأحد الاستحقاقات الواجبة مع دخول قرن جديد نتطلع فيه إلى تعميق وتوكيد الممارسة الديمقراطية الصحيحة، وإنما أيضاً اتحدث من منطلق الرغبة في إزالة التباس رسخ في النفوس وافرز انطبعا بأن المواسم الانتخابية كل ٥ سنوات أصبحت أشبه بمواسم الموالد الشعبية حيث ظاهرة العنف ملتصقة وملازمة

بالحالتين.. وانه لا سبيل للانتقال بالعملية الانتخابية من كونها مجرد كرنفالات تمثل «سبوبة رزق» لبعض فئات المجتمع إلى مهرجانات سياسية تثرى حركة الحوار فى المجتمع حول مختلف القضايا إلا بتوفير الأجواء الملائمة التى تستبعد أى مظاهر للعنف المادى المعنوى.

وليس هناك ما يمكن أن يسمح بوجود عناصر فاسدة ومشبوهة على المسرح السياسى بترخيص قانونى يحمل مسمى «الحصانة البرلمانية» سوى غبار العنف والبلطجة الذى يقهر إرادة الناخبين ويحول بينهم وبين يحلمون به.

وعندما أتحدث عن العنف، فإننى لا أقصد بذلك وسائل التهريب والترغيب بقوة السلاح وأعمال البلطجة فقط وإنما أتحدث عن جرائم عديدة أخرى تندرج تحت لافتة العنف مثل نشر أو اذاعة أقوال كاذبة عن سلوك أحد المرشحين أو مجرد التهديد بالانتقام للتأثير فى إرادة الناخبين، أو استخدام العباءة الدينية أو الوظيفية لترجيح كفة مرشح على آخر.. فتلك كلها أمور تندرج تحت مسمى «الضغط» الذى يماثل «العنف» تماما وربما يزيد عنه.

بل إن اساليب العنف التى تشوة التجربة الديمقراطية وتؤثر على الإرادة الحقيقية للناخبين، أصبحت تضم قائمة طويلة من الممارسات غير الحضارية بدماء من اصطناع مظاهرات كغطاء لسب وتلوين الآخرين ومرورا باستباحة حق تمزيق اللافتات واقتعال الأزمات واقتحام اللجان.

* * *

وليس خروجاً على سياق الحديث أن أقول إن تنقية الأجواء وتقليل أظافر العنف وضرب كل أشكال البلطجة السياسية تمثل ضرورة عاجلة في أولويات المرحلة القادمة التي ستشهد صحو انتخابية مهمة على الساحتين النقابية والبرلمانية.

وليس صحيحاً ما يقال بأن الرأي العام قد فقد ثقته في الانتخابات كعنصر رئيسي لتحقيق أي تغيير سياسي منشود.. ولكن الصحيح أن الرأي العام بحاجة إلى من يشحذ همته ويشجع رغبته في المشاركة السياسية بالوعي التثقيفي من جانب، وبالممارسات المنضبطة من جانب آخر.

ويعزز من صحة ما أقول به أن البيئة السياسية في مصر تزداد قوة وعافية عاماً بعد عاماً، بالمقارنة بما كانت عليه الحال قبل عشرين عاماً مضت.. ثم إن دور البرلمان في الحياة العامة - ورغم أي تحفظات على الممارسة تحت القبة - قد أصبح دوراً محسوساً وملموساً خصوصاً على الصعيد التشريعي إزاء القضايا التي تمس المصالح المباشرة للمواطنين والاحتياجات الضرورية لهم.

ثم إننا لا نستطيع أن نتجاهل فرصة متاحة يمكن أن تسهم في تعزيز البناء الديمقراطي والتي تتمثل في نشوء فئات اجتماعية جديدة لم تكن مدرجة في قوائم النخب السياسية القديمة، ويتوافر لديها الآن طموح للمشاركة وأداء دور بارز مؤثر تحت رايات الديمقراطية التي تنعم بها مصر حالياً.

* * *

ولقد قلت ماقلت دون أن أغفل أنه لم توجد بعد إنتخابات فى أى مكان من العالم يمكن القول بأنها انتخابات حرة مائة فى المائة .. وأيضاً فإننى لا أتصور أن أى ضمانات يمكن أن تمنع تماماً احتمالات لجوء البعض لوسائل التزوير وتزييف إرادة الناخبين بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر.

ذلك أمر لم يصل إليه خيالى، ولكننى أتكلم عن ضمانات وضوابط توافر الأجواء الملائمة لإجراء انتخابات سليمة ومحايدة بقدر الإمكان، فى ظل القوانين واللوائح المنبثقة عن الدستور المصرى الذى يؤكد فى وثيقة إعلانه أن سيادة القانون ليست ضماناً مطلوباً لحرية الفرد فحسب ولكنها الأساس الوحيد لمشروعية السلطة فى نفس الوقت.

ولعل ذلك هو مدخلى للاستشهاد بمقولة للرئيس مبارك يمكن أن تكون مسك الختام لهذا الحديث الشائك، حيث يقول بالحرف الواحد:

«فليتنافس المتنافسون وليتسابق المبادرون ولا حجر على أحد اذا إنجاز لرأى دون آخر، ولا لوم عليه إذا اجتهد فأخطأ واتخذ سبيلاً غير هذا الذى سلكته الأغلبية الساحقة من أبناء الشعب أو ركز جهده أساساً على استقصاء السلبيات والبحث عن النقائص بقصد التوصل إلى وضع أفضل، وليس بقصد التجريح وزرع اليأس فى النفوس، ومن هنا يستوجب السلوك الديمقراطى أن يحرص كل من يتقدم لحمل أمانة العمل الوطنى على تقديم القدوة الطيبة لغيره، فيبدأ بنفسه قبل أن يدعو غيره إلى الالتزام والتقىد بالضوابط والأصول لأن الجماهير قادرة - بحسبها ونظرتها - على التفرقة بين الصادقين المخلصين والمناورين الذين ينهون عن الشئ وهم له فاعلون».

وأظن أن الالتزام والتقييد بالضوابط والأصول كما دعا الرئيس مبارك يمثل ركيزة أساسية من ركائز مهمة كبح جماح العنف، وتقليل أظافره لضمان العبور الآمن على جسر الديمقراطية.

والحياد في مثل هذه المواقف هو قمة الانحياز للخطأ والمرفوض.

أقولها أيضا في إطار المسؤولية التي تلزمنا جميعا بحق الاجتهاد وضرورة إبداء الرأي قبل أن تقع الفأس في الرأس،

وعلى كل من يعنيه الأمر أن ينتبهوا وأن يتأهبوا لما هو قادم .. ولما هو محتمل.

الفهرس

٧	هذا الكتاب لماذا؟
٩	كلمة البداية
	الفصل الأول
١٩	فلسفة التغير
	الفصل الثاني
٣١	الحلم والأمل فى التغير
	الفصل الثالث
٣٩	التغير تحت رايات الاستقرار
	الفصل الرابع
٤٩	حسابات التغير والتجديد
	الفصل الخامس
٥٩	رصيد الثقة .. ورصيد النجاح
	الفصل السادس
٦٧	أولويات السياسة الداخلية

الفصل السابع

التغيير.. لا يحتاج إلى التشكيك! ٧٧

الفصل الثامن

التغيير.. لتلبية المطالب والاحتياجات ٨٥

الفصل التاسع

التغيير.. وحسابات العقل! ٩٣

الفصل العاشر

التغيير.. والتحديث ١٠٣

الفصل الحادي عشر

الإدارة الناجحة.. والمدير الكفأ ١١٣

الفصل الثاني عشر

التغيير على أرضية الإنجاز ١٢١

الفصل الثالث عشر

٣ ساحات أساسية للتغيير ١٢٩

الفصل الرابع عشر

التغيير.. وحماية الديمقراطية ١٣٩

مطابع
الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الإيداع بدار الكتب ١٥٦٥٣ / ٢٠٠٠

I.S.B.N 977 - 01 - 6978 - 1



هذا هو العام السابع من عمر «مكتبة الأسرة» ..
ومنذ سنوات طوال لم يلتف الناس حول مشروع ثقافى
كبير كما التفوا حول هذا المشروع الثقافى الضخم حتى
أصبح مشروعهم الخاص، وطالبوا باستمراره طوال العام.
واستجبنا لهذا المطلب الجماهيرى العزيز إيماناً منا
بأهمية الكتاب؛ وبالكلمة الجادة العميقة التى يحتويها؛ فى
إعادة صياغة وتشكيل وجدان الأمة واستعادة دورها
الحضارى العظيم عبر السنين.

لقد استطاعت «مكتبة الأسرة» .. أن تعيد الروح إلى
الكتاب مصدراً هاماً وخالداً للثقافة فى زمن الإبهارات
التكنولوجية المعاصرة.. وها نحن نحتفل ببدء العام
السابع من عمر هذه المكتبة التى أصدرت (١٧٠٠)
عنواناً فى أكثر من «٣٠ مليون نسخة» تحتضنها الأسرة
المصرية فى عيونها وعقولها زاداً وتراثاً لا يبلى من أجل
حياة أفضل لهذه الأمة.. ومازلت أحلم بكتاب لكل مواطن
ومكتبة فى كل بيت.

سوزان مبارك



١٥٠
قرش

Bibliotheca Alexandrina



0533599

مكتبة الأسرة
مهرجان القراءة للجميع